



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء - كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي

دراسة تحليلية قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2020)

رسالة مقدمة إلى

مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

من قبل الطالب

زين العابدين عباس حسن آل عليان

بإشراف

أ.م.د. حامد محسن جداج المسعودي



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا

تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيُّ الْعَظِيمُ

﴿سورة الإسراء: الآية ٢٩﴾

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي) والتي تقدم بها طالب الماجستير (زين العابدين عباس حسن) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الإسلوب وصحة التعبير.

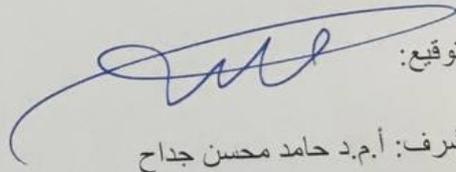
الخبير اللغوي

أ.م.د محمد عبد الرسول

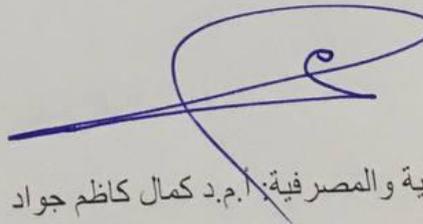
جامعة كربلاء / كلية التربية للعلوم الإنسانية

إقرار المشرف

أشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي) دراسة تحليلية قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2020) والتي تقدم بها الطالب (زين العابدين عباس حسن) قد جرى بإشرافي في جامعة كربلاء /كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية و المصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية.

التوقيع:

المشرف: أ.م.د. حامد محسن جداح

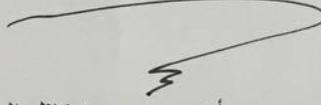
التاريخ: / / 2022

التوقيع:

رئيس قسم العلوم المالية و المصرفية: أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ: / / 2022

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناءً على إقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم العلوم المالية والمصرفية / للطالب (زين العابدين عباس حسن) الموسومة بـ(محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي) دراسة تحليلية قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2020) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.



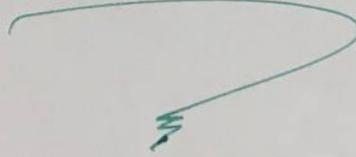
أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية الدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة



أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة
ب(محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الاستثمار المصرفي) دراسة تحليلية
قياسية لعينة من المصارف التجارية العراقية للمدة (2006-2020). وقد ناقشنا
الطالب (زين العابدين عباس حسن) في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ووجدنا
بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية و المصرفية وبتقدير
(امتياز).

أ.م.د صباح حسن العكلي

(عضواً)

أ.م.د هاشم جبار الحسيني

(رئيساً)

أ.م.د حامد محسن جداح

(عضواً ومشرفاً)

أ.م.د نغم دايب عبد علي

(عضواً)

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى:

أهل بَيْتِ النَّبُوَّةِ، وَمَوْضِعِ الرَّسَالَةِ، وَمُخْتَلَفِ الْمَلَائِكَةِ، وَمَهْبِطِ الْوَحْيِ، وَمَعْدِنِ الرَّحْمَةِ، وَخُزَّانِ الْعِلْمِ،
وَمُنْتَهَى الْجِلْمِ، وَأَصُولِ الْكُرَمِ، وَقَادَةَ الْأُمَمِ، وَأَوْلِيَاءِ النَّعَمِ، وَعَنَاصِرَ الْأَبْرَارِ، وَدَعَائِمَ الْأَخْيَارِ، وَسَاسَةَ الْعِبَادِ،
وَأَرْكَانَ الْبِلَادِ، وَأَبْوَابَ الْإِيمَانِ، وَأَمْنَاءَ الرَّحْمَنِ، وَسُلَالَةَ النَّبِيِّينَ، وَصَفْوَةَ الْمُرْسَلِينَ، وَعِزَّةَ خَيْرَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

(محمد وآل محمد صلوات ربي وتسليمه عليهم)

﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾

(والدي ووالدتي)

هو العراق..سليلُ المجدِ والحسبِ

هو الذي كلُّ من فيه حفيدُ نبي !

كأنما كبرياءُ الأرضِ أجمَعها

تُننى إليه ، فما فيها سِواهُ أبي !

هو العراقُ ، فقلِّ لِلدائِرَاتِ قفي

شاخَ الزَّمانُ جَميعاً والعراقُ صبي !

(بلدي العراق)

يقولون من هم أولاء الرعا؟ فأفهمهم بدمٍ من هم

وأفهمهم بدمٍ أنهم عبيدك إن تدعهم يخدموا

وأنك أشرف من خيرهم.... وكعبك من خده أكرم

(شهداء العراق)

زين العابدين

الشكر والعرفان

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ بَدِيْعَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ، رَبِّ الْأَرْبَابِ وَإِلَهَ كُلِّ مَأْلُوهٍ، وَخَالِقِ كُلِّ مَخْلُوقٍ، وَوَارِثِ كُلِّ شَيْءٍ، لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَلَا يَعْزُبُ عَنْهُ عِلْمُ شَيْءٍ، وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ رَّقِيبٌ.

بادئ ذي بدء، أتقدم بالشكر والتقدير للأستاذ المساعد الدكتور (حامد محسن جداح المسعودي) لتوليهِ الإشراف على الرسالة، فجزاه الله عنى خير الجزاء.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى عميد كلية الإدارة والاقتصاد الأستاذ الدكتور (علاء فرحان طالب) ورئيس قسم العلوم المالية والمصرفية الأستاذ المساعد الدكتور (كمال الشمري)، وأساتيد وموظفي قسم العلوم المالية والمصرفية كافة، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

ويسرنى أن أعرب عن خالص شكري وامتناني إلى جميع زملائي وإخوتي في مرحلة الماجستير، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

كما أكر شكري وتقديري إلى من بذلوا الغالي والنفيس في سبيل إتمام رسالتي (أبي وأمي وأختي)، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

ويملي عليّ واجب العرفان أن أعرب عن شكري وامتناني للسيد رئيس لجنة المناقشة المحترم والسادة أعضاء لجنة المناقشة لما تكبدوه من عناء المراجعة والتقويم للرسالة وإثرائها بإرشاداتهم العلمية القيمة، فجزاهم الله عنى خير الجزاء.

زين العابدين

المستخلص

تتجلى الوظيفة الحيوية للمصارف التجارية في الاقتصاد الوطني عبر ممارسة دور الوساطة المالية القائمة على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. ومن هذا المنطلق، فإن حدوث أي خلل في مصادر التمويل سينعكس على توافر الأموال لدى المصرف فضلاً عن الاقتصاد، نظراً لأن اتخاذ القرارات التي تستهدف انتهاز الفرص الاستثمارية المتاحة يتوقف على كمية السيولة المتيسرة لدى المصرف.

تهدف الدراسة إلى تشخيص العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية، ومن ثمّ بيان تأثير المؤثر منها في الاستثمار المصرفي. وبغية تحقيق الهدف، جرى اختبار عينة مكونة من (11) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020). ولإثبات فرضيات الدراسة، تم قياس محددات السيولة (كمتغيرات مستقلة) بواسطة النسب المالية التالية: نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم قياس السيولة والاستثمار المصرفيين (كمتغيرات تابعة) من خلال نسبة الرصيد النقدي ونسبة الاستثمار المصرفي على التوالي. واستعانَت الدراسة بسلسلة من الاختبارات والتحليلات باستخدام البرامج المالية والإحصائية (Eviews10, Microsoft Excel 16) لإثبات الفرضيات و لبلوغ هدف الدراسة.

وتمخض عن الدراسة جملة من الاستنتاجات، لعل من أبرزها أن المصارف عينة الدراسة تتحفظ على أرصدة مالية فائضة غير مستغلة مما يّتم عن ضعف التخطيط في استغلال الموارد وتوجيهها نحو الاستثمارات. واختتمت الدراسة بجملة توصيات، لعل من أهمها تحديد النسبة للمثلى للسيولة استناداً إلى دراسات علمية مختصة بالشكل الذي يفضي إلى استغلال أمثل للموارد المالية في الفرص الاستثمارية المتاحة وتجنب تركها معطلة. كذلك، ضرورة استحداث وتطوير نظام فعال للمعلومات يسهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة والاستثمار المصرفيين ومتابعتها بشكل دوري.

كلمات مفتاحية: الاستثمار المصرفي، محددات السيولة، مخاطر السيولة.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
ii	الشكر و العرفان
iii	المستخلص
iv-vi	قائمة المحتويات
vii	قائمة الجداول
viii	قائمة الأشكال
1	المقدمة
الفصل الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة	
3-6	المبحث الأول: منهجية الدراسة
3	أولاً: مشكلة الدراسة
3-4	ثانياً: أهمية الدراسة
4	ثالثاً: أهداف الدراسة
4	رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة
5	خامساً: فرضيات الدراسة
5-6	سادساً: حدود الدراسة
6	سابعاً: منهج الدراسة
7-14	المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة
7-10	أولاً: بعض الدراسات المتعلقة بمحددات السيولة
11-13	ثانياً: بعض الدراسات المتعلقة بالاستثمار المصرفي
13	ثالثاً: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة
14	رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للدراسة	
16-41	المبحث الأول: محددات السيولة المصرفية
16-17	أولاً: مفهوم السيولة المصرفية
18-19	ثانياً: أهمية السيولة المصرفية
19-22	ثالثاً: مكونات السيولة المصرفية

23-24	رابعاً: مخاطر السيولة المصرفية
24-26	خامساً: قياس السيولة لمصرفية
26-28	سادساً: نظريات إدارة السيولة المصرفية
28-29	سابعاً: احتياجات السيولة المصرفية
30-36	ثامناً: محددات السيولة المصرفية
37-57	المبحث الثاني: الاستثمار المصرفي
37-39	أولاً: مفهوم الاستثمار المصرفي
39	ثانياً: أهداف الاستثمار المصرفي
39-43	ثالثاً: استراتيجيات الاستثمار القائمة على تاريخ الاستحقاق
43-53	رابعاً: أنواع الاستثمار المصرفي
54-57	خامساً: مخاطر الاستثمار المصرفي
الفصل الثالث: الجانب العملي للدراسة	
59-92	المبحث الأول: التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة
59-84	أولاً: التحليل المالي الخاص بالمتغير المستقل (محددات السيولة)
59-62	نسبة كفاية رأس المال
63-66	نسبة القروض المتعثرة
67-70	نسبة نمو القروض
71-74	معدل العائد على الموجودات
75-78	حجم المصرف
79-80	سعر الفائدة قصير الأجل
80-82	معدل التضخم
82-84	نمو الناتج المحلي الإجمالي
85-92	ثانياً: التحليل المالي الخاص بالمتغير التابع (السيولة المصرفية والاستثمار المصرفي)
85-88	نسبة الرصيد النقدي (السيولة)
89-92	نسبة الاستثمار المصرفي
93-110	المبحث الثاني: الانموذج القياسي للدراسة واختبار الفرضيات
93-96	أولاً: الاختبارات التشخيصية
97-98	ثانياً: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة

99-100	ثالثاً: تقدير العلاقة بين محددات السيولة و الاستثمار المصرفي
101-105	رابعاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد
106-110	خامساً: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات
الفصل الرابع: الاستنتاجات و التوصيات	
112-113	المبحث الأول: الاستنتاجات
114	المبحث الثاني: التوصيات
116-130	قائمة المصادر

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1)	المصارف التجارية العراقية، عينة الدراسة	6
(2)	نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	60
(3)	نسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	64
(4)	نسبة نمو القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	68
(5)	معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	72
(6)	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	76
(7)	المعدلات السنوية لسعر الفائدة قصير الأجل للمدة (2006-2020)	79
(8)	المعدلات السنوية للتضخم في العراق للمدة (2006-2020)	81
(9)	المعدلات السنوية لـ (GDPG) في العراق للمدة (2006-2020)	83
(10)	نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	86
(11)	نسبة الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	90
(12)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	93
(13)	نتائج اختبار التعدد الخطي	94
(14)	نتائج اختبار الخطية	95
(15)	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	96
(16)	نتائج اختبار ثبات تجانس التباين	96
(17)	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لامتداد السيولة المصرفية	97
(18)	نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون لامتداد الاستثمار المصرفي	98
(19)	نتائج اختبار (Lagrange Test)	101
(20)	نتائج اختبار (Hausman Test)	102
(21)	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لامتداد السيولة المصرفية	103
(22)	نتائج الانحدار الخطي المتعدد لامتداد الاستثمار المصرفي	104

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
4	المخطط الفرضي للدراسة	(1)
22	مكونات السيولة المصرفية	(2)
28	نظريات إدارة السيولة	(3)
29	احتياجات السيولة المصرفية	(4)
36	محددات السيولة المصرفية	(5)
40	استراتيجية استحقاق السلم أو المتسلسلة	(6)
40	استراتيجية تقديم الاستحقاق	(7)
41	استراتيجية تأخير الاستحقاق	(8)
42	الاستراتيجية المتوازنة	(9)
42	نهج توقعات سعر الفائدة	(10)
49	أدوات الاستثمار المالي	(11)
53	أنواع الائتمان النقدي	(12)
55	المخاطر الكلية	(13)
62	المتوسط السنوي لنسبة كفاية رأس المال (CAR)	(14)
66	المتوسط السنوي لنسبة القروض المتعثرة	(15)
70	المتوسط السنوي لنسبة نمو القروض	(16)
74	المتوسط السنوي لمعدل العائد على الموجودات (ROA)	(17)
78	المتوسط السنوي لأجمالي الموجودات	(18)
80	المعدل السنوي لأسعار الفائدة قصيرة الأجل	(19)
82	المعدل السنوي للتضخم	(20)
84	المعدل السنوي لـ (GDPG)	(21)
88	المتوسط السنوي لنسبة الرصيد النقدي	(22)
92	المتوسط السنوي لنسبة الاستثمار المصرفي	(23)

المقدمة

تنبؤ المصارف التجارية منزلة رفيعة في الفكر المالي والإداري، لكونها تمثل أحد أركان النظام المالي للدول. وبذلك، فإن كفاءة النظام المصرفي وسرعة استجابته للتطورات ومدى استيعابه للصدمات بات مؤشرا يستدل به على تقدم وتطور النظام الاقتصادي والمالي. فالقطاع المصرفي يعد بمثابة قطب الرchy لسائر القطاعات الاقتصادية التي تتطلع لتلقي التمويل بقصد بلورة مشاريعها وتعزيز أنشطتها.

ومما لا شك فيه، أن من أهم التحديات التي تجابه العمل المصرفي إشكالية السيولة. فارتفاع مستوى السيولة لدى المصرف يقتضي ضرورة البحث عن مجالات لاستثمار هذا الفائض. في حين يفضي تدني مستوى السيولة إلى انحسار استثمارات المصرف والفشل في تلبية طلبات الزبائن. وعليه، فإن السيولة بمثابة العجلة التي تحرك الاستثمار المصرفي إذ لا يمكن للمؤسسة ممارسة أنشطتها دون توفير غطاء مالي.

وبغية الحفاظ على سيولة قناة التمويل (المصارف) من أن تنضب، تلتزم هذه الدراسة بتشخيص العوامل التي تؤثر على ديمومة مجرى القناة وتعيق من قدرة المصارف في منح التمويل. إذ إن استكشاف العوامل التي تؤثر على سيولة المصارف يسهم في إمكانية تلافى نقاط الضعف ومعالجتها وتدعيم نقاط القوة واستثمارها لكي يتسنى لها بناء استراتيجياتها الاستثمارية واستغلال الفرص المتاحة. بالخصوص، إن المصارف التجارية العراقية تزاوّل أنشطتها في بيئة غلب عليها الاضطراب الاقتصادي والسياسي في العقدين الأخيرين.

وبهدف تغطية الدراسة والإحاطة بمختلف الجوانب ذات الصلة بالموضوع تمت هيكلتها إلى أربعة فصول. انطوى الفصل الأول على مبحثين اقتصر الأول على منهجية الدراسة في حين تضمن الثاني بعض الدراسات السابقة. كذلك، الفصل الثاني فقد اشتمل على مبحثين بغية استعراض الإطار المفاهيمي للدراسة، خصص الأول منها لمحددات السيولة المصرفية بينما كرس الثاني للاستثمار المصرفي. أما الفصل الثالث فقد تطرق إلى الجانب التطبيقي للدراسة والذي تألف من مبحثين ضم الأول التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة بينما تناول الثاني الانموذج القياسي للدراسة واختبار الفرضيات. وتمثل الفصل الرابع بمبحثين تضمن الأول الاستنتاجات والثاني التوصيات.

الفصل الأول
منهجية الدراسة
وبعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

منهجية الدراسة

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة



المبحث الأول منهجية الدراسة

توطئة

تُعد المنهجية العلمية في البحوث والدراسات بمثابة خارطة طريق يستعين بها الباحث في تشخيص مشكلة الدراسة وأهميتها ومحاولة الإجابة عما يطرح فيها من إشكاليات معرفية وتطبيقية بقصد صياغة رؤى حول الظاهرة المدروسة والعلاقة بين متغيراتها. لذلك، يستعرض هذا المبحث الخطوات الأساسية للبنىّة الإجرائية للدراسة (المنهجية العلمية للدراسة) التي اعتمدها الدراسة الحالية وبحسب الفقرات الآتية:

أولاً: مشكلة الدراسة

تزاوّل المؤسسات المصرفية دور الوساطة المالية بكونها تجسّر الفجوة بين المقرضين والمقترضين. إذ تُعد ركيزة محورية لا غنى عنها في النظم الاقتصادية المتطورة، والتي في طور التطور. وتكمن الوظيفة الأساسية للمصارف بوصفها قناة لخلق السيولة عبر تخصيص جزء من مواردها لاستثمارها بشكل انتمان نقدي مقدّم للأفراد والشركات والحكومة. لذلك، فأن استكشاف العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية يسهم في تلافي أو الحد من حدوث العجز في التمويل وما يحمل في طياته من تداعيات سلبية لا يقتصر تأثيرها على المصرف بعينه. ولعلّ من أبرز تلك التداعيات، تضاؤل استثمارات المصرف وما يتمخض عنه من انحسار للأرباح على مستوى المصرف، وتعثر المشاريع الإنتاجية وانكماش النمو الاقتصادي على الصعيد العام. وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

- ١- ما مدى تأثير المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) في مؤشر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- هل تؤثر المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) في مؤشر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- هل هناك تأثير للسيولة المصرفية في مؤشر الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

ثانياً: أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط الآتية:

- ١- تسهم الدراسة في تعزيز الجانب المعرفي فيما يتصل بالعلاقة بين السيولة المصرفية ومحدداتها بقصد إدراك تلك المحددات وفحص تأثيرها في الاستثمار المصرفي. ومن ثمّ السعي لتفادي أو التقليل من انعكاساتها السلبية من خلال طرح أدلة عملية تقدم إلى الجهات ذات العلاقة.
- ٢- تسلط الدراسة الضوء على التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف التجارية العراقية وتحاول استيضاح تأثيرها على توافر الأموال المتاحة (السيولة) والتحكم في توجيهها (الاستثمار).
- ٣- تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الرفيعة التي يحظى بها النشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من أية صدمات أو انتكاسات قد يترتب على وقوعها نتائج لا يحمد عقباهما على الصعيدين المصرفي والاقتصادي العام، نظراً للوظيفة الحيوية للمصارف في دفع عجلة النمو الاقتصادي. لاسيما أنّ محدّدات السيولة والاستثمار

المصرفيين هما بمثابة مؤشرات مهمة يستدل بواسطتها عن نجاح أو فشل المصارف في أداء أنشطتها وممارسة دورها.

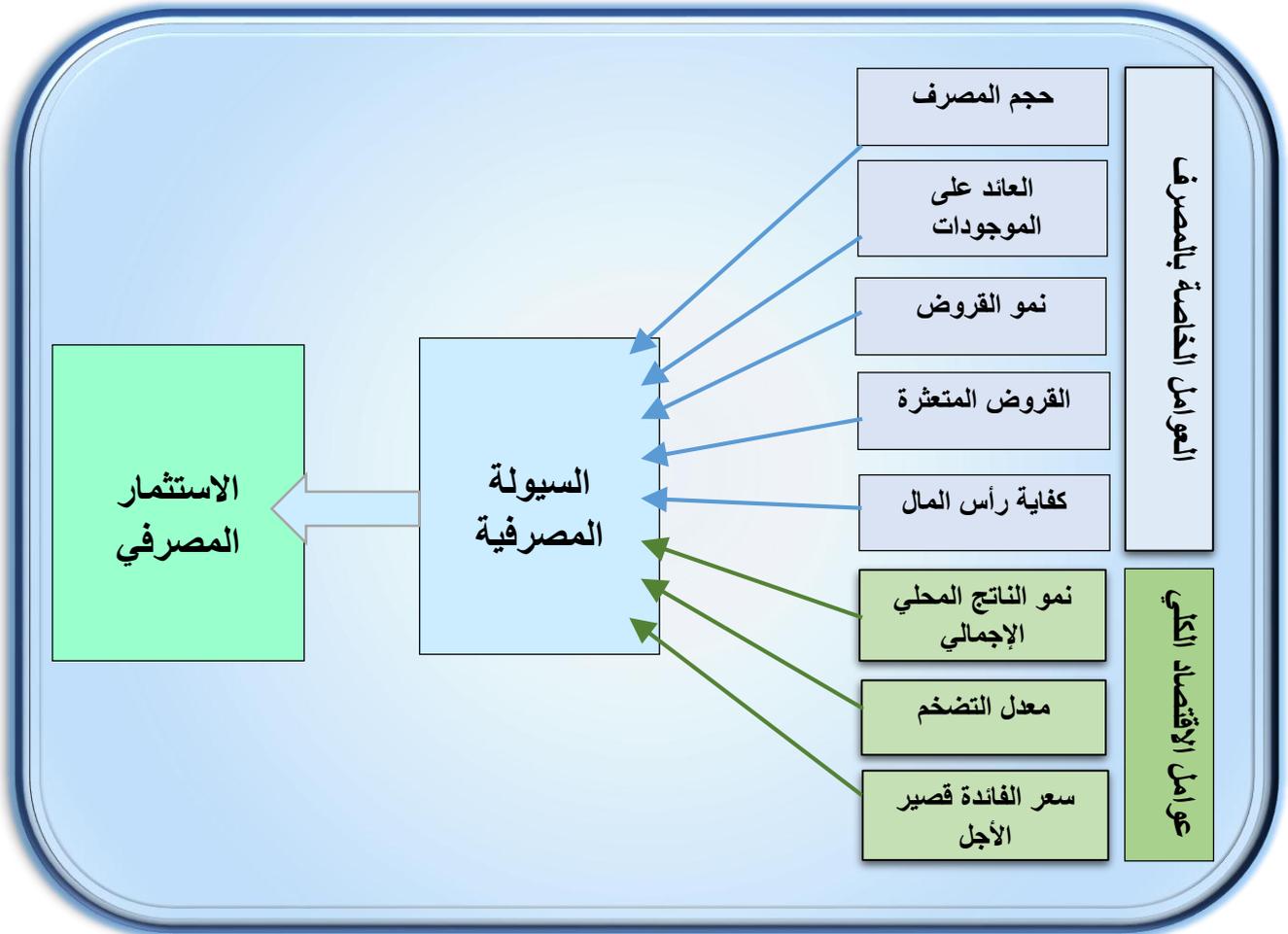
ثالثاً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- معرفة المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) وتأثيرها في مؤشر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- معرفة المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) وتأثيرها في مؤشر السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- معرفة تأثير السيولة المصرفية في مؤشر الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

رابعاً: المخطط الفرضي للدراسة

استناداً إلى ما ورد في الأدبيات التي بحثت متغيرات الدراسة (السيولة المصرفية ومحددات السيولة المصرفية والاستثمار المصرفي) وبالرجوع إلى مشكلة وأهداف الدراسة، جرى تصميم نموذج فرضي للدراسة يجسد العلاقة بين متغيرات الدراسة وأبعادها واتجاهات التأثير فيما بينها. ويمكن توضيح المخطط الفرضي للدراسة من خلال الشكل (1) أدناه:



الشكل (1) المخطط الفرضي للدراسة
المصدر: من إعداد الباحث

خامساً: فرضيات الدراسة

تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم الآتية:

- ١- الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٢- الفرضية الرئيسية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٣- الفرضية الرئيسية الثالثة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٤- الفرضية الرئيسية الرابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٥- الفرضية الرئيسية الخامسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٦- الفرضية الرئيسية السادسة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٧- الفرضية الرئيسية السابعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٨- الفرضية الرئيسية الثامنة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.
- ٩- الفرضية الرئيسية التاسعة: لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية للسيولة المصرفية في الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة.

سادساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:

- ١- الحدود الزمانية: بغية تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة تم انتقاء سلسلة زمنية تمتد لـ (15) سنة للمدة من (2006-2020). نظراً لكونها اقصى مدة زمنية تمكن الباحث من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.
- ٢- الحدود المكانية: تمثلت في اختيار عينة قصدية مكونة من (11) مصرفاً تجارياً عاملاً في السوق العراقية بناءً على وفرة واستكمال بياناتها، فضلاً عن إنها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويمكن توضيح المصارف عينة الدراسة من خلال الجدول (1) الآتي:

الجدول (1) المصارف التجارية العراقية، عينة الدراسة

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس مال التأسيس
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار
2	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار
4	مصرف آشور الدولي	2005	25 مليار دينار
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون دينار
6	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار
7	مصرف الشرق الأوسط	1993	400 مليون دينار
8	مصرف المنصور للاستثمار	2005	55 مليار دينار
9	مصرف الموصل للتنمية	2001	1 مليار دينار
10	مصرف بغداد	1992	100 مليون دينار
11	مصرف سومر التجاري	1999	400 مليون دينار

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة

سابعاً: منهج الدراسة

اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الاستقرائي وكما يلي:

١- تم استقراء مشكلة الدراسة ووضع التساؤلات والفرضيات بالاعتماد الملاحظات الخاصة بالدراسة ذاتها. وللإجابة عما تقدم، تناولت الدراسة أهم المواضيع المتصلة بالسيولة المصرفية ومحدداتها، وكذلك الاستثمار المصرفي بشكل منفصل لكل منها. ثم انتقلت إلى بيان تأثير المحددات الداخلية والخارجية في السيولة والاستثمار المصرفيين للمصارف عينة الدراسة.

٢- استندت الدراسة في الجانب التطبيقي إلى البيانات السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة فضلاً عن التقارير الإحصائية والاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي وللمدة (2006-2020) لاستخراج مؤشرات الدراسة عبر استخدام البرنامج الإحصائي (Microsoft Excel 16). أيضاً، تمت الاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews 10) في تحليل البيانات باستخدام الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) باستعمال نموذج (Panel Data) القياسي لاختبار تأثير المحددات الداخلية والخارجية في السيولة والاستثمار المصرفيين للمصارف عينة الدراسة.

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

توطئة

تكمن أهمية الدراسات السابقة عن الموضوع المراد بحثه لكونها تمثل نقطة الانطلاق لاستكمال ما بذله الباحثون من جهد البحث. إذ يكتسب الباحث من تتبع الدراسات السابقة تكوين فكرة يهتدي بها في بحثه من خلال معرفة الجوانب النظرية للموضوع وتحدد المؤشرات والمقاييس واستكشاف العلاقة بين المتغيرات والذي يسهم في تدعيم موضوع الباحث. ويمكن الاعتماد على ما توصل إليه الباحثون في الدراسات السابقة لأغراض المقارنة والتطبيق والتحليل، ويهدف تطوير الدراسة يبدأ من حيث ما انتهت إليه الدراسات السابقة.

لذلك، خُصص المبحث الثاني من الفصل الأول لمراجعة وعرض أهم الدراسات السابقة المتصلة بالموضوع محل الدراسة والتي جرى ترتيبها حسب تسلسلها الزمني من الأقدم إلى الأحدث لكل متغير. مع الإشارة إلى أبرز النقاط المستوحاة من الدراسات السابقة فضلا عن اختلاف الدراسة الحالية عنها.

أولاً: بعض الدراسات المتعلقة بمحددات السيولة المصرفية

أ- دراسات عربية:

1- دراسة (الأسدي، 2005)	
إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة	عنوان الدراسة
التحقق من قدرة الإدارة العليا للمصارف في إدارة السيولة من خلال استثمار السيولة المتاحة لديها في فرص استثمارية متدنية المخاطرة، عالية العوائد أو التي تحقق أفضل عائد مقابل مخاطرة محدودة. كذلك، توفير السيولة اللازمة لمواجهة طلبات سحبيات الودائع من قبل الزبائن أو الإيفاء بالالتزامات المالية المترتبة على المصرف المستحقة السداد. أيضاً، تلبية طلبات المستثمرين و رجال الأعمال عند الرواج الاقتصادي وما يصاحبها من زيادة في الطلب على القروض.	هدف الدراسة
دراسة تطبيقية	اسلوب الدراسة
يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الحكومية العراقية. أما عينة الدراسة فتم اختيار التقارير السنوية للمصرفيين العراقيين (الرافدين و الرشيد) للمدة (1995-2001).	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة إن الودائع التي يحتفظ بها المصرفيين هي أهم مصدر للتمويل للتزود بالسيولة، وان هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين السيولة المصرفية و كل من العائد والمخاطرة.	أبرز الاستنتاجات

أبرز التوصيات	<p>ينبغي على المصرفيين تعزيز رأس مالهما بواسطة ما بحوزتهما من الاحتياطات المتراكمة ليتلاءم مع نسبة النمو في ودائعهما ليتمكننا من الإسهام بشكل فعال بتمويل القطاعات الاقتصادية باحتياجاتها من القروض متوسطة وطويلة الأجل. أيضاً، يتحتم على البنك المركزي العراقي والجهات ذات العلاقة مضاعفة الجهود بقصد تفعيل دور المصارف العراقية و التهيؤ لمرحلة ما بعد الحصار الاقتصادي برؤية مستقبلية واعية في مناخ مصرفي مستحدث.</p>
----------------------	--

2- دراسة (الذبحاوي و الموسوي، 2017)	
عنوان الدراسة	إدارة السيولة المصرفية و علاقتها بالانتمان المصرفي
هدف الدراسة	<p>دراسة السيولة المصرفية ومدى تأثيرها على كفاءة الإدارة في المصارف عبر حساب مؤشرات السيولة المصرفية لعينة الدراسة والتعرف عليها وإجراء المقارنة بين المصارف عينة الدراسة. فضلاً عن توضيح العلاقة بين مؤشرات إدارة السيولة ومؤشرات الانتمان والمقارنة بينها بواسطة الأساليب الإحصائية.</p>
اسلوب الدراسة	دراسة مقارنة
مجتمع وعينة الدراسة	<p>يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف العراقية والأردنية. أما عينة الدراسة فتم اختيار 3 مصارف عراقية (مصرف بغداد والشرق الأوسط والخليج التجاري) و 3 مصارف اردنية (البنك العربي وبنك الأردن وبنك الإسكان) للمدة (2004-2014).</p>
أبرز الاستنتاجات	<p>أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط معنوية بين نسبة السيولة القانونية والانتمان المصرفي، إذ إن انخفاض نسبة السيولة القانونية أدى إلى زيادة الانتمان الممنوح من قبل المصارف عينة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة السيولة والانتمان المصرفي. كذلك، إن بعض مؤشرات إدارة السيولة أثرت بالانتمان المصرفي و بعضها لم يؤثر.</p>
أبرز التوصيات	<p>الاهتمام بالتطورات الحديثة بالنشاط المصرفي وتنويع الاستثمارات الخاصة بالقروض بوصفها اهم مصادر الإيرادات. كذلك، يجب مراعاة التوازن بين مؤشرات السيولة المصرفية. إلى جانب ذلك أيضاً توفير متطلبات حوكمة المصارف.</p>

ب- دراسات أجنبية:

1-دراسة (Engida,2015)	
Determinants of Banks Liquidity and Their Impact on Profitability محددات السيولة المصرفية وتأثيرها على الربحية	عنوان الدراسة
استكشاف العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على السيولة المصرفية، وبيان تأثيرها على الربحية.	هدف الدراسة
المنهج التجريبي	اسلوب الدراسة
يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الأثيوبية. أما عينة الدراسة فتم اختيار ثمانية مصارف تجارية للمدة (2002/03-2013/14).	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة أن حجم المصرف، ونمو القروض كان لهما تأثير ذو دلالة إحصائية سلبية على سيولة المصارف المقاسة بـ (نسبة الموجودات السائلة إلى الإجمالي الموجودات). من جانب آخر فإن معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة على الإقراض، حجم القروض المتعثرة إلى الإجمالي القروض، معدل الاحتياطي الفعلي، ومعدلات الفائدة قصيرة الأجل كان لها تأثير معنوي إيجابي إحصائياً. كذلك، أثبتت النتائج أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل الاحتياطي الفعلي، والقروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على الربحية. بينما حجم المصرف كان له الأثر الإيجابي على الربحية.	أبرز الاستنتاجات
يتحتم على المصارف الإثيوبية أن تأخذ بعين الاعتبار كلاً من العوامل الداخلية والخارجية عند تصميم استراتيجيتهم. كما ينبغي عليها تحديد المستوى الأمثل لها من حيازة الأصول السائلة عن طريق ترجيح تكاليف الهامش و فوائد الهامش المحفوظ بها.	أبرز التوصيات

2- دراسة (Bayz,2018)	
Determinants of Liquidity of the US Banks: Evidence with the Framework of 2008 Financial Crisis محددات السيولة في المصارف الأمريكية: الأدلة المستمدة من إطار الأزمة المالية لعام 2008	عنوان الدراسة
فحص العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على سيولة المصارف الأمريكية بقصد تقديم نصائح إلى مدراء المصارف وصناع القرار لما من شأنه تحقيق كفاءة أفضل في إدارة المصارف. أيضا، تأثير الأزمة المالية لعام 2008 في تحديد مستوى السيولة المصرفية.	هدف الدراسة
المنهج التجريبي	اسلوب الدراسة
يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الأمريكية. أما عينة الدراسة فتم اختيار (12) مصرف للمدة (1999-2017).	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة أن كفاية رأس المال كان لها تأثير ذو دلالة إحصائية سلبية على السيولة المصرفية المقاسة بـ (نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى ودائع العملاء والتمويل قصير الأجل) و (نسبة إجمالي الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول). في حين اتضح أن للنمو الاقتصادي وحجم المصرف تأثيرا ذو دلالة إحصائية إيجابية على السيولة المصرفية. فضلا عن ذلك، كشفت النتائج التأثير السلبى والإحصائي لتداعيات الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على مستوى السيولة المصرفية نظرا لارتفاع مخاطر التخلف عند السداد من قبل المقترضين أبان الأزمة.	أبرز الاستنتاجات
الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية للحفاظ على مستوى أمثل للسيولة المصرفية. كذلك، ينبغي على المصارف الأمريكية أن تضاعف كمية السيولة المتيسرة لديها إذا كانت هنالك بوادر لنشوب أزمة مالية في المستقبل المنظور.	أبرز التوصيات

ثانيا: بعض الدراسات المتعلقة بالاستثمار المصرفي

أ- دراسات عربية:

1 - دراسة (الموسوي، 2010)	
عنوان الدراسة	تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي
هدف الدراسة	تحديد اثر استراتيجيات تنمية الموارد المالية المتمثلة بـ (تنمية الودائع، زيادة رأس المال، الحصول على القروض، وتخفيض الاحتياطي القانوني) في محفظة الائتمان المصرفي المتمثلة بـ (الائتمان النقدي، الائتمان التعهدي، ونماذج ائتمانية حديثة)
اسلوب الدراسة	دراسة مقارنة
مجتمع وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف الحكومية و الأهلية العراقية. أما عينة الدراسة فتم اختيار مصرفين حكوميين وأربعة مصارف أهلية للمدة (2005-2009).
أبرز الاستنتاجات	أظهرت نتائج الدراسة تفاوت المصارف فيما بينها في تبني متغيرات الدراسة. كذلك، وجود علاقة ارتباط و تأثير بين استراتيجيات تنمية الموارد المالية ومحفظة الائتمان المصرفي.
أبرز التوصيات	ضرورة العمل على صياغة استراتيجية تتلاءم مع إمكانيات كل مصرف بقصد تحقيق ما تبتغيه المصارف من أهداف. أيضا، يتعين على المصارف استحداث قسم يختص بإدارة محفظة الائتمان واختيار مكوناتها على وفق معايير ونتائج بحوث الزبائن وإبلاء الاهتمام بالمقترحات المقدمة.

2- دراسة (الخفاجي، 2018)	
عنوان الدراسة	أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع
هدف الدراسة	تحليل اتجاه الودائع المصرفية بأنواعها، فضلا عن طبيعة التغيرات في أسعار الفائدة على هذه الودائع وانعكاسها في الاستثمار المصرفي.
اسلوب الدراسة	دراسة تحليلية
مجتمع وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية المحلية والأجنبية العاملة في العراق. أما عينة الدراسة فتم اختيار (45) مصرفا منها (29) محلي و(16) اجنبي للمدة (2004-2017).

أظهرت نتائج الدراسة أن أسعار الفائدة على الودائع المصرفية (الثابتة والتوفير) تتحرك باتجاه نزولي بانتظام منذ عام 2007 ولغاية 2017. أيضا، تولي المصارف العراقية اهتمام أكبر للائتمان النقدي قياساً بالاستثمار بالأوراق المالية لما ينطوي عليه الأول من أرباح أكبر.	أبرز الاستنتاجات
يحتتم على إدارات المصارف استدراج المودعين عبر منحهم فوائد مقبولة على الودائع (الثابتة والتوفير) لحثهم على أيداع ما بحوزتهم من رؤوس أموال فضلاً عن تدليل الصعوبات فيما يتصل بالشروط المفروضة على المودعين.	أبرز التوصيات

ب- دراسات أجنبية:

1 - دراسة (Malede,2014)	
Determinants of Commercial Banks Lending: Evidence from Ethiopian Commercial Banks محددات إقراض المصارف التجارية: دليل من المصارف التجارية الإثيوبية	عنوان الدراسة
تشخيص محددات الإقراض لدى المصارف التجارية في أثيوبيا باستخدام البيانات اللوحية (panel data).	هدف الدراسة
المنهج التجريبي	اسلوب الدراسة
يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الإثيوبية. أما عينة الدراسة فتم اختيار ثمانية مصارف للمدة (2005-2011).	مجتمع وعينة الدراسة
أظهرت نتائج الدراسة أن عملية الإقراض لدى المصارف التجارية تتحدد بالمتغيرات المتمثلة بـ(حجم المصرف، مخاطر الائتمان، الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة السيولة).	أبرز الاستنتاجات
ينبغي على المصارف التجارية الإثيوبية التركيز بشكل أكبر على مخاطر الائتمان ونسبة السيولة نظراً لكونها تحد من قدرة المصرف على منح القروض وتفضي إلى إفلاس المصرف.	أبرز التوصيات

2 - دراسة (Timsina, 2017)	
Determinants of Bank Lending in Nepal محددات الإقراض في النيبال	عنوان الدراسة
فحص محددات الإقراض لدى المصارف التجارية في النيبال باستخدام طريقة انحدار المربعات الصغرى (OLS) للسلاسل الزمنية.	هدف الدراسة

أسلوب الدراسة	المنهج التجريبي
مجتمع وعينة الدراسة	يتمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية النيبالية. أما عينة الدراسة فتمثلت بالإحصاءات المالية و المصرفية (البنك المركزي) و المسح الاقتصادي (وزارة المالية) والنشرة الاقتصادية و المؤشرات المالية (مجلة NRB Economic Review) وتقرير السنوي للإشراف المصرفي والموقع الإلكتروني لكافة المصارف التجارية للمدة (1975-2014).
أهم الاستنتاجات	أظهرت نتائج الدراسة أن عملية الإقراض لدى المصارف التجارية تتحدد من خلال الناتج المحلي الإجمالي للدولة ونسبة السيولة التي يجب الحفاظ عليها من قبل المصارف التجارية.
أهم التوصيات	ينبغي على المصارف التجارية النيبالية أن تخذ بنظر الاعتبار حالة النشاط الاقتصادي للبلد والذي يتجلى عبر الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن مستوى السيولة لديها عند اتخاذ قرار الإقراض.

ثالثا: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة السبيل الذي يأخذ بيد الباحث في سعيه لتحقيق الأهداف التي يروم أحرارها من البحث. وبعد عرض الدراسات السابقة ومناقشتها، تمثلت مجالات الإفادة منها بالنقاط الآتية:

- 1- تعزيز الجانب النظري (المفاهيمي و الفلسفي) للموضوع محل الدراسة بالمعلومات الحديثة و الوافية. إذ إن الاطلاع على الأدبيات وبعض الآراء للكتاب والباحثين من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة لتدعيم الإطار المفاهيمي للدراسة الحالية.
- 2- التعرف على أهم المؤشرات المطلوبة في قياس السيولة المصرفية ومحدداتها فضلا عن الاستثمار المصرفي.
- 3- تحديد جملة من العوامل الرئيسة المؤثرة في متغيرات الدراسة وأهم المسببات الرئيسة لها من حيث كيفية تعزيز الجوانب الإيجابية و الحد من الجوانب السلبية.
- 4- تصميم أنموذج الدراسة الحالية، وتقديم الحقائق والأدلة التجريبية لتوضيح العلاقات بين المتغيرات المعتمدة.
- 5- أسهمت الدراسات السابقة في صياغة المشكلة الرئيسة للدراسة، وتحديد المبررات الرئيسة لبحثها، فضلا عن تقديم الأدلة التجريبية التي تشجع توجه الدراسة الحالية.
- 6- تمخض عن الدراسات السابقة جملة من المقترحات والتوصيات التي من الممكن أن تعول عليها الإدارات المصرفية في سبيل الارتقاء بالأداء المصرفي.

رابعاً: ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

تميزت الدراسة الحالية عن سواها من الدراسات سالفه الذكر بالنقاط الآتية:

- 1- اختلفت الدراسة الحالية من حيث الزمان و المكان مع بعض الدراسات السابقة، إذ تم اختيار العينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006- 2020).
- 2- جمعت الدراسة الحالية بين متغيرين رئيسيين في العمل المصرفي لم يسبق أن جُمعا في دراسة واحدة (على حد علم الباحث) و المتمثلين بـ (محددات السيولة) و (الاستثمار المصرفي).
- 3- ندرة الدراسات المحلية (على حد علم الباحث) التي بحثت العلاقة الفلسفية بين السيولة المصرفية ومحدداتها.
- 4- استعملت الدراسة الحالية نموذج البيانات الجدولية (Panel Data) باستخدام البرنامج القياسي (Eviews10) الذي يتسم بالدقة العالية في التنبؤ لقياس علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة، بالاعتماد على الجهود المعرفية الأجنبية آنفة الذكر.

الفصل الثاني

الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول

محددات السيولة المصرفية

المبحث الثاني

الاستثمار المصرفي



المبحث الأول

محددات السيولة المصرفية

Determinants of Banks Liquidity

توطئة

حظيت مسألة السيولة في المصارف باهتمام بالغ الأهمية لارتباطها الوثيق بالربحية، والتي إلى جانب الأولى والأمان تشكل الأهداف الرئيسية التي يُصارع المصرف للمواءمة بينها. إذ إن التوفير الاستراتيجي المدروس للسيولة يسهم باستغلال الفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف والتحوط من المخاطر التي يمكن أن تنشأ بسبب نقص السيولة. ومن ثمّ تحقيق أفضل استغلال للموارد والفرص بالشكل الذي يفرضه نمو واستمرارية عمل المصرف، وهو أمر لا بد منه في ظل بيئة المنافسة التي يتسم بها القطاع المصرفي.

بناءً على ما تقدم، سيتناول هذا الفصل ماهية السيولة المصرفية وما تنطوي عليه من مفاهيم أخرى تنبثق منها.

Concept of Banking Liquidity

أولاً: مفهوم السيولة المصرفية

في الأدبيات الاقتصادية المتعارف عليها يشير مصطلح السيولة بدلالاته المطلقة إلى النقدية. وبالبعد الفني فإنها تدل على إمكانية تحويل الموجودات التي لدى المؤسسة إلى نقد للوفاء بالتزاماتها المالية بالسرعة الممكنة وبأقل الخسائر، ولأن الهدف من وراء احتفاظ المؤسسة المالية بالموجودات السائلة هي الوفاء بالتزاماتها الفورية و بالأجل القريب فإن السيولة تعبر عن مفهوم نسبي (عبد الحميد، 2002:230). بمعنى، أنها تصوّر العلاقة بين النقد و الموجودات التي توصف أنها سائلة من جهة، وبين التزاماتها المالية التي يتعين عليها الوفاء بها بموعدها المنفق عليه من جهة أخرى (Hmann & Nikolaou,2009:10).

ويرى (Koch & Masdonald,2000:580) السيولة بأنها قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها المستحقة الدفع بشكل فوري بواسطة تحويل أي موجود بسرعة وبأقل التكاليف. مع الأخذ بنظر الاهتمام ألا يسفر تحويل الأصل بسرعة إلى بيعه بخسارة قياساً بكلفة شرائه، إذ إنّ تحقق السيولة لا يتم على حساب الربحية (الشماع، 1992:224).

وفيما يتصل بمفهوم السيولة المصرفية والذي لا يختلف كثيراً عما تقدم ذكره، عرفت لجنة بازل للإشراف المصرفي السيولة في المؤسسات المصرفية على أنها القدرة على تمويل النمو في الموجودات والإيفاء بالتزامات المستحقة بقصد ديمومة واستمرارية عمل المؤسسة المصرفية (BCBS,2000:1). وحاكى بنك التسويات الدولي (BIS) بتعريفه للسيولة لجنة بازل إذ عرفها بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالتزامات عند استحقاقها مع مراعاة عدم تكبد خسائر غير مقبولة (BIS, 2008: 1). وينظر Ross إلى السيولة بوصفها السرعة والسهولة في تحويل الموجود إلى نقد مع الحفاظ على قيمته دون خسائر كبيرة. وأردف موضحاً بأن الموجودات المتداولة تُعد هي الأكثر سيولة، إذ تضم النقد والموجودات التي يراد تحويلها إلى نقد، كذلك الالتمام المدينة التي تتمثل بالمبالغ التي يستحقها المصرف من الزبائن لقاء الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن مخزون الإنتاج

والسلع والمواد الخام، أما فيما يتعلق بالموجودات الثابتة مثل الأجهزة والعقارات فأنها تصنف بالأقل سيولة (Ross et al.,2010:21).

ويرى Leykun أن السيولة تعد مقياس لقدرة المصرف على توفير النقد وسهولة تسهيل موجوداته بهدف الوفاء بالتزاماته بالوقت المناسب وبدون خسائر (Leykun,2016: 47-50). وبما أن معظم التزامات المصرف نقدية فإن السيولة ترتبط بالتدفقات النقدية وبالعملة المطلوبة (Duttweiler,2009:2). ويُعد المصرف مؤسسة سائلة طالما أن التدفقات الخارجة أقل من الداخلة وبخلاف ذلك تحدث مشكلة السيولة (Mosnova,2014:5). ومن أجل قيام المصرف بدوره الفعال والرئيس في الاقتصاد بوصفه وسيطاً مالياً ينبغي تلبية التزاماته التي تعتمد على توفير السيولة من (استرداد الودائع التي يحتفظ بها عند الطلب وتلبية طلبات الائتمان الواردة من الزبائن). وتكمن الصعوبة في عدم تقدير متطلبات واحتياجات السيولة بدقة نظراً لتعسر قياس إدراك المودعين وثقتهم ومعرفة توقعاتهم (Hempel et al.,1994:157).

استناداً إلى ما سلف ذكره، فإن هناك ثلاثة أبعاد للسيولة يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما أراد المصرف تسهيل الموجودات التي يملكها: (Howells & Bain,2000:8)

أ- الوقت: سرعة تحويل الموجودات التي بحوزة المصرف إلى نقد سائل.

ب- المخاطرة: احتمال هبوط القيمة السوقية للموجود المراد تسيله أو الصعوبة في تسويقه وبيعه.

ج- الكلفة: التضحية المالية أو الخسارة التي ترافق عملية تحويل الموجود.

ويُمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة في الموعد المنفق عليه من خلال حيازته على موجودات نقدية وشبه نقدية قابلة للتسييل حين اقتضاء الضرورة بالسرعة الممكنة ومن دون تكبد خسائر غير مقبولة.

Importance of Liquidity

ثانياً: أهمية السيولة المصرفية

تكم أهمية السيولة عبر تخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تطرأ نتيجة حدوث تدهور في التمويل بالنسبة للمصرف. وازدادت أهميتها بالعقدين الأخيرين استجابة للتطورات التي فرضتها المعاملات المالية التي تستوجب أداءها عند الطلب. علاوة على ذلك، تذبذب أسعار الفائدة وتحركات أسعار الصرف والتغير في بنية الأسواق والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تتطلب ديمومة توفر النقد ليتمكن المصرف من السيطرة على المخاطر المحتملة الحدوث (الكور، 2010:6).

إنَّ كمية السيولة التي يتعين على المصرف الاحتفاظ بها غالباً ما كانت محل جدل للقائمين على إدارة المصرف. إذ إنَّ الاحتفاظ بمستوى عالٍ منها يعني التضحية بالفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف والأرباح التي يمكن أن تتحقق منها (الدوري، 2003:94). بعبارة أخرى، يجب تقييم السيولة بحيث تكون مقياساً بصورة ديناميكية وفقاً لتقلبات السوق. وتتجلى براعة الإدارة بالاحتفاظ بمستوى أمثل للسيولة يضمن لها تحقيق أرباح استثمارية من جهة وتلبية طلبات الزبائن من جهة أخرى. وهذا يعني عدم وجود عجز أو فائض في السيولة بوصفه مؤشراً سلبياً يشير على سوء إدارة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل وإفلاس المصرف (Hampel, 1994:158).

إنَّ توفير السيولة بشكل منتظم يعود على المؤسسة المالية بجملة من النقاط التي تبين أهمية السيولة للمؤسسات المصرفية. لعل من أبرزها (عقل، 2006:159) و (رمضان، 1996:82):

- ١- بناء سمعة ائتمانية تسهم في تعزيز ثقة المقترضين والمودعين مع المصرف عن طريق عدم الأخلال بالالتزامات المستحقة والإيفاء بها في الموعد المتفق عليه.
- ٢- توفير السيولة لدى المصارف يعد من المؤشرات الإيجابية لدى المحللين والإدارة والمودعين في السوق المالي.
- ٣- احتفاظ المصرف بالموجودات وعدم اضطراره لبيعها بخسارة أو بكلفة مرتفعة.
- ٤- تلافي مشاكل نقص السيولة وما قد تفضي إليه من الحصول على تمويل مرتفع الكلفة.
- ٥- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لغرض الاقتراض وما قد يترتب عليه من تبعات سلبية على المصرف.
- ٦- الصورة الإيجابية للمصرف، التي تتمثل بظهوره بمظهر الواثق القادر على الوفاء بتعهداته في السوق المالي المعروف بحساسيته اتجاه المخاطر.
- ٧- المحافظة على استمرارية دورة الأعمال المصرفية وتحقيق الاستقرار.
- ٨- انتهاز الفرص التي تتعلق بالخصم النقدي عند شرائها للسلع والمواد اللازمة لتيسير أعمالها.
- ٩- الاستجابة للظروف الطارئة التي يتسم بها العمل المصرفي وما تستدعيه من توفر دائم للنقد.

واكتسبت السيولة تلك الأهمية في المؤسسات المالية نظراً لتأثيرها الذي يمتد للبيئة الخارجية العاملة بها، بوصفها الوسيط المالي الذي يرفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية (خلف، 2006:197). ولما كانت سمعة المصرف تمثل رأس المال المعنوي في معاملاته، فإن للسيولة تأثيراً مهماً وخطيراً في ذات الوقت يتجسد عبر ضرورة الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه حين استحقاقها دون تسويق أو تأجيل. إذ يمكن أن تؤدي المماطلة بالوعود إلى اضطراب العلاقة وزعزعة الثقة بين المصرف والزبون، وهذا يتجلى بوضوح

بالمؤسسات المصرفية مقارنة بسواها من التي يكون لديها مساحة للتفاوض وإمكانية للتأجيل في تعاملاتها دون الأضرار بسمعة المؤسسة أو مركزها المالي (الحسيني والدوري، 2000:94-93) .

ومن هذا المنطلق، ينبغي على الإدارة تأمين ما يكفي من السيولة لمقابلة احتياجات المتعاملين سواء كان بسحب الودائع المحتفظ بها أم طلبات الائتمان التي ترد المصرف، مما يحتم توفير السيولة بشكل مستمر لتيسير أعماله وممارسه دوره (احلاسه، 2013:40) .

ثالثاً: مكونات السيولة المصرفية

يُعول المصرف على سلسلة من الروافد النقدية وشبه النقدية في تشكيل مزيج السيولة المالية بغرض تيسير الأنشطة اليومية والوفاء بتعهداته المستحقة. إذ تنطوي سيولة المصرف على مصادر داخلية متمثلة ببعض الموجودات المتداولة يشار لها بالسيولة الحاضرة أو بالاحتياطيات الأولية، ومصادر أخرى خارجية متمثلة بالموجودات شبه النقدية أو ما يعرف بالاحتياطيات الثانوية.

1- المصادر الداخلية للسيولة Internal Sources of Liquidity

أ- **الاحتياطيات الأولية:** الموجودات التي يمتلكها المصرف بقصد الاحتفاظ بها. أي، لا يروم استثمارها أو تحقيق عائد منها (الحسيني والدوري، 2008:94). إذ يمكن الوصول إليها بسرعة واستغلالها عند الحاجة بدون أي تكلفة أو خسارة (الشمري، 2012:437). وتتألف الاحتياطيات الأولية على مستوى المصرف الواحد من الآتي:

(1) **النقد بالعملة المحلية والأجنبية في الصندوق:** يتضمن إجمالي الأموال النقدية بالعملة المحلية والأجنبية علاوة على المسكوكات التي يستحوذ عليها المصرف. وتسعى المصارف لتقليص نسبة النقد في الصندوق إلى أدنى مستوى لأسباب تتعلق باحتمال التلاعب في النقدية من قبل الموظفين، كذلك إمكانية تعرضها للسطو والسرقة خاصة في الأماكن التي تعرف بهشاشة وضعها الأمني، فضلاً عن إنها أموال لا تدر إيرادات (Kidweel et al., 2003:418).

(2) **الودائع لدى المصارف المحلية:** يخصص المصرف أرصدة نقدية للاحتفاظ بها لدى المصارف التي يتعامل معها ضمن حدوده الجغرافية، وتندرج هذه الأرصدة ضمن حساب الاحتياطي النقدي (رمضان وجودة، 1995:129). وتستفيد المصارف من هذه الإبداعات في تسوية عمليات المقاصة للصكوك أو الحوالات المسحوبة، كذلك تسديد بعض الديون وتسهيل تبادل الخدمات فيما بينها (السنهوري، 2013:119).

(3) **الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج:** تُبقي المصارف التجارية أرصدة نقدية لدى المصارف في خارج البلد بنسبة معينة، تتحدد تبعاً للسياسة النقدية والاقتصادية لذلك البلد من مجموع قيم اعتماداتها المستندية والتزاماتها الأخرى (أبو رحمة، 2009:21).

(4) **صكوك قيد التحصيل:** تمثل الصكوك المودعة لدى المصارف التي يتعامل معها، إذ تكون مستحقة للمصرف ولم يتم استلام قيمتها لغاية الآن (Hampel et al., 1994:51).

وتنقسم الاحتياطات الأولية من حيث مشروطيتها القانونية على نوعين هما:

1- الاحتياطات القانونية: يستهدف البنك المركزي عبر اللجوء للسياسة النقدية الحفاظ على حقوق المودعين بواسطة تحديد نسبة احتياطي معينة من إجمالي الودائع التي يحتفظ بها المصرف. إذ يلزم القانون المصارف باحتجاز نسبة مئوية محددة من صافي الأرباح قبل توزيعها على المساهمين بصورة احتياطات قانونية (رمضان، 1997:76-75). وتصنف هذه الأموال حسب طبيعة تكوينها إلى: نقدية، على شكل نقد في الصندوق وودائع لدى البنك المركزي تدرج ضمن الاحتياطات الأولية. وشبه نقدية، مثل حوالات الخزينة وسندات الحكومة إذ تدرج ضمن الاحتياطات الثانوية (الحسيني والدوري، 2000:95).

وتتيح الاحتياطات القانونية للمصرف الحفاظ على السيولة. ومن ثمّ تأمين سلامة مركزه التنافسي بين المصارف وذلك من خلال الإيفاء بالتزاماته المالية وما بذمته من مستحقات في الموعد المحدد. والذي بدوره ينعكس على زيادة الثقة للزبائن والسلطات الرقابية بإمكانية المصرف في الحفاظ على أموال المودعين وتجنب استثمارها بمشروعات تنجم عنها مخاطرة عالية. غير إنها لا تخلوا من سلبيات مثل التي تتجلى في حصر قدرة المصرف على زيادة منح القروض والشروع بالاستثمارات. ويظهر تأثير ذلك بالانخفاض في العائد ومحدودية تحقيق الربح، أيضا تشكل الاحتياطات عبئاً على المصرف إذا ما أراد مواصلة نشاطه، فكلما انخفضت زاد التحرر المالي للمصرف وارتفعت قدرته على منح القروض والقيام بالاستثمارات وتحقيق الأرباح (جميل، 2003:3).

عطفاً على ما سبق، فإن الهدف من وراء احتفاظ المصرف بجزء من الاحتياطات القانونية بصورة حوالات خزينة وسندات حكومية يتمثل بـ: (الشماع، 1995:363)

(١) دعم المصرف عن طريق تحقيق أرباح مقبولة من بعض الاحتياطات.

(٢) التشجيع لمسك الدين العام من قبل المصارف، والذي هو قروض قصيرة الأجل (حوالات خزينة) مقدمة من المصارف إلى الحكومة، وطويلة الأجل (السندات) لتغطية العجز في ميزانية الدولة ويكون بمثابة دين عليها.

2- الاحتياطات العامة: الأموال التي تكون تحت تصرف إدارة المصرف ويستخدمها وفقاً لسياسته المصرفية، وتضم كل من الأموال النقدية وشبه النقدية التي لا تغطيها تشريعات السلطة النقدية (أبو أحمد، 2002:189). أي النقد في الصندوق والودائع لدى المصارف المحلية ولدى البنك المركزي ولدى المصارف الأجنبية في الخارج والصكوك قيد التحصيل (أبو أحمد وقدوري، 2005:231).

ب- الاحتياطات الثانوية: الموجودات شبه النقدية التي يمكن تحويلها إلى نقد بسرعة وبأقل جهد، وتتضمن الاستثمار بالأوراق المالية قصيرة الأجل (أسهم وسندات) والأوراق التجارية المخصومة، وتتميز هذه الاستثمارات بضعف عائدها وقصر أجل استحقاقها، مع ذلك تسهم في تعزيز الاحتياطات الأولية وتحقيق بعض الأرباح (الشمري، 2012:438).

وتتكون الاحتياطيات الثانوية من قسمين: (الشماع، 1995:363)

(1) المحددة وفقا للتشريعات القانونية وتكون على شكل حوالات خزينة وسندات حكومية، وتظهر من خلال حاجة الدولة للأموال لتمويل العجز في الميزانية.

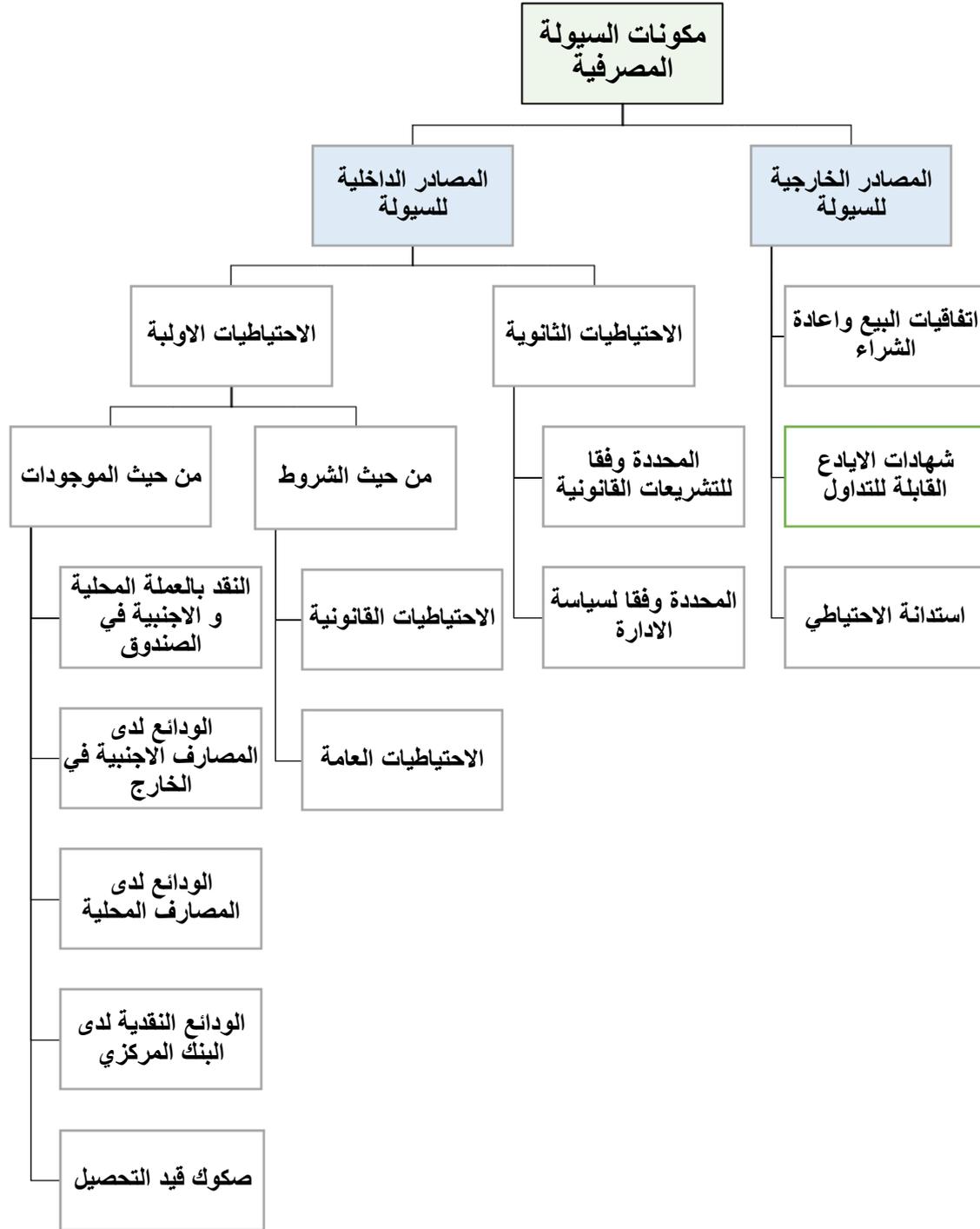
(2) المحددة تبعا لسياسة الإدارة، يتم ادخارها ويلجأ لها عند حاجة المصرف للتمويل.

2 - المصادر الخارجية للسيولة External Sources of Liquidity

شرعت العديد من المصارف في عقد الستينيات والسبعينيات من القرن المنصرم باللجوء إلى سوق المال بغرض الحصول على ما يلزمها من تمويل وأطلق على هذه الاستراتيجية (إدارة الديون). إذ يتكون المصدر الأساسي للسيولة من اتفاقيات البيع وإعادة الشراء وشهادات البيع القابلة للتداول واستدانة الاحتياطي من نافذة الخصومات في البنك المركزي (أبو رحمة، 2009:158).

وتُبنى استراتيجية إدارة المطلوبات وكذلك مخزون السيولة لدى المصرف على الموازنة بين ما يروم تحقيقه من عائد ومدى استعدادة لتحمل المخاطر. فالسياسة المتحفظة تقيّد من اعتماد المصرف على إدارة المطلوبات وتركز على زيادة مخزون السيولة الداخلية. وفي ذات الصدد، تتعدم إمكانية حصول المصارف ذات التصنيف الائتماني الضعيف على السيولة، وأن من أهم مكاسب سياسة إدارة المطلوبات إعطاء المصارف مرونة أكبر في إدارة جانبي ميزانيتها (عقل، 2000:162).

ويمكن توضيح مكونات السيولة المصرفية من خلال الشكل (2) أدناه:



الشكل (2) مكونات السيولة المصرفية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

Bank Liquidity Risk

رابعاً: مخاطر السيولة المصرفية

إن مزاوله المصارف لأنشطتها اليومية يتمخض عنه تحقيق أرباح، غير إن ذلك ليس بمعزل عن التعرض للمخاطر وعلى رأسها مخاطر السيولة (سيف الإسلام، 2019:30). فحينما لا نتاح أمام المصرف موارد ملائمة للتمويل سواء بنمو المطلوبات أو التسييل المعجل للموجودات وبالتكلفة المقبولة، ستتقلص الأرباح مما قد يلحق الأضرار بالمصرف إذا تفاقمت المشكلة (الرضا، 2005:27). وتنتج هذه المخاطر بسبب التفاوت في توقيتات التدفقات الخارجة والداخلية للأموال. بحيث إن إدارة المصارف لا تستطيع الامتثال لمسؤولياتها المستحقة وما يترتب عليها من التزامات اخرى (Majumdar,2010:356).

وعرفت لجنة بازل للأشرف والرقابة المصرفية مخاطر السيولة بأنها المخاطر التي قد تسفر عن حدوث خسائر نتيجة فقدان المصرف القدرة على تآدية التزاماته بالموعد المتفق عليه. ويعود ذلك لعدم تمكن المصرف من الوصول للتمويل المطلوب أو الموجودات السائل لمقابلة التزاماته المالية بأدنى خسائر ممكنة (BCBSI,1996:20). وينظر Hempel بوصفها خطر عدم توافر النقد عندما تقتضي الحاجة إليه لمواجهة طلبات السحب من قبل المودعين وطلبات الائتمان للزبائن، أيضاً الاستجابة للاحتياجات النقدية الطارئة (Hempel et al., 1998: 67) ويرى (Vento & La Ganga,2009:81) بأنها المخاطر التي تطرأ جراء تضاعف حجم المدفوعات، بالشكل الذي يؤدي إلى عدم استطاعة المصرف على توفير التمويل اللازم سواء من جانب المطلوبات أو عبر تسييل الموجودات.

وعرفها Duttweiler بأنها المخاطر التي تنال المصرف نظرا لازدياد الطلب غير المتوقع على النقد، أو انعدام الثقة مع الزبائن. وقد تفضي لتعرضه لمشاكل مؤقتة يرغم على إثرها إلى اللجوء لسوق ما بين المصارف أو البنك المركزي وما قد يترتب عليه من عواقب وخيمة، منها مادية تتمثل بارتفاع تكاليف الاقتراض أو معنوية تظهر بالتأثير السلبي على سمعة ومكانة المصرف في السوق (Duttweiler, 2009: 14). بحيث يضطر لتصفية موجوداته الأقل سيولة لمواجهة طلبات السحب الكبيرة وهو ما قد يسفر عن خطر السيولة. إذ إن بعض الموجودات تُسوق بأسعار أقل عندما يكون البيع فوري قياسا بما لو أتيح أمام للمصرف وقت أطول للتفاوض على البيع. وعاقبة ذلك، فإن البيع بأسعار مخفضة قد يقوض من قدرة المصرف على الوفاء بالديون، الأمر الذي قد يؤدي إلى تسارع المودعين لسحب أموالهم في غضون ذلك، وهو ما قد يتسبب في تطور وتحول مشكلة السيولة إلى عدم القدرة على سداد الدين. ومن ثم تتفاقم احتمالية إفلاس المصرف وانهياره (Saunders,1997: 83).

علاوة على ذلك، إن حشد الودائع قصيرة الأجل وتوجيهها نحو الاستثمارات طويلة الأجل قد يسفر عن مشاكل نقص السيولة عند التعرض لعملية سحب مفاجئ. ومن هنا نجد أن العديد من المؤسسات المالية قد وقعت في هذا المأزق، لاسيما في الأزمة المالية الأخيرة التي كان المحرك الرئيس لحدوثها تحويل الودائع قصيرة الأجل إلى استثمارات طويلة الأجل (Claeys,2015:11). لذا، لا بد أن تشمل إدارة مخاطر السيولة على متطلبات الرقابة والنظم الشاملة بالشكل الذي يُمكن المؤسسة المالية من خلال الاستعانة بالاستراتيجيات والأنظمة الفعالة والسليمة أن ترصد وتقيس وتراقب وتحد من خطر السيولة. وفي ذلك يتم اللجوء إلى مؤشرات الإنذار المبكر والتي بواسطتها يمكن تشخيص المخاطر فور ظهورها، أو نشوب نقاط ضعف تدل على إن هناك مشكلة في سيولة المصرف (Yan,2013:64).

Measurement of Bank Liquidity

خامساً: قياس السيولة المصرفية

إن للمصارف مؤشرات تُبنى على النسب المالية يستدل منها على كفاءة السيولة النقدية لديها، بالشكل الذي يجعلها قادرة على مواجهة التزاماتها المالية والوفاء بها بالموعد المتفق عليه، مستعينة بما لديها من نقد وموجودات أخرى سريعة التحول إلى نقد (الصائغ وأبو أحمد، 2006:9). وإن أهم النسب المالية المستخدمة في قياس سيولة المصرف ما يأتي:

1- نسبة الرصيد النقدي Monetary Fund Ratio

يلجأ المصرف لهذه النسبة بغرض معرفة قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه والواجب سداها عند الاستحقاق، إذ يتكون البسط من الأرصدة الموجودة في الصندوق، كذلك المحتفظ بها لدى البنك المركزي، والأرصدة السائلة الأخرى مثل المسكوكات الذهبية والعملات الأجنبية والموجودات سريعة التحويل إلى نقد. ويقصد بالودائع وما في حكمها جميع المطلوبات عدا رأس المال الممتلك (حنفي وفرياض، 2001:45-46). علاوة على ذلك، يعد زيادة نسبة الرصيد النقدي مؤشراً على تصاعد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته بالموعد المقرر بناء على (العلاقة الطردية) بين السيولة ونسبة الرصيد النقدي (جلدة، 2009:93-94). ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

2- نسبة الاحتياطي القانوني Legal Reserves Ratio

تحتفظ المصارف بنسبة محددة من أموال الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزي على شكل رصيد نقدي دائن يُعرف باسم الاحتياطي القانوني، والذي تتراوح نسبته بين (20% - 30%) حسب تعليمات البنك المركزي في مختلف البلدان. مع الأخذ بنظر الاهتمام أن النسب آنفة الذكر تتغير تبعاً للظروف الاقتصادية للبلد (هندي، 2000، 411). وتسهم هذه الأرصدة إلى حدٍ بعيد في تعزيز الموقف المالي للمصرف للوفاء بالتزاماته لا سيما عندما تكون الظروف غير مؤاتية للمودعين على وجه الخصوص (الحسيني والدوري، 2000، 97). ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{النقد لدى البنك المركزي} \\ \text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

3- نسبة السيولة القانونية Legal Liquidity Ratio

تقيس مدى قدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية المتاحة للمصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في شتى الظروف. إذ كلما ارتفعت نسبة السيولة القانونية زادت نسبة سيولة المصرف (علاقة طردية) وتتراوح نسبتها من (30% - 35%) كحد أقصى في النظم الاقتصادية. وفي ذات الصدد، تعتبر هذه النسبة من أكثر نسب السيولة موضوعية واستخداماً في تقييم كفاية سيولة المصرف (العلاق، 2001:122). ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية} \\ \text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية + الاحتياطيات الثانوية}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

4- نسبة التوظيف Investment Ratio

تُبين هذه النسبة كيفية استخدام الودائع وما في حكمها من قبل المصرف لتلبية حاجات ورغبات الزبائن من السلف والقروض وغيرها. إذ يدل ارتفاعها إلى تعاضم قدرة المصرف على تلبية الزيادة في الطلب على القروض (عبد الخالق، 2010:24). من زاوية أخرى، يشير ارتفاعها إلى تدني قدرة المصرف على الإيفاء بالتزامات اتجاه المودعين (علاقة عكسية). أي، أن زيادة منح القروض يمكن أن يؤدي إلى انخفاض سيولة المصرف. لذلك، يتعين على المصرف الموازنة بين طلبات القروض الجديدة والإيفاء بالتزاماته المستحقة (Mantri, 2008:102). ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية:

$$\text{القروض والسلف} \\ \text{نسبة التوظيف} = \frac{\text{القروض والسلف}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

يتبين مما تقدم، أن النسب المالية سالفة الذكر ترتبط جميعها بعلاقة طردية مع السيولة باستثناء نسبة التوظيف التي أظهرت علاقة عكسية. بمعنى، أن السيولة تزداد بزيادة كل من نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني والسيولة القانونية وانخفاض نسبة التوظيف (أبو أحمد وقدوري، 2005:242).

سادساً: نظريات إدارة السيولة المصرفية Bank Liquidity Management Theories

تُشير إدارة السيولة إلى عملية التخطيط والرقابة اللازمة لضمان احتفاظ المصرف بالسيولة الكافية، بالشكل الذي يتناسب مع التزاماته المستحقة أتجاه الزبائن، كذلك تلبية رغبات البنك المركزي بما يتعلق بالسياسة النقدية (Yifru, 2016:16). وعُرفت إدارة السيولة على أنها قدرة المصرف على التنبؤ بتوقيت وحجم التدفقات النقدية المستقبلية (Campello et al., 2011:5).

تاريخياً هناك نظريات عدة استعرضت إشكالية إدارة السيولة في المصارف من زوايا متعددة، لما لهذا المركز من أهمية قصوى قد تفضي إلى إحداث شلل في النظام المصرفي إذا ما تفاقمت مشكلة سوء إدارتها في مصرف ما. ولعل من أبرز النظريات التي تناولت إدارة السيولة المصرفية تمثلت بالآتي:

1- نظرية القرض التجاري Trading Loan Theory

تُبين هذه النظرية أن سيولة المصرف تتحقق عن طريق سداد القروض من قبل الزبائن والتي يشترط أن تكون (القروض) قصيرة الأجل (العلاق، 1998:130). طبقاً لهذه النظرية، تُفضل المصارف إقراض من يحتاج النقد لمدة قصيرة ولصفقات محدودة، وهي بذلك تتناسب مع المجتمعات التي توصف بأنها تجارية. وتماشياً مع ذلك، فإن المصارف لا تمنح القروض بغية شراء السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في السندات أو الأسهم التي تتصف بطول مدة استردادها (عقل، 2006:170).

ويؤخذ على هذه النظرية (Saunders, 2000:43):

أ- عدم القدرة على إشباع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية وما تقتضيه من مبالغ ضخمة ولمدد طويلة لكونها (النظرية) تقيّد من مساهمة المصارف في مشاريع البنى التحتية الكبرى. وبالنتيجة، عدم أحداث تغييرات جوهرية في الاقتصاد القومي.

ب- تُعيق المصارف في توفير القروض اللازمة لتطوير المشاريع الصناعية وزيادة خطوط الإنتاج وتجهيزها بالآلات الحديثة نظراً لطول مدة القروض التي تستوجبها هذا النوع من المشاريع. ومن ثمّ تحول دون تشغيلها خلال مدة قصيرة.

ج- لم تأخذ بنظر الاهتمام تعدد وتنوع الودائع وأجال استحقاقها، فالودائع الجارية من المستبعد أن تسحب جميعاً بالتوازي، بل أن عمليات السحب والإيداع تكون بصورة دائمية لها، أما ودائع التوفير فبسبب كثرة عددها وتنوعها فأنها عادة تنمو وتكبر مما يجعلها تتمتع باستقرار نسبي، وفيما يتعلق بالودائع الثابتة فتاريخ استحقاقها معلوم لدى المصرف ولا يمكن سحبها إلا عند الاستحقاق.

د- قيامها على استقرار الوضع الاقتصادي والدورة التجارية، وهو أمر غير مألوف خاصة عند الكساد والأزمات الاقتصادية.

2- نظرية إمكانية التحول Shift Ability Theory

تتعلق هذه النظرية من مبدأ أن سيولة المصرف تعد جيدة طالما يمتلك موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت وأقل خسارة. إذ يقوم المصرف بتحويل احتياطياته الثانوية إلى نقد في حال تعذر سداد المقترض ما بذمته من ديون (تخلف عن السداد)، أو قد يضطر المصرف لبيع جزء من الضمان المصاحب للقرض سواء كان ورقة مالية أم عقار أم غير ذلك. وعلى أثر ذلك، سيحتفظ المصرف بالسيولة اللازمة التي تمكنه من الإيفاء بالتزاماته المالية في الموعد المحدد (الحسيني والدوري، 2000:100).

3- نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory

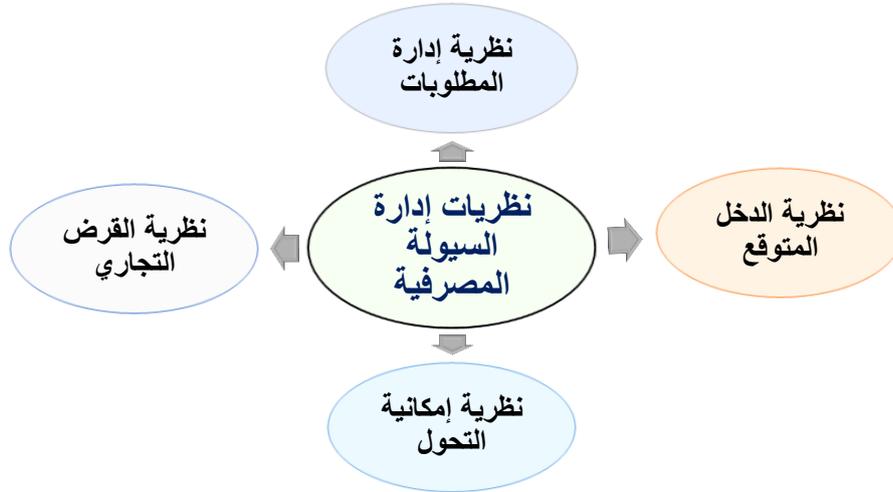
تُراعي إدارة المصرف وفق هذه النظرية الدخل المتوقع للمقترض والذي بناء عليه تُقرر سياسة المصرف في إدارته للسيولة ومنح القروض. ويترتب على ذلك إمكانية منح قروض متوسطة وطويلة الأجل (أبو أحمد وقديوي، 2005:238). فإذا تيقن المصرف أن القروض الممنوحة سوف تسدد في الموعد المستحق عندئذ سيحتفظ بنسب سيولة أقل مما لو كان يتوقع تعثر هذه القروض (العصار وعبد الواحد، 1991:76). ويدعم هذه النظرية عملية سداد القروض الدورية والمنتظمة (كل شهر أو شهرين....) الأمر الذي يؤدي إلى الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (ارشيد وجودة، 1999:101).

4- نظرية إدارة المطلوبات Liabilities Management Theory

طرحت هذه النظرية مفهوماً آخر لإدارة السيولة، إذ يستطيع المصرف اجتذاب الأموال بشكل أكبر بدلاً من اعتماده فقط على سيولة موجوداته (Ross et al., 2002:352). وذلك من خلال بيع شهادات الإيداع القابلة للتداول أو الاقتراض من سوق ما بين المصارف إذا ما أستوجب الأمر (Koch & Macdonald, 2000:956). غير أن ذلك لا يخلو من مخاطر تتجسد بصعوبة حصول المصرف على التمويل في أوقات الذروة (ارتفاع الطلب) مما يؤثر على صافي هامش الفائدة وأيضاً ينعكس سلباً على سمعة المصرف في السوق. فضلاً عن تجنب المصارف إقراض المصرف ذي الرافعة المالية العالية نظراً لارتفاع مخاطرة الفشل في السداد (الأسدي، 2006:39).

وتُصدر المصارف شهادات الإيداع القابلة للتداول وعادة ما تكون القيمة الاسمية للشهادات المصدرة كبيرة، فضلاً عن تحديد معدل الفائدة وتاريخ الاستحقاق بشكل مباشرة من المصرف دون تدخل الزبون (Runlett, 1977:52). كذلك، يُصدر المصرف شهادات إيداع أخرى لا يمكن تداولها تُعرف بأنها شهادات شخصية تصدر بمقتضى اتفاق بين المصرف والزبون ويحدد فيها تاريخ الاستحقاق ومعدل الفائدة ولا يجوز لحاملها بيعها أو استرداد قيمتها قبل الموعد المتفق عليه. وعادة ما تكون قيمتها الاسمية أقل من القيمة الاسمية للشهادات القابلة للتداول. أيضاً ودائع امر السحب القابل للتداول وودائع سوق النقد وجميعها تمثل روافد نقدية تصب في الملاءة المالية للمصرف فضلاً عن اسهامها في تحقيق الأرباح (Rose et al., 1993: 156).

ويمكن توضيح نظريات إدارة السيولة المصرفية من خلال الشكل (3) أدناه:



الشكل (3) نظريات إدارة السيولة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

Banking Liquidity Needs

سابعاً: احتياجات السيولة المصرفية

أولت إدارات المصارف رعاية استثنائية لحجم السيولة التي يتحتم الاحتفاظ بها، ذلك لأن تسخير الأرصدة المالية المتاحة واستثمارها بشكل أمثل يعود على المصرف بالأرباح، مقارنة بما لو تم الاحتفاظ بها أو تجميدها أكثر من حاجة المصرف (فائض السيولة). من جانب آخر إن تدني مستوى السيولة يمكن أن يسفر عن زعزعة الثقة في النظام المصرفي. ومن ثمَّ أرجحية تدهور الاقتصاد الوطني (اتحاد المصارف الكويتية، 2007:3). ولأنه من المحال التأكد (100%) فيما يتصل بحجم الطلب المستقبلي على القروض أو سحب الودائع وما ترتأيه السياسة النقدية من متطلبات، فإنَّ أيًّا من مدراء السيولة في المصارف سيعجز عن تقدير احتياجات السيولة بدقة سواء كانت قصيرة أم طويلة الأجل. ويعود ذلك لضبابية المستقبل، أي بمعنى لا يمكن للتنبؤ أن يكون دقيقاً ما يجعل إدارة السيولة تلجأ للتكهن في تقديرها للاحتياجات خلال المدة المقبلة (Wood, 1978:149). إذ تعول المصارف على ما تنعم به من دراية وما تمتلكه من خبرات سابقة وإمكانية التنبؤ بالأحداث المتوقعة في تقديرها لاحتياجات السيولة في المستقبل المنظور (الحناوي وعبد السلام، 2000:238). وللوقوف على مركز السيولة الذي يتمتع به المصرف ينبغي أولاً التعرف على الموارد المتيسرة حالياً والمتوقعة مستقبلاً وقياسها بالاحتياجات المالية (رمضان وجودة، 2003:97).

وتؤثر التقلبات الاقتصادية على الصعيد الوطني في معدلات سحب الودائع والطلب على القروض، ممثلة بالتغيرات الموسمية والدورية أضف إلى ذلك التغيرات غير المنتظمة (Reed & Gill, 1989:160). وتتمثل أبرز احتياجات السيولة بالنسبة للمصارف في الآتي:

1- احتياجات السيولة غير المنتظمة Irregular Liquidity Needs

تنجم عن أحداث طارئة يتعذر توقعها أو التنبؤ بها، مثل الإشاعات التي تسبب الذعر المالي لدى المودعين، كذلك الزيادة غير الاعتيادية في طلبات القروض (Hempel & Simonson,1999:261). علاوة على ذلك، إضراب العمال والظواهر غير الطبيعية والحروب وبعض القرارات السياسية ذات البعد الاقتصادي التي يصعب التنبؤ بها أو التحقق بدقة لتوقيت حدوثها (Reed & Gill,1989:160).

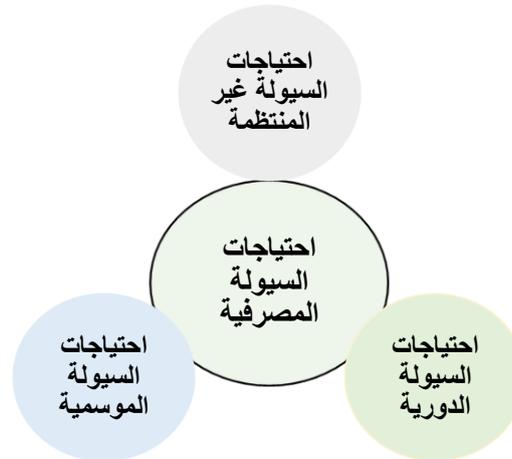
2- احتياجات السيولة الموسمية Seasonal Liquidity Needs

تكون معروفة الموعد كونها تتجدد كل سنة، مثل التي تبدو في المصارف الزراعية، إذ تتلقى وافر من الودائع في موسم الحصاد، وتستعد لتلبية طلبات الإقراض في فصلي الصيف والربيع. كذلك، التقاليد والأعراف الاجتماعية ودورها الذي يتجلى في حركة الإيداع والسحب والطلب على القروض بالخصوص مواسم الأعياد، إذ ترتفع المبيعات وتزداد معها حاجة البائعين للقروض بغية توريد كميات أكبر من السلع، استجابة للطلب المتنامي من قبل المتبضعين (Reed & Gill,1989:160). وتجدر الإشارة إلى أن معظم التقلبات الموسمية تكون قابلة للتقدير استناداً للخبرة السابقة التي يملكها المصرف (Hempel & Simonson,1999:255).

3- احتياجات السيولة الدورية Cyclical Liquidity Needs

يصعب التنبؤ بها كونها تنشأ خارج حدود أي مصرف. إذ إن الانتعاش والركود وتحركات أسعار الفائدة خاصة حينما تكون المصارف مجبرة على تنفيذها، تشكل ضغوطاً يصعب التنبؤ بتوقيت حدوثها (Hempel et al.,1994:162). وبذلك، ينبغي على المصرف أن يحتاط من خلال توفير أرصدة سائلة كافية لمواجهة المخاطر المحتملة. وبخلاف ذلك، قد يرغم على الاقتراض في وقت قد يشهد ارتفاع أسعار الفائدة، أو يبيع أوراق مالية بأسعار مخفضة ينتج عنها خسارة فادحة. وفي مقابل ما تقدم فإن الاحتفاظ بأرصدة سائلة وعدم استغلالها تؤثر سلباً في معدلات الأرباح (الحناوي وعبد السلام،2000:239).

ويمكن توضيح احتياجات السيولة المصرفية من خلال الشكل (4) أدناه:



الشكل (4) احتياجات السيولة المصرفية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

ثامناً: محددات السيولة المصرفية

استناداً إلى الأدبيات التي استعرضت مسألة السيولة المصرفية، بيد أن هناك جُملة من العوامل يُشار لها بـ(المحددات) صُنفت على إنها داخلية (خاصة بالمصرف) تخضع لقرار مجلس الإدارة، وخارجية (كلية) غير مسيطر عليها يمتد تأثيرها على مستوى الاقتصاد الوطني للدولة، تؤثر على سيولة المصارف بمستويات متباينة تختلف من مصرف لآخر. وأبرز هذه العوامل ما يلي:

Bank Specific Factors

أولاً: العوامل الخاصة بالمصرف

1- حجم المصرف والسيولة المصرفية Bank Size and Bank Liquidity

أسفرت الدراسات السابقة عن نظريتين مُتعارضتين سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فيما يتصل بالعلاقة بين حجم المصرف والسيولة. تمخض عن الأولى وجود (علاقة طردية) تجلت في إن نمو حجم المصرف سيفضي إلى توسيع شبكه فروعه المصرفية الأمر الذي يحتم على المصرف الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة (Marozva, 2017:93). في حين انتهت الأخرى لاستنتاج مفاده كلما زاد حجم المصرف احتفظ بسيولة أقل (علاقة عكسية)، استناداً إلى الرأي المتعارف عليه في الأدب المصرفي، أن: المصارف الكبيرة أكبر من أن تقشل (Yitayaw, 2021:6). إذ يتم مراقبتها (المصارف الكبيرة) عن كثب ويمكن الحصول على معلوماتها بسهولة أكثر، فضلاً عن كونها متدنية المخاطرة من وجهة نظر الدائنين (Alger, 1999:14-15). وهو ما ينعكس في انخفاض تكلفة الحصول على التمويل، نظراً لاعتقاد المقرضين أن المصارف الكبيرة لا تخل بتعهداتها، الأمر الذي يتيح إمكانية أكبر لتنوع مصادر السيولة مقارنة بالمصارف الصغيرة (Laeven et al., 2014:3). إذ يتسنى لها خلق السيولة عند الحاجة إلى التمويل اعتماداً على السمعة والمكانة التي تتمتع بها في السوق المالي. ويترتب على ذلك، احتفاظها بكمية أقل من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية للمصرف (Laštůvková, 2016:2000). لا تعتمد بعض المصارف الكبيرة على زيادة مستوى السيولة لديها لأنها تضمن أنواع عدة من المساعدات المالية في حال احتياجها للتمويل بسبب إمساكها بعصب الاقتصاد في الدولة. وذلك يحتم على البنك المركزي دعمها عند الطلب نظراً لتأثيرها الكبير على القطاع المالي و الاقتصادي بشكل عام-El (Chaarani, 2019:67). في حين إن المصارف الصغيرة تواجه صعوبات عند الحاجة للتمويل بقصد تلبية طلبات القروض أو الوفاء بالتزاماتها مقارنة بالمصارف الكبيرة في السوق المالي (Ehrmann & Worms, 2001:5). إذ تُعول في استثماراتها على القروض قصيرة الأجل التي تستحق في غضون عام، الأمر الذي ينعكس على توافر السيولة بشكل مستمر لدى المصرف قياساً بالمصارف الكبيرة التي تمول مشروعات بمبالغ ضخمة تستحق بعد عدة سنوات (Lotto, 2015:86). مستغلةً (المصارف الكبيرة) ضمانات البنك المركزي بالاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة عالية (Iannotta et al., 2007:8). وتجدر الإشارة إلى إن حجم المصرف يستدل عنه عبر حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات التي يستحوذ عليها المصرف (Laeven et al., 2015:12).

٢- الربحية والسيولة المصرفية Profitability and Bank Liquidity

يُجسد مصطلح (الربحية) العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة و الاستثمارات التي تمخضت عنها تلك الأرباح (Gitman, 1997: 668). وتسعى المصارف إلى بلوغ هدف الربحية لكونه الركيزة التي تنتبث بها مكانة المؤسسة في السوق و تؤكد من خلالها المنافسة، فضلاً عن دورها المهم للغاية في قياس كفاءة الإدارة باستغلال الموارد المتوفرة لها بغرض تحقيق أفضل عائد ممكن للمساهمين (Lumby & Jones,2011:174).

إن تدني مستوى السيولة أو ارتفاعها من المحتمل أن يقوض من قدرة المصرف. إذ إن السعي إلى تحقيق ربحية عالية دون الأخذ بنظر الاهتمام نقص السيولة من المرجح أن يؤثر على الزبائن وولائهم للمصرف. من زاوية أخرى، من الممكن أن يؤدي فائض السيولة غير الضروري إلى تناقص ربحية المصرف (Olagunju et al.,2011:36) وتحتل القروض و السلف التي يمنحها المصرف مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل، إذ يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات السياق، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يربحها المصرف. بعبارة أخرى، إن زيادة حجم القروض الممنوحة يؤدي إلى نمو أرباح المصرف غير إن ذلك يؤثر سلباً على كمية السيولة المتاحة لديه (علاقة عكسية) (Aweke,2019:17). وانبرى بعض الكتاب برأي آخر فحواه إن المصارف التي تحوز على موجودات سائلة كبيرة من شأنها أن تستفيد من انخفاض تكلفة التمويل في السوق المالي، والذي بدوره يعزز من تعظيم الأرباح (علاقة طردية) (AL-Harbi,2017:4).

٣- القروض المتعثرة والسيولة المصرفية Non-performing loans(NPLs) and Bank Liquidity

يُعد إدراك القروض المتعثرة (NPLs) أمراً بالغ الضرورة نظراً لكونها تعكس جودة الائتمان لمحفظه قروض المصرف على وجه الخصوص، وبشكل أكثر عمومية تعكس جودة الائتمان لمحفظه قروض القطاع المصرفي في بلد ما (Ozili,2019:2). وعرفها صندوق النقد الدولي بأنها تلك القروض التي عجز الدائنون عن سدادها مع ما ترتب عليها من فوائد خلال (90) يوماً أو أكثر (Mingaleva et al.,2014:157). ويرى كل من (Adebisi & Matthew,2015:1) القروض المتعثرة بأنها قروض لن يتمخض عنها إيرادات لمدة طويلة، مما يعني أن الفائدة أو المبلغ الأساسي على هذه القروض يظل غير مدفوع بعد تاريخ الاستحقاق، لذلك تتصف بأنها غير مدرة للدخل. و ينظر Audo بوصفها قروض قائمة من حيث الأصل والفائدة لمدة طويلة خلافاً للشروط والأحكام الواردة في عقد القرض (Audo, 2014:22).

على الرغم من إن المشاكل التي تنجم عن القروض المتعثرة قد تؤثر على جميع القطاعات، إلا إن تداعياتها الأكثر خطورة تتجلى في المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية ومؤسسات تمويل الرهن العقاري التي تميل إلى حيازة محافظ قروض ضخمة. إلى جانب ذلك، تنال محافظ القروض المتعثرة الكبيرة من قدرة المصارف على منح الائتمان، نظراً لأن زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المودعين والمستثمرين الأجانب الذين قد يشعرون إلى التهافت على المصارف وبالنتيجة حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Bloem & Gorter, 2001:4).

٤- كفاية رأس المال والسيولة المصرفية Capital Adequacy and Bank Liquidity

عند استقراء الأزمة المالية الأخيرة، يتبين إنه حتى في ظل وجود رأس مال قوي تحظى به المصارف فإن ذلك لا يحول دون تعرضها للأزمات. لذلك، ينبغي عليها مراقبة وضع السيولة لديها على الدوام، لا سيما إن الأخيرة يمكن أن تتبخر بسرعة وإن العجز فيها من الممكن أن يستمر لمدة طويلة (BIS, 2008:1).

ويُعرف رأس مال المصرف بأنه مقدار الأموال التي تحمي المصرف من الخسائر التي قد تحدث في المستقبل عن طريق تأمين جزء من السيولة، فهي تعبر عن قدرة المصرف على تحقيق استقرار و سلامة مركزه المالي (Khasawneh & Obeidat, 2016: 185). إذ يسهم بصورة فاعلة بالحفاظ على سلامة المصارف و النظام المصرفي بشكل عام. ويتجلى ذلك من خلال حماية المصارف من الخسائر غير متوقعة الحدوث التي قد تتعرض لها، والتي قد تتفاقم لتتال من أموال المودعين، خاصةً في ظل البيئة غير المستقرة التي يتسم بها العمل المصرفي و ما قد ينجم عنها من تعرض المصرف لشتى أنواع الخسائر (Al-Tamimi & Obeidat, 2013:45). وعلى الرغم من إن السبب الرئيس من وراء احتفاظ المصرف برأس المال هو دوره في السيطرة على المخاطر المتوقع حدوثها مثلما تقدم، ألا إن النظريات الحديثة تبين إن رأس المال المصرفي قد يؤثر أيضا على قدرة المصرف على خلق السيولة (Mazreku et al., 2019:98).

وتُشير الأدبيات النظرية الحديثة إلى إن هناك فرضيتين متعارضتين فيما يرتبط بالعلاقة بين رأس المال المصرفي وخلق السيولة. الأولى (الهشاشة المالية- مزاحمة الودائع) والثانية (امتصاص المخاطر) (Berger & Bouwman, 2009:3782). في ظل الفرضية الأولى فإن ارتفاع رأس المال المصرفي يقلل من خلق السيولة. وبالمثل، يميل رأس المال المنخفض إلى تفضيل السيولة (علاقة عكسية) (Diamond & Rajan, 2000: 2031). بمعنى، يُشجع رأس المال الهش المصرف على مراقبة المقترضين، الأمر الذي يعود عليه بزيادة مستوى السيولة المتاحة ومنح المزيد من القروض. ومن جانب آخر، يُمكن لرأس المال المصرفي أيضا أن يقلل من خلق السيولة من خلال مزاحمة الودائع في سوق رأس المال، إذ تجادل هذه الدراسات بأن الودائع أكثر فعالية في خلق السيولة من الاستثمارات في الأسهم. ومن ثم فإن نسبة رأس المال المرتفعة قد تؤدي إلى إزاحة الودائع عن طريق تحويل أموال المستثمرين من الودائع السائلة إلى الأسهم غير السائلة مما يقلل من خلق السيولة (Xie, 2016:427).

في حين أشارت الفرضية المقابلة (امتصاص المخاطر) إلى أن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف يفضي إلى زيادة قدرته على امتصاص المخاطر وخلق مستوى أعلى من السيولة لزبائن المصرف عن طريق الودائع والقروض. بمعنى آخر، تُولد نسبة رأس المال المرتفعة إشارة إيجابية للجُمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن ثمّ تعزز من إمكانيات المصرف في منح المزيد من القروض والتمويل (Gezu, 2020:47).

٥- نمو القروض والسيولة المصرفية Loan growth and Bank Liquidity

يُعرف نمو الائتمان (Credit Growth) على إنه النسبة المئوية للتغير في إجمالي القروض الحالية لهذا العام (t) مقارنة بالعام السابق (t - 1) (Nguyen & Vo,2021:702). إذ يعد من المؤشرات المهمة في أنشطة المصرف نظراً لأنه يُفصح عن التطلع نحو مخاطرة أعلى بغية تحقيق المزيد من الإيرادات عبر زيادة منح الإقراض (Malimi,2017:43). ومن خلال ممارسة دور الوسيط المالي تقوم المصارف بتعبئة الودائع وتحويلها إلى قروض لتلبية طلبات الإقراض، الأمر الذي يعود عليها بالدخل وعلى الاقتصاد بالنمو والانتعاش. وفي هذا الصدد، فإن نمو القروض الممنوحة من قبل المصرف يسهم بشكل كبير في تدعيم الحصة السوقية وتعظيم الأرباح (Bhowmik & Sarker,2021:1).

كما سلف ذكره، فإن القروض والسلف هي موجودات المصرف الرئيسية التي يجني من خلالها إيراداته ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان تعني زيادة في الموجودات غير السائلة وانخفاض الموجودات السائلة (Assfaw, 2019: 128). إذ تتأثر كمية السيولة التي تحتفظ بها المصارف بشكل كبير بالطلب على الائتمان والذي يعد أساس نمو القروض. فإذا كان الطلب على الائتمان ضعيفاً فإن المصارف تفضل الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة (الموجودات قصيرة الأجل)، بينما إذا كان الطلب على القروض مرتفعاً فإنها تنجح إلى الاحتفاظ بموجودات أقل سيولة لأن القروض طويلة الأجل تكون أكثر ربحية بشكل عام. وبذلك، فإن نمو القروض والسلف له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Pilbeam, 2005: 42).

Macroeconomic Factors

ثانياً: عوامل الاقتصاد الكلي

١- معدل التضخم والسيولة المصرفية Inflation Rate and Bank Liquidity

إن للتضخم (inflation) مفاهيمٍ شتى منها ما بُنيَ على معيار ارتفاع الأسعار، أي التغير النسبي في أسعار السلع والخدمات مع مرور الزمن مثلما بيّن (Basu,2011:5). ومنها ما أُستند إلى البعد الاقتصادي للتضخم. بمعنى، الزيادة في المستوى العام للأسعار المرتبط بالزيادة الحاصلة في حجم المعروض النقدي وانخفاض قيمة العملة (Oner,2010:6). في حين يُشار إلى معدل التضخم (Rate of Inflation) بأنه مقدار التغير في أسعار سلعة ما نحو الارتفاع بشكل كبير خلال مدة زمنية محددة، وتجدر الإشارة بأن حساب معدل التضخم بالنسبة لسنة معينة يعتبر نقطة مرجعية تتم المقارنة بناءً عليها (Roger,1998:25).

وحظيت مسألة تأثير معدل التضخم على سيولة المصارف بعناية تجلت عبر النقاش المستفيض في الأدبيات المتقدمة، وتباينت رؤى الباحثين بقصد تفسير العلاقة وتوضيح الإشكالية، إذ ارتأى البعض أن زيادة معدل التضخم من شأنه أن يخفض من القوة الشرائية للأفراد، الذين سيرغمون بعد ذلك إلى اللجوء للمصارف لتلقي المزيد من الأموال بغية شراء نفس المنتجات. نتيجة لذلك، سيزداد الطلب على القروض مما يسفر عن تدني في السيولة المصرفية (علاقة عكسية) (Trenca et al.,2015:1174). وفي ذات الصدد، يقوض التضخم من قدرة

المقترضين على سداد ما يترتب عليهم من ديون ويثبط من حجم الادخار، وهو ما يفضي إلى انخفاض حجم الودائع والتأثير على سيولة المصارف (Assfaw,2019:128).

في حين يرى آخرون ممن تبنى نظرية عدم تناسق المعلومات والتي تشير إلى أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها، مفضلةً الإبقاء عليها خالية من المخاطر (Lotto,2015:86). وفي ذات الشأن، يترتب على الانخفاض في معدل العائد الحقيقي حدوث أزمة ائتمان في السوق، الأمر الذي يحدو بالمصارف إلى ترشيد الائتمان تماشياً مع ارتفاع حدة التضخم، وهو ما يعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف (علاقة طردية) (Mazreku et al.,2019:100).

٢- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية GDP Growth Rate and Bank Liquidity

يُعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP) بأنه القيمة النهائية من السلع الاستثمارية والاستهلاكية القابلة للقياس النقدي خلال مدة زمنية محددة (Vasudevan,2007:10). وبحسب (Leamer,2009:19) فإن (GDP) يعد المعيار الذي يستدل من خلاله على صحة و حجم اقتصاد الدولة.

مما لا شك فيه، إن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد عناصر الاقتصاد الكلي التي تؤثر على سيولة المصارف، إذ يتسبب الركود أو الأزمات الاقتصادية في انحسار كفاءة المقترضين على تسديد التزاماتهم المستحقة اتجاه المصرف، الأمر الذي يسفر عن تفاقم القروض المتعثرة والتأثير على الملاءة المالية للمصرف (Gavin & Hausmann,1998:8). وتتميز مرحلة الانكماش في دورة الأعمال التجارية بارتفاع حالة عدم التأكيد، خصوصاً فيما يتعلق بالعوائد النقدية للوحدات الاقتصادية. استجابةً لذلك، تعتمد المصارف إلى تعزيز محافظها من خلال حيازة المزيد من الموجودات السائلة بغرض تدعيم هوامش الأمان (Painceira, 2010:11-12). بخلاف مرحلة الازدهار الاقتصادي التي ينمو فيها الطلب على المنتجات المالية بشكل أكبر، الأمر الذي قد يفضي إلى تحسين قدرة المصرف على مضاعفة محافظ القروض والأوراق المالية بمعدل أعلى. لذلك، تقوم المصارف بزيادة أنشطة الإقراض وتقليل الاهتمام بشأن السيولة خلال هذه المدة (Melese,2015:25-26). يتبين مما تقدم، أن المصارف ستبقي على السيولة بكمية محدودة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض، فأنها سترفع احتياطياتها من السيولة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (Mahmood et al.,2019:172).

Short Term Interest Rate and Bank Liquidity

٣- سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة المصرفية

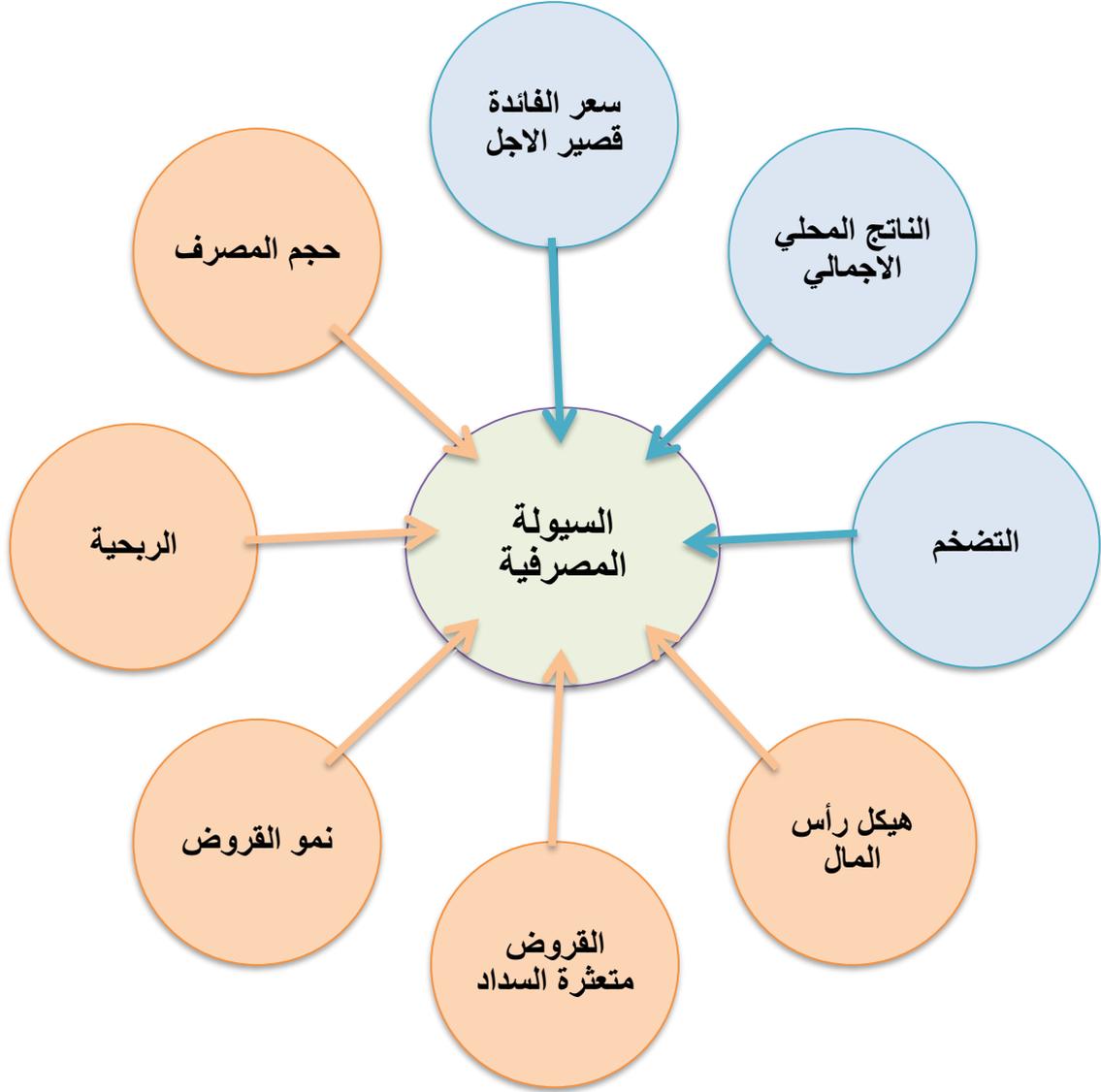
يُعرف سعر الفائدة (Interest Rate) على أنه الثمن الذي يتم تحصيله لقاء استخدام الأموال، وفي معظم الأحيان يشار له كنسبة مئوية من رأس المال. و ينعكس تأثيره بقرارات الشراء و الاستهلاك سواء كان على مستوى القطاع العام أو الخاص وعلى وجه الخصوص الأفراد، نظراً لأن قراراتهم الاستهلاكية قد تقرر وفقاً لسعر الفائدة الآني (Jaradat & Al Hosban,2014:54). وبشأن أسعار الفائدة قصيرة الأجل فهي التي تتجلى بالأدوات ذات آجال الاستحقاق ثلاثة أشهر، ستة اشهر، واثني عشر شهراً (أقل من سنة) (Economic Affairs) Series,1999:10.

وتحبذ المصارف الاحتفاظ بثروتها المالية على هيئة (موجودات سائلة قصيرة الأجل) بسبب كونها عالية السيولة، أيضاً جراء خشيتها من الاستثمارات طويلة الأجل لما تنطوي عليه من إمكانية تناقص قيمتها الرأسمالية بمرور الوقت (Howells & Bain,2007:213). إذ تتمتع الأوراق المالية قصيرة الأجل بقابلية تسويق أكبر (سوق ثانوي نشط) ولديها مخاطر سعرية أقل (تقلبات أسعار محدودة اتجاه تغيرات سعر الفائدة) مقارنة بالأوراق المالية طويلة الأجل. نتيجة لذلك، يفضل المستثمرون حيازة أوراق مالية قصيرة الأمد نظراً لأنه يمكن تحويلها إلى نقد مع تدني مخاطر الخسائر الرأسمالية (أي انخفاض سعر الورقة المالية عن سعر الشراء الأصلي) (Saunders,2018:54).

وتلجأ المصارف إلى سوق النقد لتداول هذه الأدوات إذ يمكن استخدامها (ضمان) إذا رغب المصرف بالحصول على الأموال من البنك المركزي. ومن أبرزها: أدوات الخزينة، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع، والودائع باليورو. والتي تتباين من حيث درجة المخاطرة والعائد والسيولة. وتجدر الإشارة إلى أن أدوات الخزينة تعد الأساس والمرجع الذي تقارن به جميع معدلات الفائدة الأخرى (Pilbeam,2005:96-97). وفي ذات الصدد، فإن ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة لديها (علاقة طردية) (Nzula,2016:12).

لذلك، ينبغي على المصارف الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل بشكل تدريجي لتحسين نسبة تغطية السيولة أو لتمويل المزيد من القروض على المدى الطويل. ومن ثمَّ تحسين صافي نسبة التمويل المستقرة. (Handorf,2014:4).

ويمكن توضيح محددات السيولة المصرفية من خلال الشكل (5) أدناه:



الشكل (5) محددات السيولة المصرفية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني

الاستثمار المصرفي

Investment Banking

توطئة

يُشكل الاستثمار المصرفي ركيزة محورية من شأنها أن تسهم إلى حدٍ بعيد في تحديد مستقبل عمل المصرف. إذ إن استغلال الأموال المتاحة عن طريق توجيهها نحو الاستثمار ينبغي أن يكون مخططاً ومدروساً بحنكة بالغة وبشكل أمثل يفضي إلى تعظيم أرباح المساهمين في المدى القريب، فضلاً عن تعظيم قيمة أسهم المصرف في المدى البعيد. وتختلف استثمارات المصرف من حيث الضمان والاستحقاق والعائد والمخاطرة والقطاع والأجل وغيرها. وبناءً على ما تقدم، سيتناول هذا المبحث ماهية الاستثمار المصرفي مع الإشارة إلى أبرز المفاهيم المتصلة به.

Concept of Investment Banking

أولاً: مفهوم الاستثمار المصرفي

يُعرف الاستثمار بشكل عام بأنه أي موجود أو حق ملكية يتم الاحتفاظ به بغرض المحافظة على الثروة أو تحقيق الدخل (Christy & Clendening, 1978:1). ويُعزى أصل مفهوم الاستثمار إلى علم الاقتصاد، وهو على ارتباط وثيق بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية أبرزها (الدخل، الاستهلاك، الادخار، والاقتراض) (رمضان، 1998:13). وتفاوتت دلالات مفهوم الاستثمار بتعدد جهات النظر التي أنطلق منها الكتاب ممن تعرضوا لمفهوم الاستثمار.

فمن المنظور الاقتصادي يعرف الاستثمار على أنه أي موجود ملموس أو غير ملموس من المرجح أن تقضي حيازته إلى أحرار عائد دوري و/ أو يؤدي إلى زيادة في القيمة (Winger & Frasca, 1995:10). كما يشار إليه على أنه صافي الإضافات على رأس المال والتي تؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات المتنوعة (Gangadhar & Babu, 2006:2). ويُقصد بالإضافة على رأس المال الزيادة في المصانع و المعدات و المباني. وينظر إليه طبقاً للنظرية الاقتصادية بوصفه نموذجاً اقتصادياً مثل نموذج السوق الذي يتشكل من متغيرين هما الطلب على الاستثمار وعرض الاستثمار (عوض الله، 1996:35). أما (معروف، 2009:17) فقد ذكر بأن الاستثمار عملية اقتصادية مدروسة يتولاها شخص طبيعي أو قانوني تقوم على أسس وقواعد علمية أو عقلانية يتم بموجبها توجيه أصول مادية أو مالية أو بشرية أو معلوماتية نحو تحقيق عوائد اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو علمية في المستقبل بتدفقات مستمرة عادةً تتضمن قيماً تتجاوز القيم الحقيقية الحالية للأصول الرأسمالية ضمن ظروف ينبغي أن تتسم بالأمان قدر المستطاع مع عدم استبعاد هامش مقبول للمخاطرة.

أما من وجهة النظر المحاسبية فقد أشار (طوطاح، 2002:7) إلى الاستثمار على إنه مجمل المصروفات والنفقات المدرة للإيرادات خلال مدة زمنية طويلة مثل الدخل المتحقق والخاص باسترجاع النفقات.

ومن وجهة النظر المالية عرف مجلس المعايير الدولية الاستثمار على انه موجود تحتفظ به الوحدة الاقتصادية من أجل زيادة ثروتها عن طريق التوزيعات مثل (الفائدة، أرباح الأسهم، الإيجارات) أو لغرض تصاعد قيمته الرأسمالية أو لمنافع اخرى (معايير المحاسبة الدولية،1999:493-494). وفي السياق نفسه فقد أكد (Hearth & Zaima,2002:4) بأنه وسائل التزام بأموال بهدف تحقيق عوائد مالية منها أو لاستخدامها لمنافع أو فوائد مستقبلية. فهو تدفق نقدي خارج بغرض تعظيم التدفق النقدي الداخل مستقبلاً (Melaney, 2000:28). وكذلك (العامري،2007:17) بأنه تخصيص أو توزيع أموال الشركة في هيكل استثماراتها على شكل استثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل. وينطوي الاستثمار المالي على أنواع عدة تتمثل بشراء الأسهم والسندات وكافة الأوراق المالية في سوق رأس المال والسوق النقدية (الحناوي وآخرون،2007:16).

ومن وجهة النظر المصرفية بين (Kuhn, 1990:54) الاستثمار بأنه بيع وشراء القروض والأوراق المالية إلى جانب الممتلكات وأدوات الدين الأخرى. إذ يعد عملية توظيف لأموال المصارف أو المؤسسات المالية بغية اقتناء أوراق مالية (الأسهم والسندات) وأنواع اخرى من الأوراق لأغراض مختلفة، منها للاحتفاظ بها بوصفها موجودات و/ أو المتاجرة بها بوسائل متعددة (Hirt & Block,2003:680). و عرف (أبو أحمد وقديري،2005:302) الاستثمار بالأوراق المالية على انه (تخصيص جزء من تلك الأموال لتوظيفه في الأصول المالية لمدة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في معدلات التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال). أيضا عرف (مطر،2009:22) الاستثمار المصرفي (التخلي عن الأموال المملوكة في لحظة زمنية معينة ولمدة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وكذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد معقول مقابل تحمل عناصر المخاطرة باحتمال عدم تحقيق هذه التدفقات)

وتلجأ العديد من المصارف إلى الاستثمار بالأوراق المالية بوصفها بديلاً للنقدية (Substitute for Cash)، إذ تفضل استغلال ما يتوفر من فائض السيولة غير المدرة للعوائد بأوراق مالية مدرة للدخل تحقق من خلالها أرباح . وفي ذات الوقت تمتلك هذه الأوراق إمكانية عالية بالتحول إلى نقد بالسرعة الممكنة عند الحاجة لذلك. وبذلك، فإن الاستثمار بالأوراق المالية يحقق هدف السيولة والربحية معاً (الحسيني،2010:56). ويستوجب على المصارف مراعاة الأفق الاستثماري لاستثماراتها. بمعنى، هل إن استثماراتها ستكون قصيرة الأجل أم طويلة الأجل؟ إذ إنّ الاستثمارات قصيرة الأمد تتمتع بمستوى أمان أعلى مقارنة بالاستثمارات طويلة الأمد التي تتصف بكونها ذات مخاطرة عالية (Brigham & Houston,2009:213). ونظراً لأن (الأمان) من الأهداف الرئيسية التي تكافح المصارف لأحرازها يستوجب عليها تجنب الاستثمارات ذات العوائد شديدة التقلب. فضلاً عن تلك المعرضة لانخفاض قيمتها السوقية بشكل كبير قد يفضي إلى فشل المصرف باسترداد أمواله التي أستثمر فيها. ويحمل هذا الإتجاه في طبيته دعوة إلى المصارف لتكثيف استثماراتها في الأوراق المالية التي تمثل صكوك مديونية و تقليص من استثماراتها في الأوراق المالية التي تمثل صكوك ملكية (هندي، 2011:132).

لذلك، فإن القرارات الاستثمارية الرشيدة التي يتخذها المصرف ينبغي أن تُبنى على تحليل ودراسة متغيرات البيئة الخارجية (الفرص والتهديدات) التي تتعرض لها و (نقاط القوة والضعف) التي تعاني منها. وبواسطة هذه

التحليل يتمكن المصرف من التعرف بدقة على أثر تلك المتغيرات في حجم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من وإلى المصرف (الحسيني والدوري، 2008:159).

ويُمكن تعريف الاستثمار المصرفي على أنه تخصيص جزء من الأموال التي يمتلكها المصرف لاستثمارها في أدوات مالية بغية الحصول على عوائد مستقبلية وتوفير السيولة في ذات الوقت.

ثانياً: أهداف الاستثمار المصرفي Banking Investment Objectives

تلجأ المصارف إلى استثمار ما يتوفر لديها من أموال فائضة بغية تحقيق جملة من الأهداف أبرزها:
(سلطان، 1993:445) و (Machiraju,2008:227)

- 1- الاستحواذ على الأوراق المالية المتباينة في آجال الاستحقاق في إدارة مخاطر أسعار الفائدة، عن طريق بيع الأوراق ذات مدد الاستحقاق المختلفة للسيطرة على فجوة المدة.
- 2- شراء الأوراق المالية لا سيما ذات أسعار الفائدة المرتفعة للمصارف التجارية لتحقيق عائد يمكن أن يسهم بشكل كبير في أرباح المصرف المستقبلية، خاصةً إذ عمد المصرف على حيازة الأوراق المالية طويلة الأجل.
- 3- استغلال الأرصدة المالية المتيسرة بقصد تحقيق إيرادات بدلاً من تركها معطلة، مع مراعاة الاحتفاظ بأموال سائلة لمواجهة التزامات المصرف اتجاه المودعين.
- 4- دعم السيولة من خلال تعزيز الاحتياطيات بأوراق مالية قابلة للتحويل إلى نقد بسرعة.
- 5- تُجنب المصرف مواجهة المخاطر التي تتمثل باحتمالية التعرض لعمليات سحب الودائع بشكل مفاجئ من قبل الزبائن، كذلك مواجهة طلبات التمويل الموسمية، إذ يستطلع بيعها والحصول على النقد في أسرع وقت.
- 6- إسناد الاقتصاد الوطني، إذ إن شراء المصارف لأوراق مالية حكومية من شأنه أن يوفر التمويل اللازم لسد حاجة الأنفاق الحكومي للدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

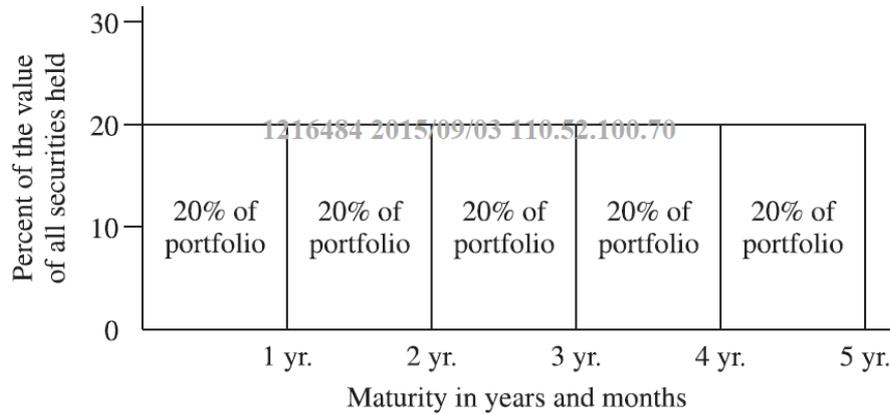
ثالثاً: استراتيجيات الاستثمار القائمة على تأريخ الاستحقاق Investment Maturity Strategies

تحبذ المصارف توظيف الموارد المالية الفائضة لديها في فرص استثمارية تستهدف بواسطتها تحقيق أهداف شتى تحدد وفقاً للدوافع من وراء عملية الاستثمار، مستعينةً بمجموعة من الاستراتيجيات، أبرزها:

1- استراتيجية استحقاق السلم أو المتسلسلة The Ladder, or Spaced-Maturity, Policy

يُنظر إلى التنوع بوصفه أحد الركائز الحيوية لإدارة المحفظة الاستثمارية بشكل سليم. ومن هذا المنطلق، يكمن الهدف الرئيس من وراء استراتيجية السلم أو المتسلسلة في تنويع الاستثمارات وفقاً لتأريخ استحقاقها (Jaffray,2005:1). إذ تُبنى هذه الاستراتيجية على حيازة المصرف على أوراق مالية متباعدة بشكل متساوي على مدى تأريخ الاستحقاق، بغية أن تكون أرباح الاستثمار أكثر استقراراً من خلال الحد من تذبذب الدخل. وتتطلع إليها العديد من المؤسسات الصغيرة نظراً لأنها لا تستدعي خبرة واسعة للشروع بتنفيذها. وفي ذات الصدد، تدر النقد بشكل مستمر مما يتيح بصورة أكبر استغلال الفرص الاستثمارية (Rose & Hudgins,2013:344-345). ويمكن توضيح استراتيجية استحقاق السلم أو المتسلسلة من خلال الشكل (6) الآتي:

استراتيجية استحقاق السلم أو المتسلسلة



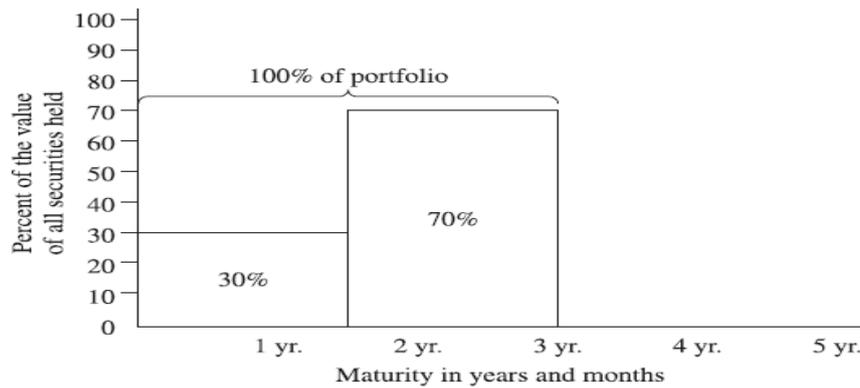
الشكل (6) استراتيجية استحقاق السلم أو المتسلسلة

Source: Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services: 9th ed**, MC Graw-Hill, Irwin, P344.

2- استراتيجية تقديم الاستحقاق **The Front-End Load Maturity Policy**

طبقاً لهذه الاستراتيجية يعمد المصرف إلى شراء الأوراق المالية قصيرة الأمد ذات تاريخ استحقاق ثلاث سنوات أو أقل. إذ تُبنى المحفظة لتكون مصدراً للسيولة وليس الدخل (Rose & Hudgins, 2013: 345). بمعنى، أن تعزيز محفظة المصرف بأوراق مالية قصيرة الأجل من شأنه أن يفضي إلى ارتفاع مستوى السيولة. ومن ثمّ إتاحة فرص استثمارية لإعادة استثمار الأموال المتوفرة باستثمارات أخرى (Jamshid, 2020: 375). ويمكن توضيح استراتيجية تقديم الاستحقاق من خلال الشكل (7) أدناه:

استراتيجية تقديم الاستحقاق

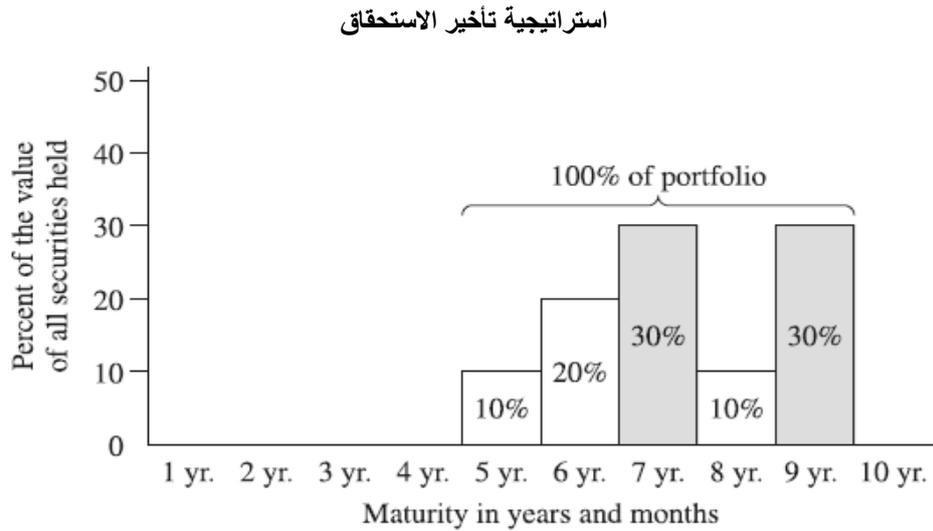


الشكل (7) استراتيجية تقديم الاستحقاق

Source: Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services: 9th ed**, MC Graw-Hill, Irwin, P344.

3- استراتيجية تأخير الاستحقاق The Back-End Load Maturity Policy

تماشياً مع هذه الاستراتيجية يجنح المصرف إلى حيازة الأوراق المالية (السندات) ذات آجال الاستحقاق من (5-10) سنوات، إذ يُعول على الأسواق المالية في تلبية متطلبات السيولة التي يحتاجها. ويُعد الهدف من وراء أتباع المصارف لهذه الاستراتيجية هو السعي إلى تعظيم الدخل في المدى البعيد: Rose & Hudgins,2013: (345). ويمكن توضيح استراتيجية تأخير الاستحقاق من خلال الشكل (8) أدناه:



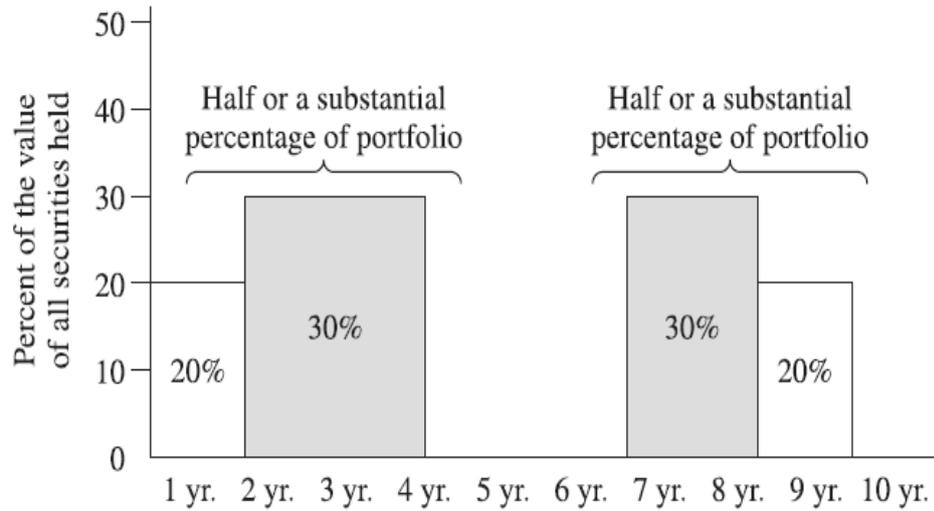
الشكل (8) استراتيجية تأخير الاستحقاق

Source: Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services: 9th ed**, MC Graw-Hill, Irwin, P344.

4- الاستراتيجية المتوازنة The Barbell Strategy

تتطوي هذه الاستراتيجية على قيام المصرف بتوزيع استثماراته ما بين محفظة ذات أوراق قصيرة الأجل عالية السيولة، والثانية تتضمن أوراق مالية طويلة الأجل (السندات) (Rose & Hudgins,2013: 345-346). وتسهم هذه الاستراتيجية إلى حدٍ بعيد في تلبية متطلبات السيولة للمصرف على المدى القصير، وفي ذات الوقت تعود على المصرف بالإيرادات بسبب ارتفاع الأرباح المحتملة بالنسبة للاستثمارات طويلة الأجل (Jamshid,2020:379). ويمكن توضيح الاستراتيجية المتوازنة من خلال الشكل (9) الآتي:

الاستراتيجية المتوازنة



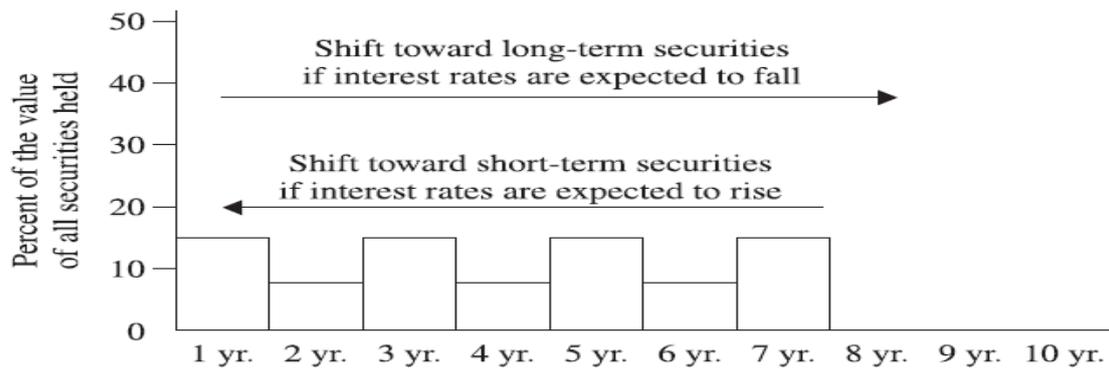
الشكل (9) الاستراتيجية المتوازنة

Source: Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services: 9th ed**, MC Graw-Hill, Irwin, P345.

5- نهج توقعات سعر الفائدة The Rate Expectations Approach

وفقاً لهذا النهج تعتمد المصارف على الاستثمار في أوراق مالية قصيرة الأجل طالما أن هناك ارتفاع في أسعار الفائدة، في حين تنحو باتجاه الاستثمار طويل الأمد إذا كان من المتوقع أن تتدهور أسعار الفائدة. وينجم عن هذه الاستراتيجية أرباح مكاسب رأسمالية كبيرة إلا أن احتمال وقوع الخسائر غير مستبعد. لذا، فأنها تستوجب دراية ومعرفة كبيرة في السوق (Rose & Hudgins, 2013:346). ويمكن توضيح نهج توقعات سعر الفائدة من خلال الشكل (10) أدناه:

نهج توقعات سعر الفائدة



الشكل (10) نهج توقعات سعر الفائدة

Source: Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services: 9th ed**, MC Graw-Hill, Irwin, P345.

يُستنتج مما تقدم، إن هيكل استحقاق الأوراق المالية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة مخاطرة تلك الاستثمارات. وفي معظم الأحيان تلجأ إدارة المصرف للتنوع بوصفه وسيلة لتخفيض مستوى المخاطر عبر أختار أوراق مالية ذات آجال استحقاق متباينة للتخفيف من الآثار السلبية للسوق وسعر الفائدة ومخاطر العملة. فضلاً عن أن المصارف تستثمر بالأوراق المالية بقصد تحقيق هدفين رئيسيين: الأول، تحقيق الأرباح عبر الإيرادات المتحققة منها. و الثاني، تتمتع هذه الأوراق بقابلية تسويق عالية يمكن بواسطتها توفير مستوى مقبول من السيولة (373-375). (Jamshid,2020:375).

رابعاً: أنواع الاستثمار المصرفي Types of Investment Banking

استناداً إلى المادة (28) المنصوص عليها في قانون المصارف العراقي رقم 94 لسنة 2004 و التي نصت (لا يمارس أي مصرف يشارك كوكيل أو شريك أو مالك مشترك في تجارة بالجملة أو بالقطاعي أو في عمليات تصنيع أو نقل أو زراعة أو مصايد اسماك أو تعدين أو بناء أو ضمان تامين أو أنشطة أعمال اخرى باستثناء الأنشطة المرخص بها بموجب المادة (27) وبالرغم مما سلف يجوز لمصرف وبتفويض خطي مسبق من البنك المركزي العراقي أن يمارس مؤقتاً أو يشارك في ممارسة هذه الأنشطة بقدر ما يكون ضروريا لأداء المستحقات ويجوز للبنك المركزي العراقي أن يطلب من المصرف وقف هذه الأنشطة في تاريخ محدد في التفويض) (البنك المركزي العراقي، 2004:36).

وتماشياً مع الفقرة الواردة أعلاه مع مراعاة ما ورد فيها من دلالات قانونية ملزمة، سيتم الإشارة إلى ركيزتين محوريّتين من ركائز الاستثمار المصرفي في العراق، ألا وهما الاستثمار في الأوراق المالية والاستثمار في محفظة الائتمان النقدي.

أولاً: الاستثمار بالأوراق المالية Investment in Securities

1- مفهوم الاستثمار المالي The Concept of Financial Investment

يعد منح الائتمان الوظيفة الرئيسية للمصارف، إذ تمارس دورها المحوري كوسيط مالي عبر تجميع المدخرات وتحويلها إلى قروض لتلبية احتياجات الأفراد والشركات من التمويل. ونظراً للمخاطر التي من الممكن أن تترتب على تلك العملية تلجأ المصارف إلى تخصيص جزء من أموالها باستثمارها بأوراق مالية تعول عليها لتجنب المخاطر الممكنة الحدوث (Rose & Hudgins,2013:321).

ويعرف الاستثمار المالي على أنه مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية المتاحة للاستثمار في السوق المالية (الأسهم والسندات) والأوراق المالية الأخرى بقصد حيازتها لمدة زمنية معينة ومن ثم بيعها حينما يرتفع سعرها في السوق المالية بغية اكتساب أرباح إضافية (شبيب، 2009:51). ويرى Gitman بأنه عملية شراء الأدوات المالية مثل السندات أو الأسهم بهدف الحصول على عوائد مستقبلية (Gitman et al.,2014:251).

2- أدوات الاستثمار المالي Financial Investment Tools

تصنف أدوات الاستثمار المالي وفقاً لأجلها إلى: (Choudhry , 2007:48)

أ- أدوات الاستثمار قصيرة الأجل: وتضم أدونات الخزينة والأوراق التجارية والقروض تحت الطلب وشهادات الإيداع والقبولات المصرفية.

ب- أدوات الاستثمار طويلة الأجل: وتضم السندات والأسهم العادية والأسهم الممتازة.

أ- أدوات الاستثمار قصيرة الأجل Short Term Investment Tools

1- أدونات الخزينة Treasury Bills: سندات قصيرة الأجل، يتراوح أمدها من ثلاثة أشهر إلى سنة، تصدرها الحكومة بغية تحقيق أهداف اقتصادية أو نقدية أو لغرض مواجهة العجز المؤقت في الموازنة العامة خلال السنة (David et al.,2000:63). وتمتاز هذه الأدوات بكونها تمثل مصدراً آمناً لتوليد الدخل، مثلما تتسم بالقابلية للتحويل إلى نقد بسلاسة وبسرعة كبيرة، وتتصف بأن لها أسواق نشطة تتيح إمكانية تداولها (بيعها وشراءها) بسهولة (Garman & Forgue,2000:431). وتستحوذ المصارف على القدر الأكبر من أدونات الخزينة، في حين ينحو الوسطاء الماليون والشركات المساهمة والأفراد إلى الاحتفاظ بنسبة أقل منها (الرفاعي وبلعربي، 2002:43).

2- الأوراق التجارية Commercial Paper: تُصدر لحاملها بخضم من قيمتها الاسمية وتتراوح آجال استحقاقها بين (1-270) يوماً، وتمثل نوعاً من الإقراض غير المضمون للمؤسسات المالية وغير المالية، إذ يتم اللجوء إليها من قبل الشركات بقصد تغطية احتياجات رأس المال العامل القصير الأجل. إذ يتم إصدارها بفترات متفق عليها لتلبية احتياجات الجهة المصدرة (Hempel & Simonson, 1999: 282). وكثيراً ما يتم الاحتفاظ بالأوراق التجارية من قبل المستثمرين حتى نهاية تاريخ الاستحقاق، نظراً لأنها ديون غير مضمونة يصعب تداولها وهذا يفسر عدم وجود سوق ثانوية نشطة لتلك الأوراق. ولتقليل مستوى المخاطرة المرتفعة يلجأ المستثمرون إلى التصنيف الائتماني للتزود بمعلومات حول قدرة الشركة المصدرة على سداد الأموال. ومن ثمّ تحديد درجة تسويق تلك الورقة (Saunders & Cornett,2011:160).

3- القروض تحت الطلب Call Loan: تمنح المصارف والمؤسسات المالية قروضاً لبعض المتعاملين بالأوراق المالية في سوق رأس المال يحق بموجبها للمصرف استدعاء القروض في التوقيت الذي يراه. وعلى المقترض تلبية نداء المصرف بالسداد خلال ساعات من طلب المصرف. لذلك، فهي تحمل أسعار فائدة متدنية جداً وأمدتها قصيرة قد لا يتجاوز اليوم الواحد أو يومين (رمضان، 2007:46).

4- شهادات الإيداع Certificate Deposits: شهادات تصدرها المصارف التجارية تشير إلى إيداع مبلغ معين بمعدل فائدة محددة (الوطيان، 1990:37). وتتفاوت آجالها بين (14) يوماً وسنة واحدة، إذ يتم الاحتفاظ بهذه الوديعة لدى المصرف حتى تاريخ الاستحقاق المتفق عليه، وعندما يقترب أجلها فإن حاملها سيحصل على مبلغ الوديعة مضافاً إليه الفائدة. وتجدر الإشارة إلى إمكانية بيعها (الشهادات) في سوق الأوراق المالية قبل تاريخ الاستحقاق (Jones,2000:28).

فحينما تعاني المصارف ضغوطاً على مواردها المالية في الأجل القصير فإن ذلك يدفع بها إلى إصدار شهادات الإيداع قصيرة الأمد للمودعين بهدف تمويل المزيد من القروض. وباتت معظم هذه الشهادات قابلة للتداول في الأسواق الثانوية، الأمر الذي أدى إلى تفضيل حيازتها من قبل المستثمرين نظراً لجاذبيتها العالية وفضلاً عن إمكانية تحصيل قيمتها لبعض منها قبل حلول أجل استحقاقها عبر بيعها في الأسواق الثانوية (Roes & Hudgins 2005:321). وفي ذات الصدد، يجب أن تقدم شهادات الإيداع القابلة للتداول (NCDs) عائداً أعلى للتعويض عن تدني سيولتها وارتفاع مخاطرها مقارنة بأذونات الخزينة (Madura,2014:143).

5- القبولات المصرفية Banker Acceptances: أوراق تجارية قصيرة الأمد يمكن أن تشكل مصدراً حيويًا للتمويل، تستخدم في الغالب لتسوية الشراء الخارجي (الاستيراد و التصدير) عن طريق الاتفاق بين المصرف و المستورد (Vanhorne & Wachowicz , 2005 : 284). إذ عادةً ما يجذب المصدر الأجنبي للبضاعة (البائع) أن يقوم المصرف بدور الضامن للدفع قبل إرسال البضاعة إلى المستورد المحلي (المشتري)، لا سيما إذا لم يسبق للتجار أن تعاملوا سابقاً بشكل منتظم. وبمجرد قيام المصرف بوضع ختم "مقبول" على خطاب الضمان فإنه سيلتزم بالدفع إلى المصدر الأجنبي (أو المصرف الذي يتعامل معه) في تاريخ محدد في حال فشل المستورد في دفع قيمة البضاعة (Saunders & Cornett,2011:164). وتجدر الإشارة إلى أن المصدر (البائع) يستطيع الاحتفاظ بالورقة (القبول) حتى تأريخ الاستحقاق، أما إذا كان يرغب بالحصول على النقد بشكل فوري فيمكنه بيعها بخصم. ويحقق المشتري الأرباح من الفارق بين السعر المخصوم والمبلغ الذي سيتم الحصول عليه عند الاستحقاق. ويتراوح آجال استحقاق (القبولات المصرفية) بين (30-270) يوماً وتقدم عوائد أعلى قليلاً قياساً بأذونات الخزينة نظراً لمخاطرها الأكبر (Madura,2014:146).

ب- أدوات الاستثمار طويلة الأجل Long-Term Investment Instruments

1- السندات Bonds: تُعرف السندات بأنها (التزامات مديونية طويلة الأجل تصدرها الشركات أو الحكومة من أجل زيادة أموالها ودعم العمليات التشغيلية طويلة الأجل مقابل التعهد لحامل السند بدفع مبالغ الفائدة خلال مدة الاحتفاظ بالسند فضلاً عن أصل المبلغ عند تاريخ الاستحقاق) (Saunders & Millon, 2012:176). وتعد السندات من الأوراق المالية التي توصف بأنها ذات دخل ثابت وتتميز بأن لها مواعيد سداد لتوقيات محددة سلفاً وأن الغالبية العظمى من السندات التقليدية تتعهد للمقرض بدفع فوائد خلال مدد معينة فضلاً عن سداد أصل القرض حين الموعد المحدد. ويجب الأخذ بعين الاعتبار عند شراء السند القدرة الائتمانية للمصدر ونسبة الضريبة المفروضة على السند في حال طرحه من قبل شركات. في حين أن السندات التي تصدرها الحكومة مثل سندات الخزنة تكون مضمونة و معفية من الضرائب (Elton et al., 2014 : 14). ولعل من أهم المكاسب التي تحققها السندات لحاملها بأنها تمكنهم من تلقي دخل ثابت يتم دفعه بشكل ربع سنوي أو نصف سنوي أو سنوي بصرف النظر عن الإيرادات التي حققتها الشركة المصدرة للسند. ونظراً للاستقرار النسبي للعائد المتحصل من السندات تكون قيمتها السوقية ثابتة نسبياً إلى حد ما. الأمر الذي يفضي إلى أن تكون أقل تعرضاً لمخاطر انخفاض القيمة السوقية (Bodie et al., 2008 :43).

وتُصنف السندات إلى أربعة أنواع رئيسة تتفاوت فيما بينها من حيث العائد المتوقع ودرجة المخاطرة: (Brigham & Ehrhardt , 2014:189)

(1) **سندات الخزنة Treasury Bonds:** سندات حكومية تصدرها (وزارة الخزنة) في الدولة توصف بأنها ذات مخاطر سداد منخفضة وإن أسعارها تنخفض عندما تزداد أسعار الفائدة. لذا، فهي ليست منعومة المخاطر.

(2) **سندات الشركات Corporate Bonds:** تصدرها الشركات وتعرض لمخاطر عدم السداد عكس سندات الخزنة. وتتباين درجة المخاطرة باختلاف الجهة المصدرة لتلك السندات، إذ ترتفع أسعار الفائدة المطلوبة كلما ازدادت مخاطر الائتمان للمصدر.

(3) **السندات المحلية Municipal Bonds:** تصدر هذه السندات من قبل حكومات الولايات أو الحكومات المحلية وتكون ذات مخاطر افتراضية، وتتميز بأنها معفاة من الضريبة الفدرالية ويتم إصدارها في الولايات المتحدة الأمريكية.

(4) **السندات الأجنبية Foreign Bonds:** يتم إصدارها من قبل الشركات الأجنبية والحكومات الأجنبية، وتتسم بأنها معرضة لمخاطر عدم السداد، علاوةً على مخاطر سعر الصرف لاسيما إذا كانت مقومة بالعملة الأجنبية.

2- **الأسهم العادية Common Stock**: تُعرف الأسهم العادية على إنها حصص ملكية في الشركة المصدرة لها، إذ يكتسب حاملها الحق بالحصول على توزيعات الأرباح إذا ما أحرزت الشركة أرباحاً و عرمت على توزيعها للمساهمين (Brigham & Besley,2000:385). و تُعد عملية إصدار الأسهم وبيعها للجمهور بمثابة الوسيلة التي تلجأ إليها الشركات بغية جذب الأموال لتمويل أنشطتهم (Mishkin, 2004:5). و يكون طرحها إما بشكل عام عبر الأسهم المدرجة في البورصة أو بشكل خاص (الأسهم غير المسعرة). و يعود إصدار الأسهم بجملة من المنافع على الشركة، أهمها: الحصول على تمويل دائم، منح حق التصويت، عدم وجود أرباح ثابتة، تخفيض تكلفة رأس المال، إلى جانب احتجاز الأرباح (Haan et al.,2009:92). وفي ذات الصدد، فإن إصدار الأسهم لا يترتب عليه أي نوع من الالتزامات مثلما هو الحال في السندات التي تمثل أداة دين على المصدر. لذلك، ينظر إلى الأسهم العادية على إنها من أكثر الأدوات الاستثمارية شيوعاً في الأسواق المالية (Mitsuru, 2011:8).

و تصنف الأسهم العادية إلى عدة تصنيفات أبرزها: (Faerber, 2007:24) و (Natale, 2000:26) و (Harper,2014:52)

(1) **أسهم الدخل Income Stocks**: تلك الأسهم التي تمنح أعلى توزيعات للأرباح، نظراً لان القطاعات الصناعية التي تنشط بها الشركات المصدرة لها لا تتعرض إلى المخاطرة بشكل كبير. لذلك، لا تحتجز الأرباح بل تشرع بتوزيعها على حملة الأسهم (المساهمين).

(2) **أسهم القيمة Value Stocks**: يفضلها المستثمرون الذين يتفادون الضرائب المرتفعة، إذ إنها توزيع الأرباح بمستوى منخفض وهذا يفضي إلى ارتفاع أسعارها.

(3) **أسهم مضمونة الربح Guaranteed Profit Stocks**: تُعد مخزن للثروة، وتتسم بأنها مضمونة من حيث تلقي الأرباح وتوقيت استلامها بسبب طرحها من شركات كبيرة الحجم قد برهنت كفاءتها في مجال عملها، إذ تتمتع بنشاط تجاري فعال انعكس على استقرار تدفقاتها.

(4) **أسهم المضاربة Speculative Stocks**: تتطوي هذه الأسهم على درجة عالية من المخاطرة تتجلى بتذبذب أسعارها، مما يفضي إلى تحمل المستثمر بتلك الأسهم مخاطرة عالية قد يسفر عنها أما خسائر رأسمالية جسيمة أو تحقيق عوائد رأسمالية عالية.

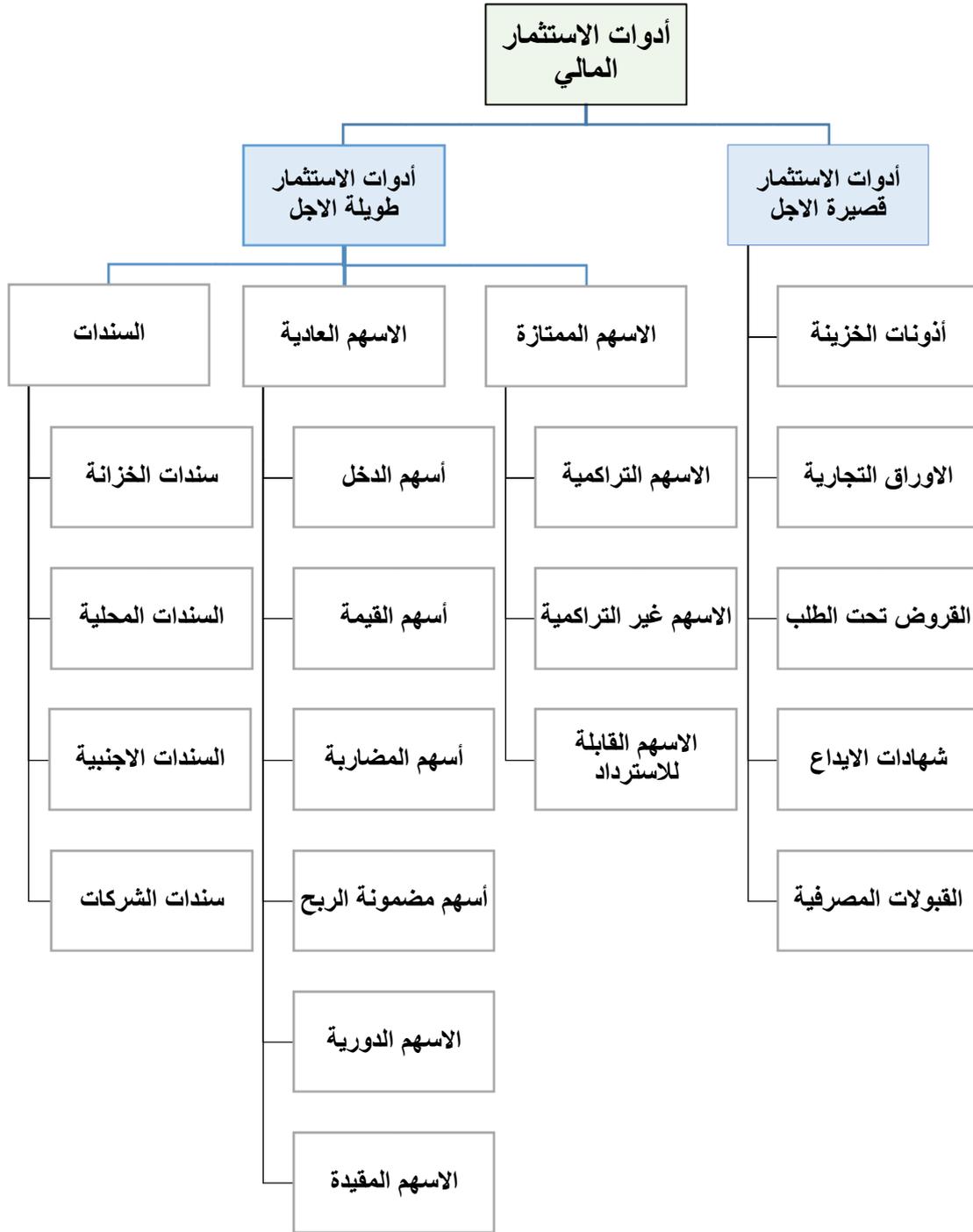
(5) **الأسهم المقيدة Restricted Stocks**: يُمنح هذا النوع من الأسهم كمكافآت للعاملين مقابل كلف ضئيلة، وفي العادة تكون قابلة للإلغاء إذا ما تخلى الموظف عن عمله في الشركة قبل الموعد المتفق عليه. ولا تخلوا هذه الأسهم من قيود مثل التي تظهر بعدم السماح بالمتاجرة بها خلال مدة تتراوح بين (3-5) سنوات. وتتمتع بالحقوق الطبيعية التي ينعم بها حملة الأسهم مثل الحصول على كابونات توزيعات الأرباح وحق التصويت.

(6) **الأسهم الدورية Cyclical Stocks**: تدعى بالدورية، نظراً لأن أسعار و أرباح هذا النوع من الاسهم يرتبط بالوضع الاقتصادي بشكل عام، بمعنى أنها سريعة الاستجابة والتأثر للتغيرات الاقتصادية.

3- الأسهم الممتازة Preferred Stock: تُعرف الأسهم الممتازة على إنها أدوات مالية تتسم بثبات الدخل المتولد عنها نتيجةً لتلقيها تدفقات نقدية سنوية ثابتة إلى حدٍ ما، أما على شكل نسبة مئوية من القيمة الاسمية أو تحدد من مبلغ الكابون الذي سيتم دفعه سنوياً (83: Reilly & Brown, 2006). وتتفرد الأسهم الممتازة بكونها أداة دين واستثمار في آن واحد، إذ تكتسب الأسبقية في استلام توزيعات الأرباح، فهي متماثلة مع الأسهم العادية بوصفها أداة ملكية، أضف إلى إنها تحصل على عائد دوري وثابت مثل السندات فيمكن القول بانها أداة دين أيضاً. ولاشتمالها على هاتين الميزتين يشار لها بالأداة المالية " الهجينة ". لذلك، تُغري المستثمر لحيازتها بسبب تدني مخاطرتها (689: Wang, 2012). وتصنف الأسهم الممتازة إلى أنواع عديدة أبرزها: (paramasivan & Subramanian, 2009:30)

- (1) **الأسهم الممتازة التراكمية Cumulative Preferred Stock:** من أنواع الأسهم الممتازة يكون لحاملها الحق في مطالبة الشركة بالأرباح للسنوات التي لم تحرز فيها أرباح، فضلا عن السنوات التي حققت فيها.
- (2) **الأسهم الممتازة غير التراكمية Non- Cumulative Preferred Stock:** عكس التراكمية، إذ لا يمكن المطالبة بالأرباح في حال لم تحققها الشركة، إذ إن تلقي حامل السهم للدخل منعقد بتحقيق الشركة للأرباح.
- (3) **الأسهم الممتازة القابلة للاسترداد Redeemable Preferred Stock:** من أنواع الأسهم الممتازة، إذ تنزع الشركات إلى استدعاء (إعادة شراء) الأسهم الممتازة ذات الاستحقاق الثابت خلال عمر الشركة.

ويمكن توضيح أدوات الاستثمار المالي من خلال الشكل (11) أدناه:



الشكل (11) أدوات الاستثمار المالي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

ثانياً: الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي

Investing In a Cash Credit Portfolio

1- مفهوم محفظة الائتمان النقدي

يتألف مصطلح محفظة الائتمان النقدي من مفهومين، الأول هو مصطلح المحفظة (Portfolio)، أما المفهوم الثاني فهو مصطلح الائتمان النقدي (Cash Credit). وفيما يتصل بمفهوم المحفظة فقد عُرِفَت على إنها توليفة من الموجودات التي يتم إدارتها بغرض تحقيق هدف المستثمرين بالحصول على العائد المطلوب مع مراعاة القيود المفروضة على المستثمرين من ناحية مستوى المخاطرة وتخصيص الموجودات (Amen & Le, 2003:6) وبين Gitman بانها أداة مالية مركبة لمجموعة من الموجودات التي تتباين من حيث النوع و الجودة، الهدف منها تحقيق أعلى عائد بأقل مخاطرة (Gitman, 2009:228). في حين يشار إلى مفهوم الائتمان بأنه اتفاق بين المصرف و الزبون يوافق فيه الأول على منح الثاني مبلغ محدد من الأموال خلال مدة زمنية معينة (Brigham & Houston, 2017:554). وبحسب (Almansour & Ongena, 2018:79) فإن الائتمان عقد قائم بين المصرف و الزبون (فرد أو شركة) يقوم بموجبه المصرف بتقديم مبلغ من المال إلى الزبون لقاء حصول المصرف على الفوائد التي تترتب على منح القرض، وهذه العملية تكون مشروطة بتعهد المقترض بسداد أصل المبلغ مع الفوائد عبر جدول زمني يتم النص عليه في العقد المبرم بين الطرفين.

و فيما يرتبط بمصطلح محفظة الائتمان النقدي (Cash Credit Portfolio) فقد تم تعريفها على إنها مزيج متنوع من القروض التي يستثمرها المصرف بغية تحقيق أعلى عائد عند مستوى مقبول من المخاطرة. و تجدر الإشارة إلى إن الإدارة الكفوءة للمصرف يجب أن تحرص على تنويع محفظة القروض بالشكل الامثل، لما ينطوي عليه (التنويع) من منافع تصون المركز المالي للمصرف من المخاطر المحتملة الحدوث (Maubi & Jagongo, 2014:88).

2- أدوات الاستثمار في محفظة الائتمان النقدي

Investment Tools in the Cash Credit

Portfolio

أ- القروض والسلف **Loans and Advances**: إنَّ تجميع المدخرات و إعادة توزيعها على شكل قروض للأفراد و المؤسسات التي تتطلع للحصول على التمويل لتسيير أعمالها يُعد من أكثر الاستثمارات جاذبيةً للمصرف قياساً بالانشطة الأخرى التي يزاولها (فرج، 2014:33). ويُعد الهدف الرئيس للمصرف من وراء منح القروض هو ضمان الحصول على عوائد تكفي لتغطية الفوائد المدفوعة للودائع و بنفس الوقت تحقيق الربح الكافي لديمومة و استمرار عمل المصرف و تأكيد بقائه في السوق عبر نسب الفائدة التي تضعها كشرط على منح القروض (Carrizosa & Ryan, 2017:316). وتُعرف القروض بأنها مقدار الاموال الممنوحة من قبل المقرض إلى المقترض، إذ يلجأ المقترض للحصول على القرض بهدف تسديد نفقاته و تلبية احتياجاته، على أن يلتزم بسداد مبلغ القرض فضلاً عن الفائدة خلال مدة محددة (Gabgub, 2009:15). و بخصوص السلف فيسمح بموجبها المصرف للزبون بالسحب منها ضمن حدود المبلغ المصرح به وفقاً ل ضمانات محددة مثل تحويل دخل الزبون الشهري للمصرف (نور، 2001:133). وهناك تصنيفات عدة للائتمان النقدي أبرزها:

1- حسب نوع الضمان According to the Type of Guarantee

(1) قروض مضمونة Secured Loans: تُعرف على أنها قروض مسترجعة بواسطة ضمانات يستخدمها المصرف في حال عدم وفاء المقترض بالتزاماته (Ferrell et al., 2008: 494).

(2) قروض غير مضمونة Unsecured Loans: تمنح هذه القروض بناءً على الجدارة الائتمانية للمقترض، وتكون مقابل خطاب ضمان مصرفي. وعند منح هذا النوع من القروض ينبغي معرفة الغرض من وراء التقديم للأقراض، كذلك حجم القرض وإمكانية سداه عند الاستحقاق (الزعيبي، 2000:82).

2- حسب تأريخ الاستحقاق According to the Maturity Date

(1) قروض قصيرة الأجل Short-Term Loans: تُعد من أكثر أنواع القروض شيوعاً لدى القطاع المصرفي إذ تتراوح آجال استحقاقها سنة فما دون. في كثير من الأحيان تُسهم هذه القروض في سد العجز الحاصل في رأس المال العامل للمنشآت التجارية أو لتمويل نفقاتها الجارية، وتتميز بتدني أسعار الفائدة المفروضة عليها نظراً لقصر مدة استردادها وعادةً ما يكون هذا النوع من التسهيلات بدون ضمان (Shapiro & Sarin, 2009:478).

(2) قروض متوسطة وطويلة الأجل Intermediate and Long Term Loans: تتعد آجال هذا النوع من القروض السنة الواحدة وقد تصل إلى عشرة أو عشرين سنة ويتم منحها بهدف تمويل الأنشطة، فضلاً عن العمليات ذات الطبيعة الرأسمالية المتمثلة بالمشاريع التي تحمل صفة الصناعية أو المشاريع الجديدة، وينطوي هذا النوع من القروض على ثلاث مدد. تسمى الأولى (مدة الاستخدام) وينفق فيها المقترض مبلغ القرض على إنشاء المشروع وشراء المعدات والآلات والمواد الخام وكذلك تدريب العاملين. والثانية تسمى (مدة السماح) يتم فيها إنتاج السلعة وتسويقها وتحصيل ثمنها وتغطي هذه المدة دورة نشاط واحدة للمشروع. أما المدة الثالثة فتسمى (مدة السداد) يعمل فيهما المقترض على تسديد مبلغ القرض، وعادة ما يكون ذلك على شكل أقساط دورية (أبو أحمد، 2002:219).

3 – حسب القطاع According to the Sector

(1) القروض عقارية Mortgage Loans: يشتمل هذا النوع من القروض على الرهونات طويلة الأجل للمباني التجارية والسكنية، إلى جانب القروض قصيرة الأمد لمقاولي البناء (Thomas, 2006: 211).

(2) القروض تجارية Business Loans: تسهم هذه القروض في تيسير عمليات الاستيراد والتصدير التي تتم بين المستوردين والمصدرين، إذ تمنح بقصد تمويل التجارة الخارجية للطرفين كليهما (الجنابي وأرسلان، 2009:136). وعادةً ما يتم تمويل القروض التجارية بالعملة الأجنبية نظراً لحاجة الشركات لهذه العملات (Quiry et al., 2009:518).

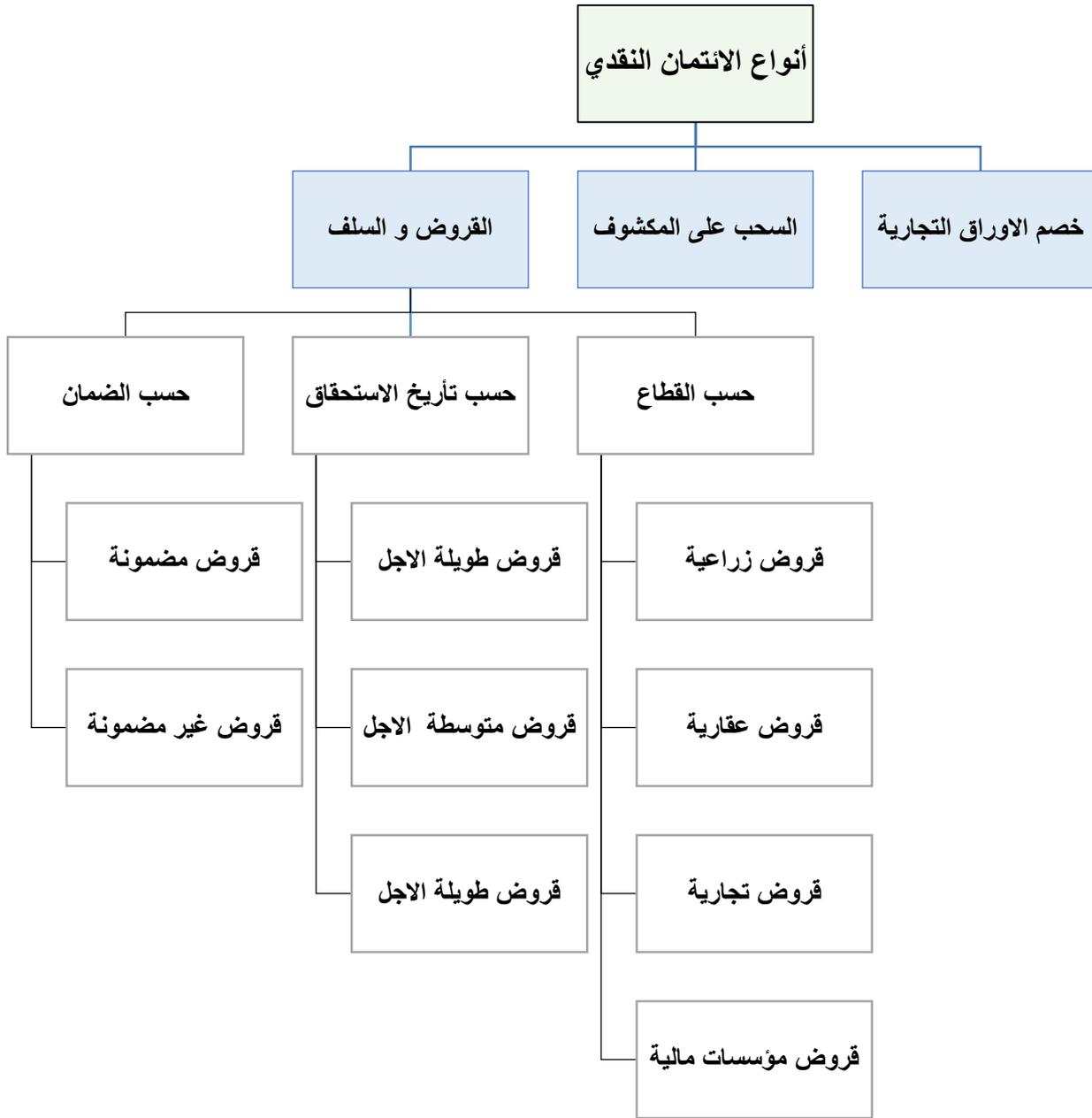
(3) قروض المؤسسات المالية Financial Institutions Loans: يخصص المصرف جزء من محفظة القروض لتمويل المصارف التجارية أو لشركات التأمين أو لشركات التمويل وغيرها من المؤسسات المالية (Rose, 1999: 518).

(4) القروض زراعية **Agricultural Loans**: يتم منح هذه القروض إلى المزارعين بهدف الإسهام في تمويل الزراعة وحصاد المحاصيل، علاوة على الاهتمام بالثروة الحيوانية وتدعيم التغذية (Rose & Hudgins,2008:515).

ب- خصم الأوراق التجارية **Discounted-Bills**: تُعرف الورقة التجارية على إنها سند قانوني يتعهد بموجبه أحد المصارف التجارية بتسديد مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد. إذ يقوم المصرف بخصم الورقة التجارية التي بحوزة التاجر لقاء عمولة متفق عليها، إلى جانب ذلك سيستحصل المصرف على القيمة الاسمية للورقة عند حلول موعد الاستحقاق (السيرتي و غزلان، 2006:200). وتعتبر عملية خصم الأوراق التجارية من لدن المصرف ضرباً من ضروب الائتمان المصرفي، إذ تكون آجال استحقاق هذه الأوراق في معظم الأحيان دون السنة. مثلما إن منح هكذا التسهيلات من قبل المصرف يسهم بتوفير مصادر شتى للائتمان بالخصوص للزبائن الذين يمرون بظروف غير ميسرة (Besley & Brigham,2006:58).

ج- السحب على المكشوف **Overdraft**: يُعرف السحب على المكشوف على أنه ترتيب بين المصرف والذبون يُسمح بموجبه للذبون بسحب أموال تتجاوز رصيد حسابه الفعلي، ويكون بمثابة قرض مؤقت قصير الأمد (Noor & Al-Nami,2003: 63). ويحدد مقدار الفائدة التي يتحصل عليها المصرف جراء هذه التسهيلات تبعاً للمدة التي أنكتشف فيها حساب الذبون، مثلما توفر للمصرف ميزة مراقبة الذبون عن كثب بشكل دائم مما يسهل من مهمة متابعة وضعه المالي والتجاري وتقييمه سواء كان إيجابياً أم سلباً (James & Smith,2006:1).

ويمكن توضيح أنواع الائتمان النقدي من خلال الشكل (12) أدناه:



الشكل (12) أنواع الائتمان النقدي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الأدبيات ذات الصلة بمتغيرات الدراسة

Investment Banking Risks

خامساً: مخاطر الاستثمار المصرفي

1- مخاطر الاستثمار بالأوراق المالية The Risks of Investing in Securities

عرفت (Haneef et al.,2012:309) المخاطرة بشكل عام بأنها احتمالية وقوع حدث ما أو سلسلة من الأحداث خلال مدة محددة من الزمن مما يؤثر سلباً في تحقيق هدف معين. وعرف (Keegan,2004:9) المخاطر المصرفية على أنها إمكانية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير على تحقيق المصرف لأهداف. فهي حالة من عدم التأكد من قبل المستثمر فيما يرتبط بالعوائد المستقبلية التي يمكن أحرارها من خلال الاستثمار في بعض الموجودات (Manganelli & Engle,2001:6). وتشكل استثمارات المصرف جزءاً كبيراً من إجمالي المخاطر التي تنقسم بها بيئة العمل المصرفي (Casu et al.,2006, : 259). وتنقسم المخاطر على ثلاثة أنواع رئيسية:

أ- المخاطر النظامية Systematic Risk

وتسمى (مخاطرة السوق) وهي المخاطر التي لا يمكن التغلب عليها ولا يمكن التنبؤ بتوقيت حدوثها. ومن ثمَّ فإن هذا النوع من المخاطرة لا يمكن تلافيها أو القضاء عليها من خلال عملية التنوع في الاستثمارات (Hamzaee,2011:90). وعرفها (Jordan & Miller , 2009:383) بأنها تلك المخاطرة التي يمتد تأثيرها ليشمل معظم الموجودات سواء كانت صغيرة أم كبيرة وبنسب متفاوتة و يشار لها بالمخاطر المنتظمة. وأبرز هذه المخاطر: المخاطر الائتمانية (Credit Risk)، مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، فضلاً عن المخاطر السياسية والطبيعية مثل الزلازل والكوارث وغيرها (Peter,2003:5) و (Laurent,2006:6).

ونظراً لطبيعة المخاطر النظامية فإنها تؤثر على سائر المصدرين الذي يتعاملون في الأسواق المالية. ففي حالة وجود مخاطر منهجية فإن التنوع يكون غير ناجع واللجوء إليه بقصد تحقيق مستوى عال من الأمان غير مجد إلى حدٍ ما. لذا، من الصعب تجنب الخسائر الناجمة عن الاستثمارات في ظل وقوعها (Vorobyev,2012:61).

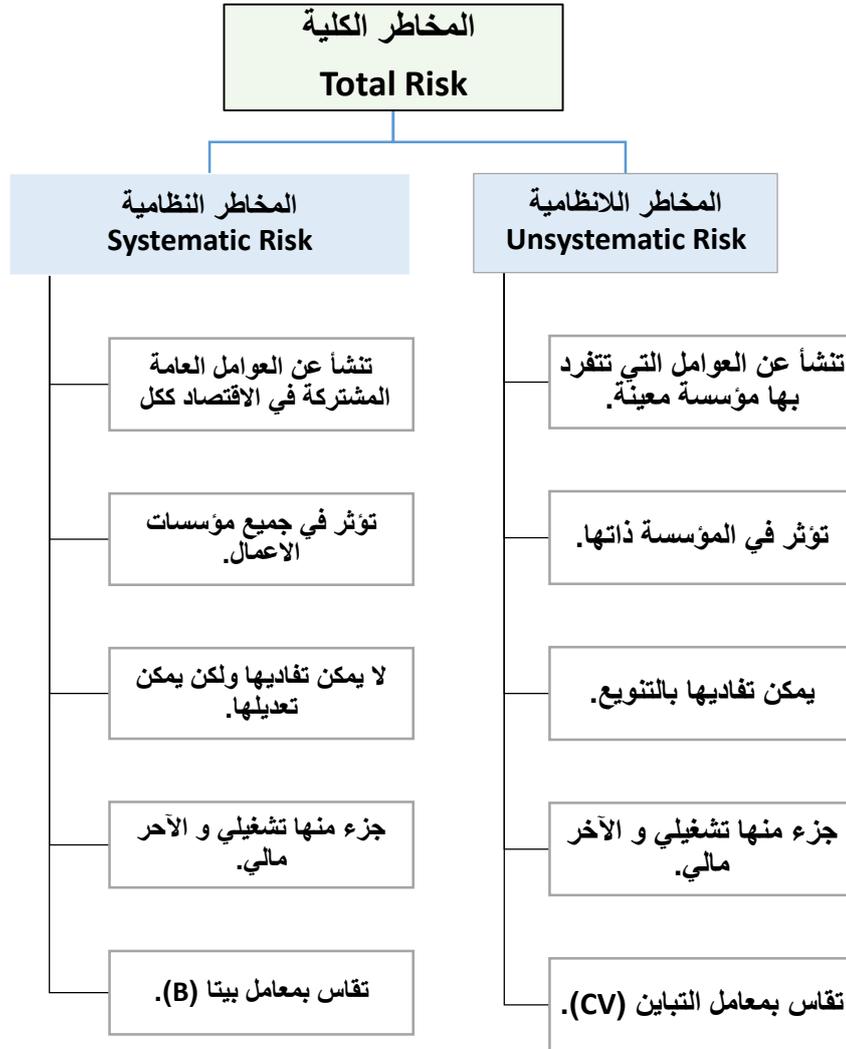
ب- المخاطر غير النظامية Unsystematic Risk

المخاطر التي تصيب مصرف معين أو قطاع محدد من دون التأثير على النشاط الاقتصادي العام، وتتضمن إضراب موظفي المصرف عن العمل وكذلك الأخطاء الإدارية وغيرها. فهذا النوع من المخاطرة تكون مستقلة وليس علاقة مؤثرة على الأسهم (Berk et al.,2012 :335). و يشار لها أيضاً بالمخاطر الفردية لكونها تؤثر على موجود واحد أو ربما طيف صغيرة من الموجودات. ومن ثمَّ يمكن السيطرة عليها وتجنبها من قبل إدارة المصرف (Jordan & Miller , 2009:383). وأبرز هذه المخاطر: مخاطر التشغيل (Operational Risk)، مخاطر الأعمال (Business Risk)، فضلاً عن مخاطر الأسعار (Prices Risk) (Peter,2003:5).

والملاحظ أن هذه المخاطر يمكن تفاديها أو الحد من آثارها عن طريق استخدام استراتيجية التنوع في الاستثمارات (العارضي،2013:176). إذ يفضي التنوع إلى تحسين أداء المحفظة من خلال تخصيص الأموال في استثمارات بفئات مختلفة من القطاعات والأوراق المالية التي لا تتحرك باتجاه مماثل، عبر تضمينها موجودات ذات ارتباط منخفض فيما بينها (Islam & Faisal,2011:8).

ج- المخاطر الكلية Total Risk

تشتمل هذه المخاطر على حاصل جمع المخاطر غير النظامية والمخاطر النظامية (Gitmen, 2000:212). وتُعرف على أنها التباين الكلي في معدل العائد على الاستثمار في الأوراق المالية أو أي استثمار آخر (Archer et al., 1983:119). ويمكن توضيح أنواع المخاطر الكلية والمقارنة بينها من خلال الشكل (13) أدناه:



الشكل (13) المخاطر الكلية

المصدر: العامري، محمد علي. (2010). الإدارة المالية المتقدمة. الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،

2- مخاطر الائتمان Credit Risk

تحظى مخاطر الائتمان برعاية خاصة في المصارف نظراً لأنها تجسد أهم المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف كونها تؤثر على الملاءة المالية بشكل مباشر (Oludhe,2011:1). وفي معظم الأحيان يعزى السبب الرئيس لفشل المصرف إلى تلك المخاطر، مثلما بينت الدراسة التي أجراها البنك الدولي حول الأزمة المصرفية العالمية عام 1992 والتي انتهت (الدراسة) إلى أن مخاطر الائتمان تعد السبب الرئيس لإفلاس المصرف (Tang et al.,2018:2). ومن هذا المنطلق، يتحتم على إدارة المصرف متابعة مخاطر الائتمان وإدارتها بشكل أمثل بغرض تحقيق الاستقرار للمصرف، نظراً للمخاطر الكبيرة التي من الممكن أن تتمخض عنها (Ayekusi,2015:35). وتُعرف مخاطر الائتمان بأنها مخاطر عدم سداد التدفقات النقدية الموعودة من القروض والأوراق المالية المملوكة للمؤسسات المالية بالكامل (Saunders & Cornett,2007:295). وعُرفت بأنها مخاطر التخلف عن السداد من قبل المقترض أو الطرف المقابل اتجاه المصرف. وتشمل مخاطر الائتمان جميع المتعاملين و الأسباب التي تنعكس على عدم قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم الخاصة بالدفع (Westgaard & Wijst, 2001: 339). وإن لنشوء مخاطر الائتمان جملة من العوامل أبرزها:

- أ- **المنافسة بين المصارف:** يتعين على المصرف تقديم أفضل الخدمات وبأقل الأسعار قياساً بالمنافسين من المؤسسات الأخرى التي تعمل بنفس المجال. إذ تضطر إلى تقديم الكثير من التسهيلات بغية جذب الزبائن مما يفضي إلى زيادة المخاطر الناتجة من تقليص الأرباح. لذا، تؤثر المنافسة بين المصارف على الإدارة و على قدرة المصارف على منح الائتمان (Al- etabi, 2017: 32).
- ب- **عدم دقة الدراسات الائتمانية:** يفضي قصور الدراسات نتيجةً لضعف تأهيل الموظفين الذين يتولون مسؤولية إعدادها، أو بسبب تكثيف الضغوط من قبل إدارة المصرف بقصد زيادة تحقيق الأرباح عبر التوسع في منح الائتمان دون الأخذ بعين الاعتبار المخاطر التي من الممكن أن ترتب على هذه العملية إلى ارتفاع مستوى المخاطر، الأمر الذي قد يحد من إمكانية المصرف في منح القروض (Schoutens & Cariboni,2009:9).
- ج- **نظام المعلومات غير الفعال:** يتوجب على الإدارة أن تتلقى بشكل مستمر تقارير شاملة ودقيقة تخص الزبائن الذين يتعامل معهم المصرف بالشكل الذي يمكنها من اتخاذ قرار الائتمان مثلما ينبغي. وبخلاف ذلك سوف تتخذ قرارات ائتمانية غير صائبة قد ينجم عنها مخاطر كبيرة (Agyepong,2015:17).
- د- **الرقابة غير الفعالة:** ينبغي على المصرف مراقبة المقترض بعد منحه القرض عبر متابعة أداء شركته ومركزها في السوق بغرض تقييم أعماله ورصد نشاطاته. ومن ثمّ تقليل المخاطر التي من الممكن أن تنشأ نتيجة تخلف المقترض عن السداد (Al-abadallat,2016:310).
- هـ- **الحالة الاقتصادية العامة:** إنّ تردّي الوضع الاقتصادي العام في البلد أو حدوث ظروف طارئة غير متوقعة يصعب التحكم بها مثل التضخم والبطالة و الكساد بصرف النظر عن ظروف الزبائن يسهم بشكل كبير في زيادة مخاطر الائتمان (Al-Bayati, 2017: 81).

وتجدر الإشارة إلى إنَّ هناك صوراً عديدة للمخاطر الائتمانية يمكن إيجازها من خلال النقاط الآتية: (الزبيدي، 2002:179) و (هندي، 2004:56)

أ- **المخاطر المتعلقة بالزبون:** يبرز هذا النوع من المخاطر بسبب السمعة الائتمانية والاجتماعية للزبون ومدى قوة الملاءة المالية والوضع المالي الذي يتمتع به. فضلاً عن سبب الحاجة إلى الائتمان والهدف من وراء السعي للحصول عليه.

ب- **المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي ينتمي إليه الزبون:** تختص هذا المخاطر بطبيعة النشاط الذي يعمل به الزبون، إذ إنَّ لكل قطاع مستوى من المخاطر يتفاوت باختلاف الظروف الإنتاجية والتشغيلية والتنافسية لهذا القطاع.

ج- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** تتباين هذه المخاطر وفقاً للظروف التي تحيط بالائتمان والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المحتملة التي ترتبط بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل المنظور. فمثلاً مخاطر الاقتراض بضمانات عقارية يختلف عنه بضمان أوراق مالية عقارية، مثلما إن هناك العديد من العوامل تمس الضمانات ذاتها قد تزيد من المخاطر أو تقلل منها.

د- **المخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** تلك التي ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والتطورات السياسية وغيرها.

هـ- **المخاطر المتصلة بأخطاء المصرف:** ترتبط هذه المخاطر بمدى تمكن إدارة الائتمان في المصرف من متابعة القرض المقدم للزبون والتحقق من تلبية المتطلبات المطلوبة. ومن الهفوات التي تحدث ويسفر عنها مخاطر ائتمانية جسيمة، قيام الزبون بسحب الوديعة التي تم وضعها كضمان مقابل التسهيلات الائتمانية المقدمة دون اتخاذ أي إجراء من قبل المصرف.

و- **المخاطر المتصلة بالغير:** وترتبط بمدى تأثر الزبون المتقدم بطلب الاقتراض والمصرف الذي منح القرض بأي أحداث أو قضايا ليس لهم يد بوقوعها أي خارجة عن أرائهم، مثل إفلاس أحد زبائن المصرف ذو المديونية العالية.

الفصل الثالث

الجانب العملي للدراسة

المبحث الأول

التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة

المبحث الثاني

الانموذج القياسي للدراسة واختبار الفرضيات



المبحث الأول

التحليل المالي للمؤشرات المعتمدة في الدراسة

توطئة

اخترت الدراسة الحالية (11) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية. وسيتم إجراء التحليل المالي لمتغيرات الدراسة تبعاً لمؤشرات محددات السيولة (المتغير المستقل) والمتمثلة في كل من (نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي)، ومؤشرات السيولة والاستثمار المصرفي (المتغير التابع) المتمثل بـ (نسبة الرصيد النقدي، نسبة الاستثمار المصرفي) على التوالي. وذلك اعتماداً على ما تيسر من بيانات عن عينة الدراسة. فضلاً عن انتقاء سلسلة زمنية مكونة من (15) سنة تمثل المدة (2006-2020). إذ وقع الاختيار على هذه السلسلة الزمنية جراء إتاحة المعلومات المطلوبة عن المصارف عينة الدراسة خلال تلك المدة.

أولاً: التحليل المالي الخاص بالمتغير المستقل (محددات السيولة)

1- نسبة كفاية رأس المال (CAR) : يُمكن الاستعانة بهذه النسبة لفحص قدرة المصرف في مواجهة الصدمات التي من المرجح أن تتعرض لها بنود الميزانية. وتكمن أهمية (CAR) بمراعاتها لأهم المخاطر المالية التي من المحتمل أن يتعرض لها المصرف (مخاطر سعر الصرف، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان). فضلاً عن ذلك، يمكن بواسطتها حساب مخاطر المتاجرة في المشتقات المالية والتي تصنف على إنها بنود خارج الميزانية. وتلجأ المصارف لـ (CAR) بقصد تحديد الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال استناداً إلى حجم الموجودات المرجحة للمخاطر. إذ تُعد أداة ناجعة من شأنها أن تسهم إلى حدٍ بعيد في تخفيض مستوى المخاطر التي من الممكن أن يتعرض لها المصرف. إذ إن توسع المصرف في عملياته الاستثمارية مثل منح القروض بمعدل عالي ينبغي أن يرافقه زيادة في متطلبات رأس المال من أجل تلافي المخاطر المتوقعة الحدوث.

وتجدر الإشارة إلى أن النسب الواردة في الجدول (2) تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020).

الجدول (2) نسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
122.9%	30.9%	58.2%	82.9%	106.6%	103.2%	116.9%	111.5%	104.0%	133.0%	196.0%	124.0%	197.0%	164.0%	165.0%	151.0%		المصرف الأهلي العراقي	1
450.0%	73.7%	529.2%	657.6%	594.1%	728.8%	536.0%	760.4%	489.7%	414.0%	566.0%	577.0%	300.0%	180.0%	229.0%	115.0%		المصرف التجاري العراقي	2
55.9%	52.0%	45.0%	36.6%	36.0%	33.0%	29.6%	30.5%	30.5%	20.8%	22.0%	20.0%	33.0%	179.0%	140.0%	130.0%		المصرف المتحد للاستثمار	3
125.1%	222.0%	271.0%	276.0%	116.0%	52.0%	194.0%	140.0%	103.0%	66.0%	55.0%	55.0%	115.0%	53.0%	35.0%	123.0%		مصرف اشور الدولي	4
90.5%	105.0%	102.0%	122.0%	139.0%	130.0%	149.0%	93.0%	63.0%	76.6%	63.0%	49.0%	78.0%	58.7%	78.0%	51.0%		مصرف الاستثمار العراقي	5
72.5%	15.0%	148.0%	131.0%	125.0%	91.4%	75.0%	73.8%	78.3%	51.0%	50.0%	49.0%	44.0%	35.4%	55.0%	65.0%		مصرف الخليج التجاري	6
77.3%	106.0%	111.0%	110.0%	133.0%	101.0%	104.0%	109.0%	73.5%	53.0%	49.0%	33.0%	39.0%	39.0%	54.6%	44.0%		مصرف الشرق الأوسط	7
241.3%	210.0%	209.0%	204.0%	206.0%	226.0%	190.0%	211.0%	223.0%	244.0%	102.0%	102.0%	146.0%	273.0%	574.0%	500.0%		مصرف المنصور للاستثمار	8
109.6%	125.0%	123.0%	139.0%	162.0%	142.0%	120.0%	149.0%	136.0%	120.0%	69.6%	65.0%	58.0%	44.5%	102.0%	89.4%		مصرف الموصل للتنمية	9
63.3%	28.9%	64.0%	127.0%	103.0%	88.7%	64.0%	58.0%	59.0%	55.0%	37.0%	25.0%	49.0%	73.5%	59.0%	58.0%		مصرف بغداد	10
165.5%	171.0%	331.0%	309.0%	263.0%	243.0%	217.0%	186.0%	185.0%	207.0%	64.0%	64.0%	64.0%	64.0%	57.0%	57.0%		مصرف سومر التجاري	11
143.1%	103.6%	181.0%	199.6%	180.3%	176.3%	163.2%	174.7%	140.5%	130.9%	115.8%	105.7%	102.1%	105.8%	140.8%	125.8%		المتوسط العام	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

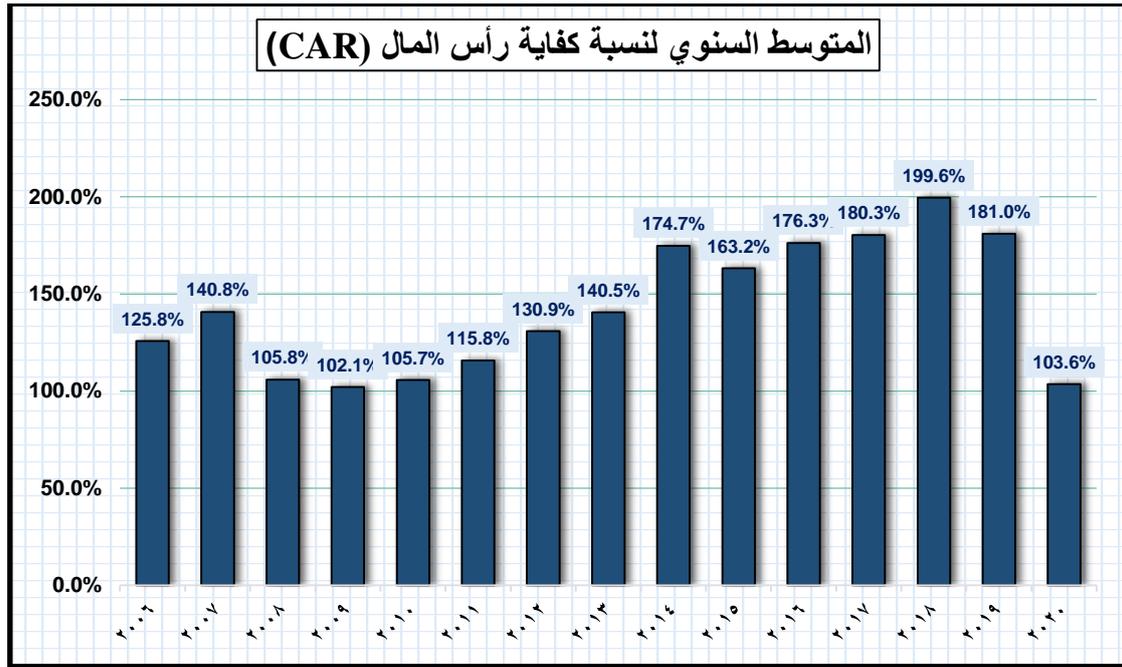
يتبين من الجدول (2) المذكور أعلاه التفاوت الجلي في نسب كفاية رأس المال بين المصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). ويمكن بواسطته معرفة نسبة كفاية رأس المال لكل مصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لنسب كفاية رأس المال والذي يُبين وضعها لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف. والجدير بالذكر، أن المتوسطات الحسابية والسنوية لكافة المصارف التجارية اجتازت كلّ من المعايير الدولية المتمثلة في لجنة بازل II (8%)، و(12%) وفقاً لقانون المصارف العراقية رقم 94 لسنة 2004.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (143.1%)، يبيّن أن هنالك (3) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (المصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف سومر التجاري)، بينما لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام وكانت كل من (المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية، مصرف بغداد، المصرف الأهلي العراقي، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط).

وقد أحرز المصرف التجاري العراقي اعلى معدل لنسبة كفاية رأس المال من بين كافة المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (450%). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحقيق المصرف معدلات مرتفعة وإن كانت بنمو متذبذب أبان سنوات الدراسة، قبل أن تتناقص بشكل كبير في عام (2020) إذ بلغ (73.7%) قياساً بعام (2019) إذ بلغ المتوسط (529%). ثم تلاه مصرف المنصور للاستثمار بنسبة بلغت (241.3%)، ثم مصرف سومر التجاري بنسبة بلغت (165.5%). وبذلك، يمكن القول بأن المصرف التجاري العراقي كان الأعلى معدلاً من بين المصارف في تأمين مركزه المالي من خلال توفير رأس مال عالي قادر على مجابهة كافة المخاطر المحدقة بالعمل المصرفي.

في حين حقق المصرف المتحد للاستثمار أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (55.9%). ويمكن ملاحظة ذلك عبر التذبذب المستمر لنسبة كفاية رأس المال بعد عام (2008). ثم تلاه مصرف بغداد بنسبة (63.3%)، ثم مصرف الخليج التجاري بنسبة (72.5%). وبذلك، يمكن القول بأن المصرف المتحد للاستثمار كان الأعلى مخاطرة والأكثر تأثراً بالأزمات التي من الممكن أن تعصف به نتيجةً لتدني رأس ماله نسبة إلى موجوداته المعرضة للمخاطر.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يتضح أن هنالك (6) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام (المعياري)، وكانت (2018) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة كفاية رأس المال إذ بلغ (199.6%). في حين لم تتعد (9) سنوات المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (2009) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (102.1%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لنسبة كفاية رأس المال (CAR) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (14) الآتي:



الشكل (14) المتوسط السنوي لنسبة كفاية رأس المال (CAR)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

يستدلّ البحث إن المصارف عينة الدراسة كانت متباينة فيما بينها في تحقيق نسبة كفاية رأس المال ولكل سنة من سنوات الدراسة. وعلى وجه الخصوص، المصرف التجاري العراقي الذي أنفرد بعيداً عن باقي المصارف في تأمين مركزه المالي بشكل مفرط يُفشي عن توافر أرصدة نقدية معطلة غير مستغلة بشكل أمثل أفضت إلى تدني مستوى الاستثمارات لدى المصرف مثلما هو مبين في الجدول (11). في حين، ابتعدت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في المصرف المتحد للاستثمار الذي أحرز أدنى مستوى لنسبة كفاية رأس المال. وعليه، فإن نشوب أزمة مالية قد يرفع من مستوى فقدان الثقة من قبل المودعين في حال فشل المصرف بمعالجتها، نظراً لاستغلال نسبة كبيرة من موارده المالية في أصول عالية المخاطرة.

2- نسبة القروض المتعثرة: تُبين هذه النسبة مقدار مخصص الديون المشكوك في تحصيلها والتي من المرجح عدم سدادها من قبل المقترضين في تواريخ استحقاقها المتفق عليها لذرائع شتى. إذ يترتب على ازديادها عواقب وخيمة على المصرف من جانب، وسمعته اتجاه المساهمين والمودعين من جانب آخر لكونها تبرهن عن ارتفاع مخاطر النكول لدى المصرف. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (Serwadda, 2018:1630):

$$\text{نسبة القروض المتعثرة} = \frac{\text{مخصص خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100\%$$

الجدول (3) نسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
11.9%	6.8%	10.5%	14.7%	15.7%	12.3%	12.9%	11.6%	6.5%	6.2%	7.7%	7.0%	10.4%	18.1%	24.4%	14.4%	المصرف الأهلي العراقي	1	
327.4%	24.9%	31.0%	28.6%	33.8%	36.1%	115.9%	139.4%	231.3%	397.1%	1029.2%	2333.0%	204.7%	153.2%	106.3%	46.9%	المصرف التجاري العراقي	2	
63.0%	68.0%	28.0%	21.0%	19.0%	13.0%	11.7%	13.3%	8.8%	9.9%	7.3%	6.5%	8.0%	387.2%	200.7%	142.7%	المصرف المتحد للاستثمار	3	
65.4%	28.8%	129.1%	149.5%	263.7%	148.1%	190.0%	21.3%	12.2%	16.3%	15.0%	2.3%	2.0%	2.8%	0.0%	0.0%	مصرف اشور الدولي	4	
20.6%	2.2%	2.1%	2.2%	14.2%	16.2%	15.6%	13.3%	5.4%	7.1%	2.8%	9.8%	50.3%	112.6%	36.1%	19.1%	مصرف الاستثمار العراقي	5	
14.6%	13.5%	11.9%	10.1%	7.9%	4.9%	5.4%	4.4%	3.5%	4.4%	11.8%	22.8%	26.2%	48.5%	27.2%	16.8%	مصرف الخليج التجاري	6	
12.8%	3.3%	0.1%	0.0%	1.1%	8.7%	7.2%	5.7%	5.3%	5.4%	5.1%	6.4%	14.2%	60.4%	50.3%	18.3%	مصرف الشرق الأوسط	7	
7.2%	4.9%	0.0%	10.3%	12.5%	13.5%	13.9%	10.1%	7.3%	7.5%	6.2%	6.3%	6.6%	6.3%	2.0%	0.0%	مصرف المنصور للاستثمار	8	
13.6%	60.5%	38.6%	28.4%	9.3%	10.0%	9.9%	7.9%	6.1%	3.4%	4.1%	4.3%	3.2%	8.7%	7.2%	2.8%	مصرف الموصل للتنمية	9	
16.8%	30.2%	20.7%	18.7%	20.8%	15.5%	12.7%	7.5%	8.2%	12.4%	11.7%	8.4%	18.0%	30.7%	19.9%	17.0%	مصرف بغداد	10	
16.1%	3.3%	2.4%	2.6%	4.2%	3.6%	3.3%	3.1%	2.5%	2.4%	5.9%	9.4%	14.0%	64.4%	52.8%	67.4%	مصرف سومر التجاري	11	
51.8%	22.4%	24.9%	26.0%	36.6%	25.6%	36.2%	21.6%	27.0%	42.9%	100.6%	219.6%	32.5%	81.2%	47.9%	31.4%	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

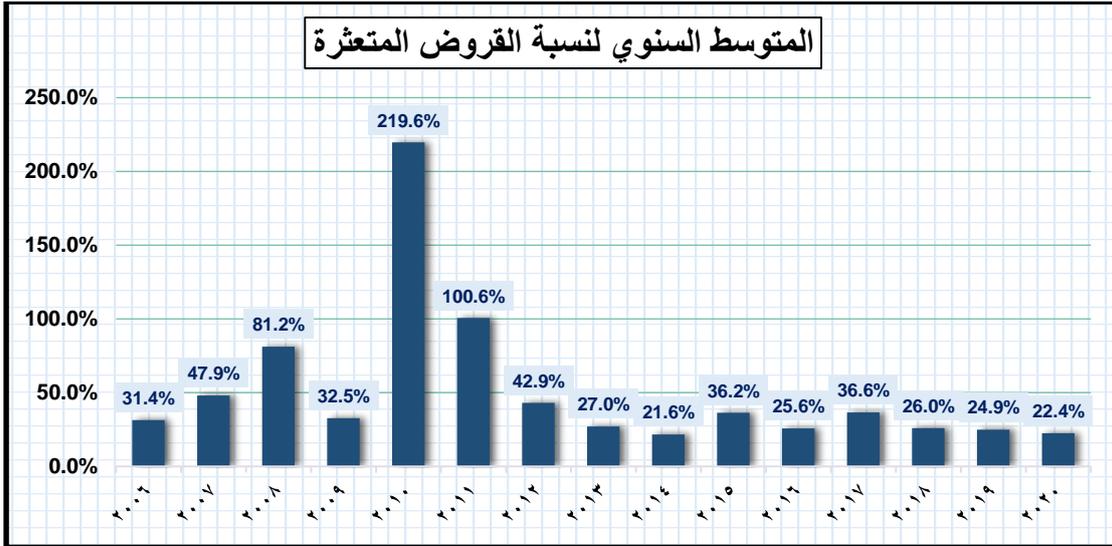
تُظهر نتائج تحليل الجدول (3) المذكور أنفاً معدلات التعثر بالسداد للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). ويمكن بواسطتها معرفة نسبة القروض المتعثرة لكل المصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لمعدلات التعثر بالسداد والذي يُفصح عن وضع القروض المتعثرة لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (51.8%)، يتضح إن (3) مصارف كانت قد تعدت المعدل العام وهي كل من (المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف اشور الدولي). في حين لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام وكانت كل من (مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية، مصرف بغداد، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف سومر التجاري).

وقد أحرز المصرف التجاري العراقي أعلى معدل لنسبة القروض المتعثرة السداد من بين كافة المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (327.4%). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النمو المتسارع لنسب التعثر في مستهل سنوات الدراسة والتي بلغت ذروتها عام (2010) بنسبة بلغت (2333%) وتُعد أعلى نسبة نالها مصرف على مستوى السنة الواحدة، نظراً لتعرض المصرف إلى تجاوزات مالية (اختلاس) بأحد فروعِهِ إذ قدرت الخسائر ب(7.2) مليار دينار تم تغطيتها بالمخصص استناداً إلى التقرير السنوي الصادر عن المصرف التجاري العراقي نهاية عام (2010). ثم بعد ذلك شرعت النسبة في تناقص مضطرد إلى أن وصلت أدنى مستوى لها نهاية مدة الدراسة. ثم تلاه مصرف اشور الدولي والمصرف المتحد للاستثمار بنسبٍ قد بلغت (65.4%) و(63%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن المصرف التجاري العراقي كان الأكثر تعرضاً للمخاطر الائتمانية عند مقارنته مع باقي المصارف.

في حين حاز مصرف المنصور للاستثمار أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (7.2%). ويمكن ملاحظة ذلك عبر حفاظ المصرف على نسب متدنية من القروض المتعثرة امتدت على دوام مدة الدراسة، إذ بلغ أقصاها عام (2015) بنسبة بلغت (13.9%). ثم تلاه المصرف الأهلي العراقي ومصرف الشرق الأوسط بنسبٍ قد بلغت (11.9%) و(12.8%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن مصرف المنصور للاستثمار كان الأكثر أماناً من حيث المخاطر الائتمانية قياساً بالمصارف الاخرى.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يتبين أن هنالك (3) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام، وكانت (2010) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة القروض المتعثرة (219.6%). في حين لم تتعد (12) سنة المعدل العام (المعياري)، كما كانت سنة (2014) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (21.6%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لنسبة القروض المتعثرة للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (15) الاتي:



الشكل (15) المتوسط السنوي لنسبة القروض المتعثرة

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

يستدلّ البحث إن المصارف عينة الدراسة كانت متباينة فيما بينها في بلوغ نسبة التعثر بالسداد ولكل سنة من سنوات الدراسة. وعلى وجه التحديد، المصرف التجاري العراقي الذي مضى بعيداً على باقي المصارف في تحقيق هذه النسبة. الأمر الذي قد يوحي بعدم دقة الدراسات الائتمانية التي يعتمدها المصرف فضلاً عن ضعف الرقابة ومدى فعالية نظام المعلومات وعدم الأخذ بنظر الاهتمام الحالة الاقتصادية العامة للبلد عند منح القروض. بينما، انحرفت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في مصرف المنصور للاستثمار الذي نال أدنى مستوى تعثر بالسداد. الأمر الذي قد يَنم عن نجاح السياسة الائتمانية للمصرف فيما يتصل بمنح القروض والسلف لما اتسمت به من هامش أمان عال انعكس على انخفاض نسبة المخصص لدى المصرف.

3- نسبة نمو القروض: تقيس هذه النسبة الزيادة الحاصلة في القروض التي منحها المصرف هذا العام مقارنة بالعام السابق، إذ تفصح عن السياسة التي أتبعها المصرف و المخاطر التي تترتب عليها. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (Assfaw,2019:131):

$$\text{نسبة نمو القروض} = \frac{\text{قروض العام الحالي} - \text{قروض العام السابق}}{\text{قروض العام السابق}} \times 100\%$$

الجدول (4) نسبة نمو القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
45.3%	88.0%	119.9%	-42.8%	7.8%	-32.3%	11.3%	43.1%	101.0%	17.2%	37.6%	117.4%	73.9%	34.8%	-0.4%	103.2%	المصرف الأهلي العراقي	1	
26.9%	64.6%	-4.1%	10.6%	8.9%	8.8%	27.2%	80.8%	71.2%	178.7%	130.5%	-94.6%	-34.3%	-56.5%	-7.5%	18.4%	المصرف التجاري العراقي	2	
874.5%	-52.9%	-26.0%	3.6%	1.8%	-0.3%	-15.0%	-29.1%	40.1%	37.1%	6.9%	139.1%	13072.2%	-43.0%	-27.2%	10.7%	المصرف المتحد للاستثمار	3	
53.5%	67.5%	166.5%	-46.3%	-40.8%	42.9%	-85.5%	-12.3%	91.3%	15.4%	168.3%	423.4%	58.2%	-50.1%	52.8%	-49.0%	مصرف اشور الدولي	4	
23.1%	-5.2%	3.9%	18.8%	14.8%	-16.1%	-23.1%	-32.5%	37.6%	48.5%	53.3%	269.2%	91.1%	-53.0%	-46.4%	-14.6%	مصرف الاستثمار العراقي	5	
28.6%	-12.2%	-15.7%	-16.1%	-29.0%	2.5%	14.3%	1.9%	44.0%	149.3%	90.4%	11.1%	78.0%	25.2%	0.1%	85.3%	مصرف الخليج التجاري	6	
23.4%	-9.5%	-0.6%	-5.7%	-11.8%	-24.2%	-20.2%	-9.2%	4.8%	4.4%	32.4%	123.6%	311.2%	-8.2%	-15.5%	-20.2%	مصرف الشرق الأوسط	7	
94.3%	-5.9%	-1.5%	-5.2%	1.9%	4.6%	7.9%	13.8%	28.4%	5.8%	89.3%	162.5%	278.4%	427.4%	341.8%	66.0%	مصرف المنصور للاستثمار	8	
27.8%	-22.2%	3.4%	-36.0%	0.7%	9.8%	-5.0%	7.7%	-24.2%	145.0%	28.1%	6.7%	281.5%	4.7%	-24.3%	40.9%	مصرف الموصل للتنمية	9	
16.0%	-5.3%	-7.6%	11.2%	-25.4%	-17.3%	4.0%	8.9%	51.7%	-5.8%	-19.4%	132.9%	70.3%	-13.5%	24.5%	31.1%	مصرف بغداد	10	
11.2%	-40.1%	-2.7%	-16.8%	-12.2%	-5.1%	-20.4%	35.6%	41.2%	-1.1%	53.6%	4.7%	180.4%	41.3%	-21.3%	-69.8%	مصرف سومر التجاري	11	
111.3%	6.1%	21.4%	-11.3%	-7.6%	-2.4%	-9.5%	9.9%	44.3%	54.1%	61.0%	117.8%	1314.6%	28.1%	25.2%	18.4%	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

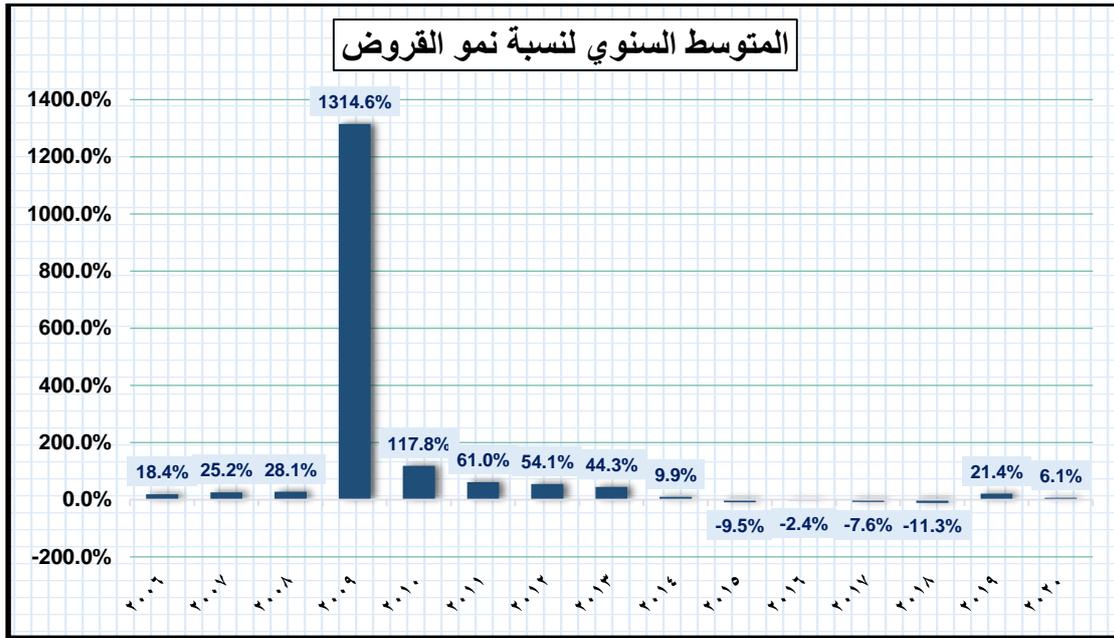
تتجلى من خلال الجدول (4) المذكور أعلاه معدلات النمو في القروض للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). إذ يتسنى بواسطته معرفة معدل نمو القروض لكل المصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لنمو القروض والذي يصور حالها لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (111.3%)، يتضح إن مصرفاً واحداً كان قد تجاوز المعدل العام ألا وهو (المصرف المتحد للاستثمار)، في حين لم تحقق كافة المصارف التجارية الأخرى المقدار الذي حققه المعدل العام.

وسجل المصرف المتحد للاستثمار أعلى معدل لنسبة نمو القروض من بين كافة المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (874.5%). ويمكن ملاحظة ذلك أثناء تحقيق المصرف معدلات نمو تراجعت بين الارتفاع تارةً والانحدار تارةً أخرى. إذ بلغت ذروتها عام (2009) بمعدل ناهز (13072.2%) نظراً لتوجه المصرف بمنح المزيد القروض من (831,707) ألف دينار عام (2008) ليصل إلى (109,553,518) ألف دينار عام (2009) وهي أعلى نسبة نمو سنوية شهدتها مصرف من بين باقي المصارف. وبذلك، يمكن القول إن المصرف المتحد للاستثمار كان الأكثر قدرة عن استغلال موارده المالية وتلافي تركها معطلة، ويظهر ذلك جلياً عبر نزعة المصرف بمنح نسبة عالية من القروض لم يشهدها أو يقاربهها أي مصرف آخر على مدى مدة الدراسة.

في حين حقق مصرف سومر التجاري أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (11.2%). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال التذبذب المطرد لمعدلات نمو القروض للمدة بين (2006 - 2014) قبل أن تتدهور عام (2015) إلى نهاية مدة الدراسة. ثم تلاه مصرف بغداد ومصرف الاستثمار العراقي بنسب قد بلغت (16%) و(23.1%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن مصرف سومر التجاري كان الأقل قدرة على توظيف موارده المالية في منح القروض من بين باقي المصارف.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يظهر أن سنتين حققنا متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام، وكانت (2009) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة نمو القروض (1314.6%). في حين لم تتعد (13) سنة المعدل العام (المعياري)، وكانت سنة (2018) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (-11.3%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لنسبة نمو القروض للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (16) الآتي:



الشكل (16) المتوسط السنوي لنسبة نمو القروض

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

يستدلّ البحث أن المصارف عينة الدراسة كانت متباعدة فيما بينها في تحقيق نسبة النمو في القروض ولكل سنة من سنوات الدراسة. بالخصوص، المصرف المتحد للاستثمار الذي أنشئ عن باقي المصارف في أحرار أعلى معدل للنمو في القروض. الأمر الذي قد يكون مدعاة للقلق إذ لم يراعي المصرف المخاطر الممكنة الحدوث المتمثلة بتدني مستوى السيولة والأمان، لاسيما وإن المصرف المتحد للاستثمار كان قد حقق أقل نسبة رصيد نقدي كما في الجدول (10). بينما، انخرقت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في مصرف سومر التجاري الذي نال أدنى مستوى نمو في القروض. الأمر الذي قد يوحي بضعف الأسواق التي يستهدفها المصرف، أو قد يكون هنالك انحسار في منابع الموارد المالية للمصرف التي بظلاله على نمو القروض.

4- معدل العائد على الموجودات (ROA): يتم الاستعانة بهذه النسبة بهدف قياس مدى فعالية المصرف في استخدام موجوداته. إذ أن ارتفاعها (النسبة) ينم عن كفاءة إدارة المصرف في توليد الأرباح باستثمارها كمية معينة من الموجودات. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (Ehrhardt&Brigham,2011: 100):

$$\text{معدل العائد على الموجودات (ROA)} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول (5) معدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

ت	المصارف	السنة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	المتوسط
1	المصرف الأهلي العراقي		-1.69%	3.10%	4.44%	0.62%	1.06%	1.35%	4.57%	2.56%	1.14%	0.43%	4.07%	0.49%	-1.50%	1.45%	2.22%	1.62%
2	المصرف التجاري العراقي		0.65%	0.71%	0.85%	1.84%	6.50%	2.90%	4.50%	2.65%	2.05%	1.75%	1.76%	2.15%	2.44%	1.45%	5.75%	2.53%
3	المصرف المتحد للاستثمار		4.60%	0.31%	-0.92%	3.19%	6.42%	6.63%	7.48%	3.98%	3.98%	3.41%	0.02%	-0.60%	-3.26%	-0.34%	0.06%	2.33%
4	مصرف اشور الدولي		2.78%	6.80%	5.88%	3.26%	5.21%	4.67%	6.20%	4.43%	2.21%	2.39%	3.85%	3.59%	1.01%	1.42%	3.13%	3.79%
5	مصرف الاستثمار العراقي		0.00%	4.68%	4.03%	1.85%	2.80%	2.34%	-0.18%	3.98%	5.17%	3.17%	1.76%	0.70%	0.06%	0.00%	0.82%	2.08%
6	مصرف الخليج التجاري		2.98%	3.36%	6.30%	3.08%	2.56%	3.29%	7.26%	6.07%	4.43%	1.16%	0.73%	0.70%	0.10%	-0.72%	-0.29%	2.73%
7	مصرف الشرق الأوسط		1.72%	3.55%	2.45%	2.10%	2.76%	2.96%	2.96%	2.63%	0.53%	0.80%	1.79%	-0.08%	-0.29%	0.01%	-0.32%	1.47%
8	مصرف المنصور للاستثمار		0.80%	10.58%	8.39%	3.08%	2.13%	2.91%	2.86%	3.20%	1.91%	1.84%	1.30%	1.13%	1.37%	0.57%	0.54%	2.84%
9	مصرف الموصل للتنمية		2.57%	3.86%	3.13%	3.36%	4.44%	4.13%	3.44%	6.90%	0.52%	-0.09%	0.86%	1.20%	0.63%	0.83%	0.00%	2.39%
10	مصرف بغداد		2.54%	5.43%	3.94%	1.97%	1.50%	2.39%	1.93%	1.82%	1.52%	0.37%	1.69%	0.56%	0.37%	0.64%	1.42%	1.87%
11	مصرف سومر التجاري		2.73%	3.19%	1.12%	4.63%	0.40%	0.14%	0.43%	0.55%	0.55%	0.99%	1.07%	0.10%	0.22%	0.29%	0.32%	1.12%
	المتوسط العام		1.79%	4.14%	3.6%	2.63%	3.14%	3.05%	3.77%	3.52%	2.18%	1.47%	1.72%	0.90%	0.10%	0.51%	1.24%	2.25%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

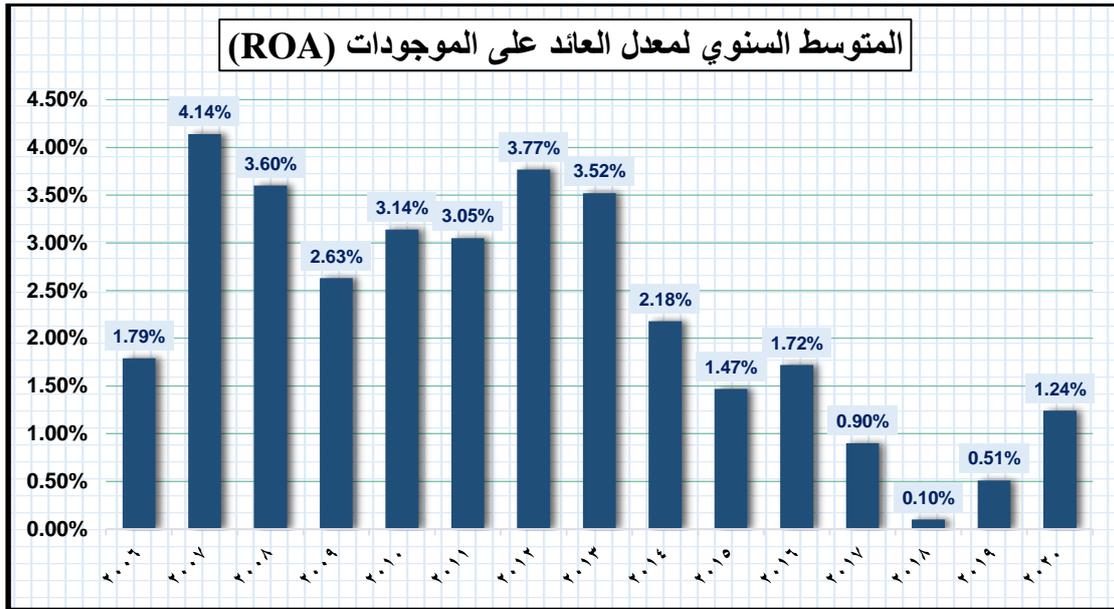
تُعرَب نتائج الجدول (5) المذكور سلفاً عن معدلات العائد على الموجودات (ROA) للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). ويمكن بواسطتها معرفة نسبة (ROA) لكل المصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي لـ (ROA) والذي يُبين معدل العائد على الموجودات لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المفاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (2.25%)، يتضح إن (6) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف اشور الدولي، مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية). بينما، انخفضت متوسطات باقي المصارف عن المعدل العام وكانت كل من (المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف سومر التجاري، مصرف بغداد).

وقد نال مصرف اشور الدولي أعلى متوسط حسابي استطاع أن يحققه مصرف من بين سائر المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (3.79%). ويمكن ملاحظة ذلك عبر مواصلة المصرف بالحفاظ على مستوى عالٍ من النسب عند مقارنتها مع تلك التي أحرزتها باقي المصارف على مستوى السنة الواحدة. كما شهد عام (2007) بلوغ أعلى معدل للعائد على الموجودات بنسبة (6.80%)، قبل أن يندهور ليصل عام (2018) إلى أدنى مستوى إذ بلغ (1.01%) ثم ليعاود الارتفاع تارة أخرى بعد تلك السنة. ثم تلاه مصرف المنصور للاستثمار ومصرف الخليج التجاري بنسبٍ قد بلغت (2.84%) و (2.73%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن مصرف اشور الدولي كان الأكثر تحقيقاً للأرباح والأعلى مقدرة في استغلال الموارد المالية المتاحة له من بين كافة المصارف التي شملتهم الدراسة.

في حين حظي مصرف سومر التجاري بأدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (1.12%). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الانحدار المستمر في (ROA) خاصةً بعد عام (2009) إلى نهاية مدة الدراسة. ثم تلاه مصرف الشرق الأوسط والمصرف الأهلي العراقي بنسبٍ قد بلغت (1.47%) و (1.62%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن مصرف سومر التجاري كان الأقل قدرة على خلق الأرباح قياساً بالمصارف الأخرى.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يتضح أن هنالك (7) سنوات وهي المدة بين (2007-2013) حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام. وكانت (2007) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً للعائد على الموجودات (ROA) إذ بلغ (4.14%). في حين لم تتعد (8) سنوات المعدل العام (المعياري). كما كانت سنة (2018) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (0.10%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لمعدل العائد على الموجودات (ROA) للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (17) الآتي:



الشكل (17) المتوسط السنوي لمعدل العائد على الموجودات (ROA)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

يستدلّ البحث إن المصارف عينة الدراسة كانت متباينة فيما بينها في تحقيق معدل العائد على الموجودات (ROA) على امتداد سنوات الدراسة. لاسيما، مصرف أشور الدولي الذي أحتل المرتبة الأولى بين باقي المصارف في أحرز أعلى معدل. غير إن ذلك يجب ألا يتم على حساب تدني مستوى السيولة لدى المصرف، إذ تكمن حنكة الإدارة عبر المؤامة بين هذين الهدفين الرئيسيين والمتعارضين في ذات الوقت. وعلى ما يبدو أن مصرف أشور الدولي نجح إلى حدٍ بعيد في ذلك بناءً على مُعطيات الجدول (5) والجدول (10). بينما، ابتعدت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في مصرف سومر التجاري الذي حقق أدنى معدل. الأمر الذي يفشي عن ضعف القائمين على إدارة المصرف في التخطيط وفي توجيه واستغلال الموارد المالية في فرص استثمارية من الممكن أن يتمخض عنها تحقيق عوائد عالية تسهم في زيادة نسبة العائد على الموجودات.

5- حجم المصرف: يتضمن مجموع الموجودات الثابتة و المتداولة التي يملكها المصرف في جانب الميزانية، ويُستشف من خلاله عن المساحة التي يحتلها المصرف في الأسواق التي يتنافس بها و المكانة التي يحظى بها في السوق. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (Singh& Sharma,2016:46):

حجم المصرف = اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات

الجدول (6) اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
8.418	8.951	8.801	8.721	8.781	8.763	8.729	8.790	8.734	8.528	8.266	8.032	7.973	7.849	7.709	7.643	المصرف الاهلي العراقي		1
8.501	8.790	8.653	8.647	8.663	8.627	8.618	8.653	8.525	8.468	8.393	8.310	8.319	8.311	8.329	8.216	المصرف التجاري العراقي		2
8.526	8.845	8.781	8.712	8.715	8.721	8.764	8.735	8.879	8.849	8.817	8.715	8.643	7.795	7.495	7.425	المصرف المتحد للاستثمار		3
8.372	8.676	8.628	8.670	8.576	8.583	8.655	8.640	8.551	8.428	8.229	8.144	8.205	8.207	7.899	7.490	مصرف اشور الدولي		4
8.553	8.757	8.724	8.783	8.759	8.762	8.742	8.747	8.717	8.578	8.516	8.391	8.282	8.199	8.118	8.225	مصرف الاستثمار العراقي		5
8.605	8.708	8.740	8.762	8.781	8.904	8.909	8.912	8.893	8.628	8.549	8.435	8.413	8.380	8.152	7.913	مصرف الخليج التجاري		6
8.792	8.811	8.818	8.903	8.887	8.817	8.829	8.834	8.889	8.913	8.825	8.764	8.746	8.756	8.609	8.476	مصرف الشرق الاوسط		7
8.650	9.110	9.165	9.190	9.119	9.043	9.032	8.946	8.897	8.610	8.434	8.237	8.150	8.106	7.898	7.811	مصرف المنصور للاستثمار		8
8.466	8.599	8.613	8.613	8.612	8.613	8.563	8.542	8.749	8.675	8.413	8.362	8.312	8.314	8.053	7.956	مصرف الموصل للتنمية		9
8.989	9.152	9.054	9.047	9.037	9.079	9.190	9.262	9.247	9.114	8.943	8.983	8.904	8.735	8.561	8.520	مصرف بغداد		10
8.291	8.523	8.545	8.612	8.591	8.546	8.563	8.624	8.493	8.432	8.226	8.081	7.978	7.889	7.674	7.596	مصرف سومر التجاري		11
8.560	8.811	8.775	8.787	8.775	8.769	8.781	8.789	8.779	8.657	8.510	8.405	8.357	8.231	8.045	7.934	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

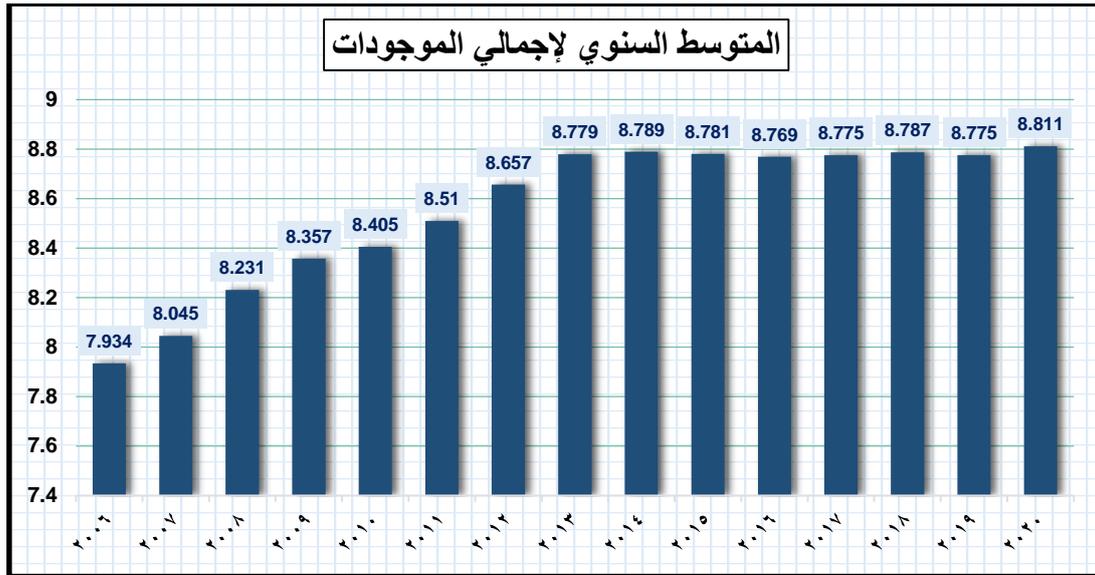
تُفصح الأرقام الواردة في الجدول (6) عن حجم الموجودات التي تحوزها المصارف عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). ويمكن من خلالها معرفة حجم الموجودات لكل المصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر عبر الجدول المتوسط السنوي للموجودات والذي يُبين حجم الموجودات التي تملكها المصارف لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المقاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (8.560)، يتضح إن (4) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الشرق الأوسط، مصرف بغداد)، في حين لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام وكانت كل من (المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية، مصرف سومر التجاري، المصرف الأهلي العراقي، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي).

وتمكن مصرف بغداد من حيازة أعلى حجم للموجودات التي يملكها مصرف من بين كافة المصارف التجارية عينة الدراسة بلوغاريتم بلغ (8.989). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحقيق المصرف نمواً تصاعدياً بلغ ذروته عام (2014) بلوغاريتم قد بلغ (9.262) إذ بلغت إجمالي الموجودات (1,827,505,325) ألف دينار استناداً إلى التقرير السنوي الصادر عن مصرف بغداد نهاية عام (2014). ثم انخفض بعد ذلك بنسبة طفيفة ليعاود الارتفاع عام (2020) بلوغاريتم قد بلغ (9.152) إذ بلغ إجمالي الموجودات (1,419,528,237) ألف دينار استناداً إلى التقرير السنوي الصادر عن مصرف بغداد نهاية عام (2020). ثم تلاه مصرف الشرق الأوسط بلوغاريتم قد بلغ (8.792)، ثم مصرف المنصور للاستثمار (8.650). وبذلك، يمكن القول بأن مصرف بغداد الأكبر حجماً من حيث إجمالي الموجودات التي حاز عليها مصرف قياساً ببقية المصارف الذين شملتهم الدراسة.

في حين، حقق مصرف سومر التجاري أدنى حجم للموجودات من بين كافة المصارف عينة الدراسة بلوغاريتم بلغ (8.291). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النمو البطيء وغير المستقر بعد عام (2014)، كما وشهد عام (2006) أدنى لوغاريتم (7.596) إذ بلغ إجمالي الموجودات (38,077,432) ألف دينار استناداً إلى التقرير السنوي الصادر عن مصرف سومر التجاري نهاية عام (2006). ثم تلاه مصرف اشور الدولي بلوغاريتم قد بلغ (8.372)، ثم المصرف الأهلي العراقي (8.418). وبذلك، يمكن القول بأن مصرف سومر التجاري الأصغر حجماً من حيث إجمالي الموجودات التي حاز عليها مصرف قياساً ببقية المصارف الذين شملتهم الدراسة.

وعند مقارنة المتوسط السنوي للوغاريتم المصارف مع المعدل العام (المعياري) يتضح أن المدة الممتدة بين (2012-2020) حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام، وكانت (2020) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لحجم الموجودات التي تملكها المصارف بلوغاريتم بلغ (8.811) من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). في حين لم تتعد المدة الممتدة بين (2006-2011) المعدل العام (المعياري)، كما كانت سنة (2006) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي لإجمالي الموجودات لوغاريتم (7.934). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لإجمالي الموجودات للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (18) الآتي:



الشكل (18) المتوسط السنوي لإجمالي الموجودات

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

يستدل البحث إن المصارف عينة الدراسة كانت متباينة فيما بينها بالنسبة لأجمالي الموجودات التي تحوزها ولكل سنة من سنوات الدراسة. بالخصوص، مصرف بغداد الذي بناءً على الجدول (6) كان الرقم الأكبر من إجمالي الموجودات من نصيبه. الأمر الذي يُنم عن نجاح سياسة القائمين على إدارة المصرف في تطور ونمو المصرف خلال سنوات الدراسة. بينما، تذيّل مصرف سومر التجاري الترتيب بين بقية المصرف وهو ما يعث على أن هنالك ضعف في التخطيط والإدارة حال دون تطور ونمو المصرف بشكل ملموس خلال سنوات الدراسة.

6- سعر الفائدة قصير الأجل: ينطوي على تأريخ استحقاق سنة أو أقل. ويتمثل بالثمن الذي يتقاضاه المصرف من المقترض لقاء تقديم القرض، ويُعبر عنه في معظم الأحيان كنسبة مئوية من إجمالي المبلغ.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات سعر الفائدة قصير الأجل (المدينة) الواردة في الجدول (7) تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2006-2020).

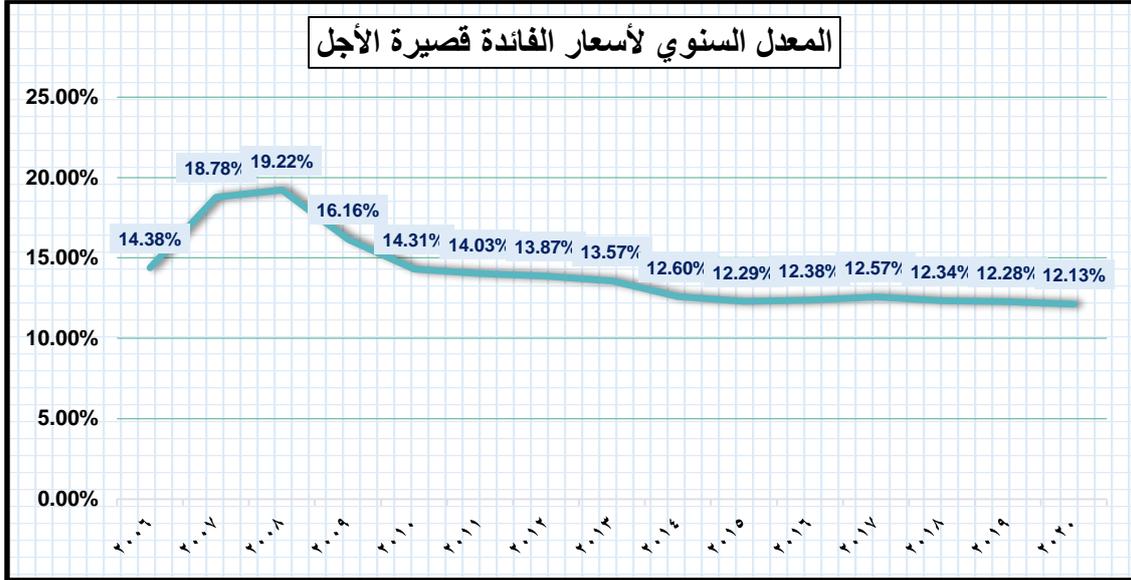
الجدول (7) المعدلات السنوية لأسعار الفائدة قصيرة الأجل للمدة (2006-2020)

السنة	سعر الفائدة قصير الأجل
2006	14.38%
2007	18.78%
2008	19.22%
2009	16.16%
2010	14.31%
2011	14.03%
2012	13.87%
2013	13.57%
2014	12.60%
2015	12.29%
2016	12.38%
2017	12.57%
2018	12.34%
2019	12.28%
2020	12.13%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2006-2020)

يتبين من خلال الجدول (7) معدل أسعار الفائدة قصيرة الأجل (المدينة) المحددة من لدن المصارف التجارية العاملة في العراق خلال المدة (2006-2020). إذ بلغ سعر الفائدة عام (2006) معدل (14.38%) ثم تلا ذلك ارتفاع ملموس عام (2007) بمعدل بلغ (18.78%)، واستمر ليصل في (2008) إلى (19.22%). لينحدر عام (2009) بمعدل ناهز (16.16%) ثم ليواصل الانكماش ليلبلغ (14.31%) عام (2010). كما شهد عام (2013-2014) هبوط أسعار الفائدة مقارنة بما مضى من الأعوام ليلبلغ (13.57%) و(12.60%) على التوالي. لينعم بعدها باستقرار ملحوظ وجلي للمدة من (2014-2020) بمعدلات تراوحت بين (12.60%-12.13%).

ويمكن توضيح المعدل السنوي لأسعار الفائدة قصيرة الأجل للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (19) الآتي:



الشكل (19) المعدل السنوي لأسعار الفائدة قصيرة الأجل

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

يستدل البحث أن أسعار الفائدة قصيرة الأجل (المدينة) كانت متذبذبة إلى مستقرة خلال المدة الممتدة من سنة (2006) ولغاية سنة (2020).

7- معدل التضخم: تمت الاستعانة بالرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، والذي يعتمد على التغير الذي يطرأ في تكلفة الحصول على طيف من الخدمات والسلع التي تجسد النمط المعتاد لاستهلاك الفرد العادي، منها: الغذاء والكساء والخدمات الطبية وغيرها.

وتجدر الإشارة إلى أن المعدلات السنوية للتضخم الواردة في الجدول (8) تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2006-2020).

الجدول (8) المعدلات السنوية للتضخم في العراق للمدة (2006-2020)

السنة	معدل التضخم
2006	53.20%
2007	30.80%
2008	2.70%
2009	-2.80%
2010	2.46%
2011	5.60%
2012	6.10%
2013	1.90%
2014	2.20%
2015	1.40%
2016	0.50%
2017	0.20%
2018	0.40%
2019	-0.20%
2020	0.60%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2006-2020)

بملاحظة الجدول (8) المذكور سلفاً، يتبين أن الاقتصاد العراقي خاض منعطفات شتى من معدلات التضخم، امتازت بالتذبذب تارة والاستقرار تارة اخرى خلال مدة الدراسة للسنوات (2006-2020). وبلغ معدل التضخم ذروته عام (2006) بمعدل (53.20%) جراء أزمة الوقود التي نشبت استجابةً لتردي الوضع الأمني والاندفاع الحاصل على محطات الوقود، مما أفضى إلى ارتفاع أسعارها في السوق السوداء الأمر الذي القي بضلاله على زيادة أسعار النقل والمواصلات وصعوبة الترحال بين المحافظات. لينخفض بعدها إلى (30.80%) عام (2007) ويُعزى ذلك إلى نجاح السياسة النقدية التي أعتمدها البنك المركزي، والتي تجلت من خلال حركة السوق النقدية وانعكست عبر ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الأجنبية وبشكل منتظم عبر استغلال أمثل من لدن البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية المتمثلة بأسعار الفائدة وسعر صرف العملة المحلية. ثم أعقب ذلك انحدار في الأعوام (2008) و (2009) بمعدلات بلغت (2.70%) و (-2.80%) على التوالي، نتيجة للآزمة المالية العالمية التي أصابت الاقتصادي العالمي وتسببت بانخفاض أسعار السلع المستوردة ومن ثم تراجع معدلات التضخم. ثم تلا ذلك نمو مضطرب في معدل التضخم بلغ ذروته عام (2012) بمعدل بلغ (6.10%) نظراً لارتفاع

أسعار أغلب فترات الرقم القياسي للأسعار نتيجة انخفاض إنتاجها محلياً والاعتماد على السلع المستوردة لسد العجز. بالخصوص، إذا كان البلد المصدر للسلع يعاني من تضخم مرتفع. ثم ليستأنف بعد ذلك الانخفاض عام (2013) بسبب انكماش معدلات نمو أسعار معظم السلع المكونة لسلة المستهلك العراقي إذ بلغ (1.90%). ثم أعقب عام (2013) استقرار نسبي في معدلات التضخم إلى أن بلغ نهاية سنة (2019) نسبة (-0.20%) متأثراً بهبوط أسعار الطاقة وتفشي جائحة كورونا. ويمكن توضيح المعدل السنوي للتضخم للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (20) أدناه:



الشكل (20) المعدل السنوي للتضخم

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (8)

يستدل البحث أن الاقتصاد العراقي مر بتحديات جسيمة صنفت بأنها (داخلية) منها ما استطاع استيعابها ومجاراتها باستخدام بعض أدوات السياسة النقدية، و (خارجية) طالته آثارها وانصاع لمقتضياتها. ويظهر ذلك بوضوح عبر التذبذب في معدلات خلال المدة الممتد من سنة (2006) ولغاية سنة (2020).

8- نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDP): يُعبر الناتج المحلي الإجمالي عن القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات المنتجة في بلد ما خلال سنة واحدة. فهو بمثابة مؤشر يستدل به عن مستوى الاقتصاد القومي ومدى نموه وتطوره نظراً لتأثيره المباشر على الدخل القومي، والذي بدوره يفضي إلى تحسين مستوى الرفاهية الاجتماعية للفرد عبر خلق المزيد من فرص العمل والمشاريع الخدمية والإنتاجية.

وتجدر الإشارة إلى أن معدلات نمو (GDP) الواردة في الجدول (9) تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2006-2020).

الجدول (9) المعدلات السنوية لـ (GDP) في العراق للمدة (2006-2020)

السنة	معدل (GDPG) بالأسعار الثابتة
2006	10.10%
2007	1.40%
2008	10.80%
2009	5.60%
2010	7.30%
2011	3.70%
2012	8.60%
2013	4.50%
2014	-3.90%
2015	-2.50%
2016	6.25%
2017	1.00%
2018	-0.01%
2019	4.40%
2020	-15.70%

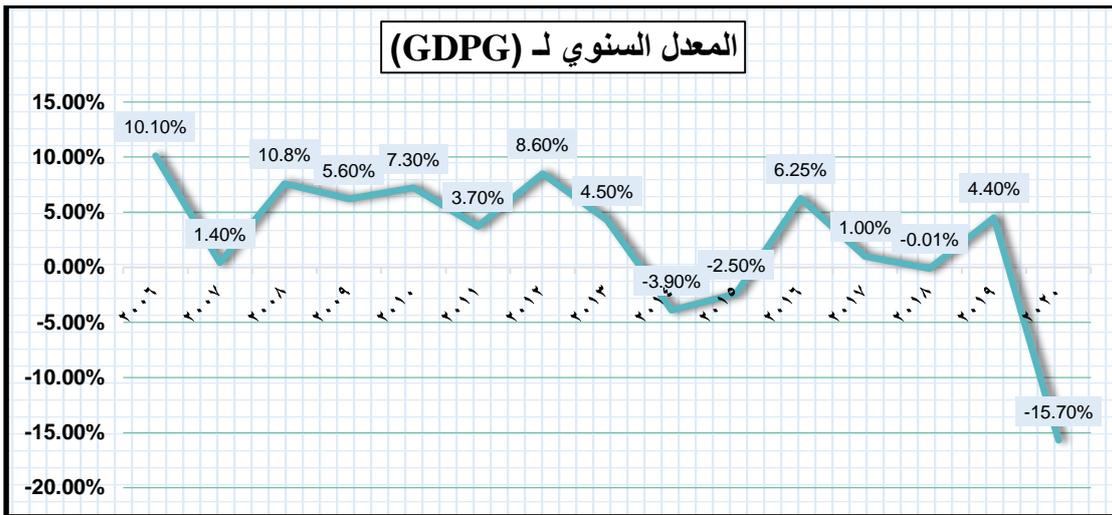
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة (2020-2006)

عند تفحص الأرقام الواردة في الجدول (9) والذي يبين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق لكل سنة خلال المدة (2020-2006)، يُستشف أن سمة التقلب تارةً والثابت النسبي تارةً أخرى طغت على معدلات النمو للناتج المحلي لسنوات الدراسة. إذ شهد عام (2006) معدل نمو بلغ (10.10%) ثم أعقبه تدني بعد ذلك ليصل إلى (1.40%) عام (2007) أثر تدهور الوضع الأمني آنذاك، والذي شملت تداعياته كافة مرافق الحياة، مما انعكس في انهيار معدلات النمو الاقتصادي وإنتاجية العمل، فضلاً عن الانهيار في منظومة الطاقة الكهربائية والتي أدت دوراً في تراجع العديد من الأنشطة. ثم ليعاود الارتفاع مجدداً عام (2008) إذ بلغ (10.80%) جراء الارتفاع أسعار النفط ذلك العام. ونظراً لأن القطاع النفطي يجسد العمود الفقري للاقتصاد العراقي، تأرجحت معدلات النمو للمدة (2013-2009) بين الارتفاع حيناً والانخفاض في أحيان أخرى نتيجة للتذبذب الذي حصل في أسعار النفط.

وفي السنوات (2015-2104) مر العراق بتحديات محفوفة بالمخاطر كادت أن تؤدي بالنظام السياسي الهش وتفتك بالسلم المجتمعي. إذ احتلت المجاميع الإرهابية (داعش) جزءاً كبيراً من أراضيه تمخض عنه تخريب البنى التحتية لهذه المناطق لاسيما في ظل وجود العديد من الحقول النفطية في ربوعها. أضف إلى الانحدار المتسارع

في أسعار النفط وما ترتب عليه من انحسار للموارد المالية مما أثرت سلباً على الناتج المحلي ليبلغ (-3.90%) و (-2.50%) على التوالي.

ثم جاءت مبادرة البنك المركزي عام (2016) بتبني مشروع تنموي بغية تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بمبلغ قدر بـ(6) ترليون دينار عبر نافذة الجهاز المصرفي العراقي بقصد توسيع القاعدة الإنتاجية وتحريك عجلة التنمية الاقتصادية. مثلما تم إطلاق ما نسبته (5%) من نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروض على إجمالي الودائع بالدينار العراقي والدولار الأمريكي مما ساهم بتوفير المزيد من السيولة للمصارف التي تعاني من عجز في التمويل، كذلك التوسع في منح القروض بالنسبة للمصارف التي لم تتعرض لمشاكل السيولة. الأمر الذي انعكس على نمو الناتج المحلي ليبلغ (6.25%)، ثم ليعقبه بعد ذلك انخفاض في معدلات النمو لسنة (2017) و(2018) قبل أن يتعافى في عام (2019) نتيجة زيادة إنتاج النفط الخام فضلاً عن انتعاش القطاعات غير النفطية لاسيما قطاع الزراعة والكهرباء والماء، بمعدل نمو بلغ (4.40%) مقارنة بالعام المنصرم. في حين شهد عام (2020) تناقصاً ملحوظاً في مستوى أداء الاقتصاد العراقي، إذ كان لجائحة كورونا وهبوط أسعار النفط العالمية ومقررات (OPEC+) الأثر الجلي في تقليص معدل النمو الذي قد انخفض إلى (-15.70%) نهاية العام. ويمكن توضيح المعدل السنوي لـ (GDPG) للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (21) أدناه:



الشكل (21) المعدل السنوي لـ (GDPG)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (9)

يستدل البحث أن تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) بين الارتفاع والانخفاض يُعزى إلى بناء موازنة الدولة العراقية على عنصر النفط وما ينطوي عليه من مخاطر تقلب الأسعار. فضلاً عن تردي الواقع الأمني للعراق والذي يعد بيئة طاردة للاستثمار مما أسهم في تراجع المشاريع الإنتاجية التي تسهم في (GDPG) على امتداد سنوات الدراسة.

ثانياً: التحليل المالي الخاص بالمتغير التابع (السيولة المصرفية والاستثمار المصرفي)

1- نسبة الرصيد النقدي (السيولة): تُتيح هذه النسبة معرفة قدرة المصرف على تلبية التزاماته المالية المترتبة عليه والواجب سدادها عند الاستحقاق. ويُعد ارتفاع نسبة الرصيد النقدي مؤشراً على تصاعد قدرة المصرف على الإيفاء بتعهداته بالموعد المقرر بناءً على (العلاقة الطردية) بين السيولة ونسبة الرصيد النقدي. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (الحسيني والدوري، 2008:97):

النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى

$$\text{نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى}}{\text{الودائع ومافي حكمها}} \times 100\%$$

الودائع ومافي حكمها

الجدول (10) نسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
126.1%	87.5%	142.2%	142.2%	126.3%	126.0%	113.1%	116.2%	102.5%	141.1%	138.8%	92.8%	124.1%	107.1%	169.4%	161.6%	المصرف الأهلي العراقي	1	
75.7%	130.2%	134.3%	97.5%	27.3%	83.2%	103.3%	81.6%	138.7%	91.5%	97.0%	39.0%	18.7%	35.4%	26.6%	31.6%	المصرف التجاري العراقي	2	
49.2%	7.0%	3.0%	5.0%	28.0%	26.0%	45.3%	15.0%	27.3%	54.5%	33.5%	62.8%	89.9%	117.0%	110.0%	113.0%	المصرف المتحد للاستثمار	3	
186.1%	210.0%	242.0%	216.0%	305.0%	274.0%	200.0%	182.0%	174.0%	86.0%	122.0%	91.0%	50.0%	26.0%	61.0%	552.0%	مصرف اشور الدولي	4	
109.1%	116.9%	114.3%	110.9%	140.9%	153.9%	135.3%	129.3%	70.3%	62.1%	74.0%	94.8%	119.6%	122.4%	108.1%	84.2%	مصرف الاستثمار العراقي	5	
66.2%	122.8%	112.8%	100.2%	86.2%	66.2%	50.2%	77.8%	77.5%	58.3%	41.2%	36.6%	29.2%	34.9%	44.5%	54.2%	مصرف الخليج التجاري	6	
104.5%	84.2%	84.5%	539.7%	86.3%	93.3%	81.9%	93.0%	73.9%	73.5%	69.7%	69.3%	73.8%	43.0%	48.9%	52.6%	مصرف الشرق الأوسط	7	
65.8%	112.0%	112.0%	97.5%	82.0%	111.0%	39.1%	25.1%	41.6%	58.7%	58.9%	50.8%	82.6%	22.0%	46.0%	48.0%	مصرف المنصور للاستثمار	8	
101.6%	140.0%	119.0%	132.0%	122.0%	108.0%	130.0%	108.0%	106.0%	81.5%	70.6%	65.3%	86.4%	84.0%	98.0%	73.0%	مصرف الموصل للتنمية	9	
72.9%	91.1%	80.9%	93.7%	92.7%	89.8%	68.0%	64.7%	68.9%	74.3%	62.2%	67.9%	68.9%	45.5%	56.0%	69.0%	مصرف بغداد	10	
170.8%	356.5%	294.2%	212.5%	213.9%	253.4%	194.3%	154.4%	162.4%	133.2%	102.3%	125.4%	61.7%	166.7%	87.5%	43.7%	مصرف سومر التجاري	11	
102.5%	132.6%	130.8%	158.8%	119.1%	125.9%	105.5%	95.2%	94.8%	83.1%	79.1%	72.3%	73.2%	73.1%	77.8%	116.6%	المتوسط العام		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

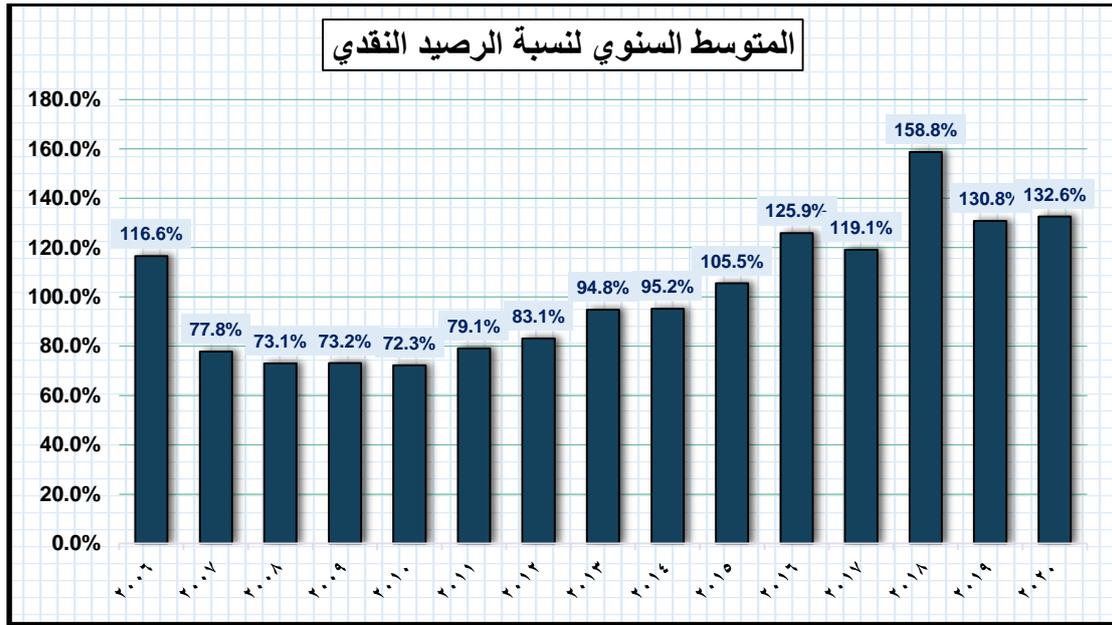
تعكس مُعطيات الجدول (10) المذكور أنفاً صورة عن التطور في مستويات السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). ويمكن بواسطتها معرفة نسبة السيولة لكل مصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي للسيولة والذي يُبين وضع السيولة لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المقاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (102.5%)، يتضح إن (5) مصارف تجاوزت المعدل العام وهي كل من (المصرف الأهلي العراقي، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف سومر التجاري)، في حين لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام وكانت كل من (المصرف التجاري العراقي، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الخليج التجاري، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية، مصرف بغداد).

وقد ظفر مصرف اشور الدولي بأعلى معدل لنسبة الرصيد النقدي من بين كافة المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (186.1%). ويمكن ملاحظة ذلك أثناء تحقيق المصرف معدلات عالية من السيولة بشكل عام على مستوى السنة الواحدة والتي بلغت ذروتها عام (2006) بنسبة تخطت كل النسب طوال مدة الدراسة إذ بلغت (552%). ثم تلاه مصرف سومر التجاري بنسبة (170.8%) ثم المصرف الأهلي العراقي بنسبة (126.1%). وبذلك، يمكن القول بأن مصرف اشور الدولي كان الأكثر كفاءة في تحقيق السيولة والأوفر حظاً في كسب ثقة الزبائن والأكثر قدرة على مواجهة التزاماته وتلبية طلبات زبائنه في الموعد المحدد، إذ احتفظ برصيد نقدي يُمكنه من تغطية مُعظم التزاماته المستحقة.

في حين أحرز المصرف المتحد للاستثمار أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (49.2%). ويمكن ملاحظة ذلك عبر الانحدار المستمر لنسب سيولة المصرف على امتداد مدة الدراسة إلى أن بلغت أدنى نسبة (3%) في عام (2019). ثم تلاه مصرف المنصور للاستثمار بنسبة (65.8%) ثم مصرف الخليج التجاري بنسبة (66.2%). وبذلك، يمكن القول بأن المصرف المتحد للاستثمار كان الأقل كفاءة في مواجهة التزاماته، والأكثر احتمالية في تعرضه لمخاطر السيولة قياساً بالمصارف الاخرى.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يتضح أن هنالك (7) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام، وكانت (2018) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة الرصيد النقدي إذ بلغ (158.8%). في حين لم تتعد (8) سنوات المعدل العام (المعياري) وكانت سنة (2010) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (72.3%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لنسبة الرصيد النقدي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (22) الاتي:



الشكل (22) المتوسط السنوي لنسبة الرصيد النقدي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (10)

يستدل البحث أن المصارف عينة الدراسة كانت متفاوتة فيما بينها في تحقيق نسبة الرصيد النقدي (السيولة) ولكل سنة من سنوات الدراسة. لاسيما، مصرف أشور الدولي الذي انفرد بعيداً عن باقي المصارف في تأمين السيولة الكافية لمواجهة التزاماته، غير أن ذلك ينبغي ألا يتم على حساب تضاول استثمارات المصرف وانحسار الأرباح. وبالمقابل، تضاءت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في المصرف المتحد للاستثمار الذي نال أدنى مستوى رصيد نقدي. الأمر الذي قد يفضي إلى تدني مستوى الأمان لدى المصرف والذي يعد من الأهداف الرئيسية إلى جانب السيولة التي يستوجب على المصرف المؤامة بينها تجنباً للمخاطر التي من المرجح أن تحدث.

2- نسبة الاستثمار المصرفي: يمكن من خلالها معرفة نسبة الائتمان النقدي الممنوح من لدن المصرف إلى إجمالي الموجودات التي يحوزها المصرف. إذ يشير ارتفاعها إلى زيادة رغبة المصرف في توظيف موارده المالية في الفرص الاستثمارية المتاحة. وينطوي الائتمان النقدي على الاستثمار في القروض والسلف والأوراق المالية. ويتم حسابها على وفق المعادلة الآتية (فارس وآخرون، 2020:103):

$$\text{نسبة الاستثمار المصرفي} = \frac{\text{الائتمان النقدي}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100\%$$

الجدول (11) نسبة الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المتوسط	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	السنة	المصارف	ت
23.5%	35.6%	26.7%	14.6%	22.7%	21.8%	34.4%	26.9%	21.4%	20.5%	27.9%	34.4%	19.8%	14.8%	14.1%	16.5%		المصرف الأهلي العراقي	1
3.6%	3.3%	2.7%	2.8%	2.4%	2.5%	2.2%	1.6%	1.2%	0.8%	0.3%	0.2%	3.2%	5.0%	11.0%	15.6%		المصرف التجاري العراقي	2
42.6%	17.4%	42.3%	66.8%	64.2%	62.4%	55.8%	70.2%	71.1%	54.8%	43.7%	50.5%	25.0%	2.0%	5.4%	8.2%		المصرف المتحد للاستثمار	3
41.4%	5.9%	4.2%	1.8%	3.5%	5.3%	2.7%	19.5%	93.2%	93.5%	91.8%	94.9%	95.6%	95.9%	5.0%	8.4%		مصرف اشور الدولي	4
27.2%	25.1%	28.5%	24.0%	21.3%	20.8%	25.4%	29.6%	46.9%	47.7%	38.5%	33.5%	13.3%	8.3%	18.6%	27.1%		مصرف الاستثمار العراقي	5
33.3%	27.9%	29.1%	32.5%	36.8%	37.5%	38.3%	35.3%	36.7%	50.5%	24.8%	16.9%	14.1%	88.4%	11.1%	20.1%		مصرف الخليج التجاري	6
17.1%	13.9%	14.8%	12.2%	13.4%	17.7%	26.5%	27.5%	27.0%	24.2%	28.6%	24.6%	11.4%	2.9%	4.6%	7.3%		مصرف الشرق الأوسط	7
10.0%	8.1%	7.5%	7.3%	8.9%	10.4%	10.2%	11.6%	11.4%	17.2%	24.2%	20.2%	9.5%	2.7%	0.8%	0.2%		مصرف المنصور للاستثمار	8
31.7%	23.7%	29.0%	28.1%	43.4%	43.1%	42.9%	47.4%	27.4%	42.8%	32.5%	28.7%	31.9%	12.8%	16.4%	25.4%		مصرف الموصل للتنمية	9
13.7%	10.3%	13.6%	15.0%	13.8%	16.7%	15.4%	12.5%	12.4%	11.3%	17.1%	18.8%	9.9%	8.7%	16.0%	14.7%		مصرف بغداد	10
30.6%	14.4%	22.3%	19.8%	24.6%	31.0%	31.6%	34.0%	33.9%	27.6%	44.9%	40.8%	49.5%	21.6%	25.1%	38.2%		مصرف سومر التجاري	11
25.0%	16.9%	20.1%	20.4%	23.2%	24.5%	26.0%	28.7%	34.8%	35.5%	34.0%	33.0%	25.7%	23.9%	11.6%	16.5%		المتوسط العام	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

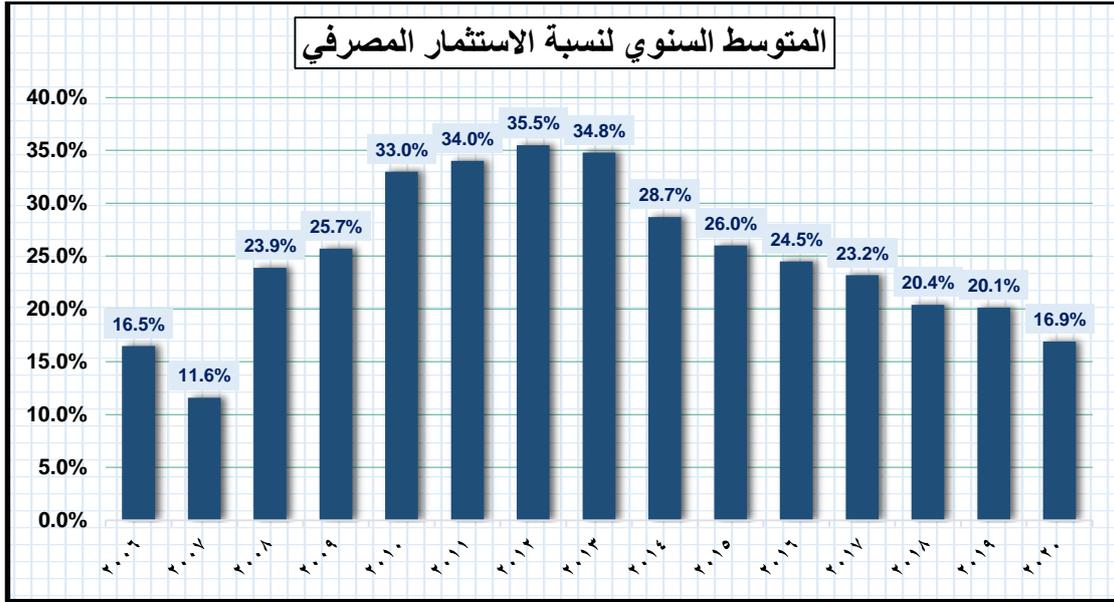
يتضح من الجدول (11) المتقدم ذكره نسبة الاستثمار المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة خلال المدة (2006-2020). إذ يتسنى بواسطته معرفة نسبة الاستثمار المصرفي لكل المصرف على امتداد مدة الدراسة، إلى جانب المتوسطات الحسابية لكل المصارف البالغ عددها (11) مصرفاً. كذلك، يظهر من خلال الجدول المتوسط السنوي للاستثمار المصرفي والذي يعبر عن وضعه لكل سنة من سنوات الدراسة. فضلاً عن المعدل العام (المعياري) والذي يُعتمد كمعدل يتم بواسطته المقاضلة بين المصرف.

وعند مقارنة المتوسطات الحسابية للمصارف التجارية عينة الدراسة مع المعدل العام (المعياري) والذي بلغ (25%)، يتضح إن (6) مصارف كانت قد تخطت المعدل العام وهي كل من (مصرف الموصل للتنمية، مصرف الخليج التجاري، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف اشور الدولي، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف سومر التجاري). في حين لم تحقق المصارف الاخرى المقدار الذي حققه المعدل العام وكانت كل من (المصرف التجاري العراقي، مصرف المنصور للاستثمار، مصرف بغداد، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الشرق الأوسط).

وقد بلغ المصرف المتحد للاستثمار أعلى معدل لنسبة الاستثمار المصرفي من بين كافة المصارف عينة الدراسة بمتوسط بلغ (42.6%). ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تحقيق المصرف نمواً مستمراً تارةً ومتذبذب تارةً اخرى على امتداد مدة الدراسة، غير أن ذلك لم يعرقل أحراره المعدل الأعلى قياساً بباقي المصارف. ثم تلاه مصرف اشور الدولي ومصرف الخليج التجاري بنسبٍ قد بلغت (41.4%) و(33.3%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن المصرف المتحد للاستثمار كان الأعلى منحاً للانتماء النقدي من بين باقي المصارف التي شملتهم الدراسة.

في حين حقق المصرف التجاري العراقي أدنى متوسط حسابي من بين كافة المصارف عينة الدراسة إذ بلغ (3.6%). ويمكن ملاحظة ذلك عبر إبقاء المصرف على نسبٍ متدنية من الاستثمارات امتدت طوال مدة الدراسة، إذ بلغ أقصاها عام (2006) بنسبة بلغت (15.6%). ثم أعقبه مصرف المنصور للاستثمار ومصرف بغداد بنسبٍ قد بلغت (10%) و(13.7%) على التوالي. وبذلك، يمكن القول بأن المصرف التجاري العراقي كان الأكثر تحاشياً في استثمار موارده المالية وسوقها باتجاه الاستثمار في الفرص المتاحة مقارنة بالمصارف الاخرى.

وعند مقارنة المعدل السنوي للمصارف مع المعدل العام (المعياري) يتبين أن هنالك (7) سنوات حققت متوسطاً حسابياً أعلى من المعدل العام، وكانت (2012) هي أعلى سنة حققت معدلاً سنوياً لنسبة الاستثمار المصرفي (35.5%). في حين لم تتعد (8) سنة المعدل العام (المعياري)، كما كانت سنة (2007) هي الأقل من بين سنوات الدراسة للمدة (2006-2020) إذ بلغ المتوسط السنوي (11.6%). ويمكن توضيح المتوسط السنوي لنسبة الاستثمار المصرفي للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) من خلال الشكل البياني (23) الاتي:



الشكل (23) المتوسط السنوي لنسبة الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (11)

يستدلّ البحث إن المصارف عيّنة الدراسة كانت متباينة فيما بينها في تحقيق نسبة الاستثمار المصرفي ولكل سنة من سنوات الدراسة. بالخصوص، المصرف المتحد للاستثمار الذي حظي بأحراز المعدل الأعلى من بين باقي المصارف. غير أن ذلك ينبغي ألا يتم على حساب انخفاض مستوى السيولة وما يترتب عليه من مخاطر لا يُحمد عُقباها. لاسيما، إن المصرف المتحد للاستثمار كان قد حقق أدنى نسبة رصيد نقدي (السيولة) كما ورد في الجدول (10). في حين، انخرقت بعض مصارف عينة الدراسة كثيراً عن المعدل (العام) كما هو الحال في المصرف التجاري العراقي الذي نال أدنى معدل استثمار حققه مصرف قياساً بالمصارف الاخرى. الأمر الذي قد ينعكس سلباً على القيمة السوقية لأسهم المصرف، إذ أن انخفاض نسبة الاستثمار لدى المصرف يعد مؤشراً حيويّاً على تضاول الأرباح التي يجنيها، الهدف الذي تكافح الإدارة لبلوغه (الربحية) ويسعى إليه حملة الأسهم.

المبحث الثاني

الانموذج القياسي للدراسة واختبار الفرضيات

توطئة

يتضمن المبحث قياس وتحليل النتائج واستكشاف أثر محددات السيولة في كل من السيولة والاستثمار المصرفيين من خلال استخدام انموذج الانحدار الذي يجمع بين السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية Panel Data. والجدير بالذكر، تم تنفيذ العديد من الاختبارات التشخيصية واختبار كل من Lagrange و Hausman قبل إجراء الانحدار الخطي المتعدد ليتسنى للباحث التأكد من خلو البيانات وانموذجي الدراسة من المشاكل الإحصائية فضلاً عن اختيار الانموذج المناسب للتحليل.

أولاً: الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

لضمان جودة البيانات وقبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد، هناك العديد من الافتراضات الرئيسية المرتبطة بتحليل الانحدار المتعدد يجب استيفاءها لضمان انموذج تكون فيه الأخطاء الفعلية في التنبؤ نتيجة للغيب الحقيقي للارتباط بين المتغيرات وليس بسبب بعض خصائص البيانات التي لم يتم استيعابها بواسطة إجراء الانحدار. وتمثلت الاختبارات المرتبطة بالافتراضات بالآتي:

1- اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

قبل الشروع في إجراء تحليل الانحدار المتعدد ينبغي أولاً التحقق من اختبار خضوع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normality Test)، لما ينطوي عليه هذا الاختبار من أهمية في تحديد نوع الاختبار الإحصائي الذي سيجري اعتماده لاختبار فرضيات الدراسة. كذلك، أن التوزيع الطبيعي هو الافتراض الأساسي في تحليل الانحدار المتعدد، والذي يشير إلى شكل التوزيع للسلسلة المتبقية. ويمكن التحقق من الحالة الطبيعية للمتبقّي بطرق متعددة منها: استخدام الرسم البياني مع مخطط الوضع الطبيعي واختبار Kolmogorov smironov والالتواء والتفطح.

في هذه الدراسة تم إجراء اختبار (Jarque-Bera) للتحقق من التوزيع الطبيعي لبقايا كل انموذج. ويوضح الجدول (12) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي:

الجدول (12) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera)

Normality Test		
Prob.	قيمة (Jarque-Bera)	الانموذج
0.071	5.268	انموذج السيولة المصرفية
0.899	0.654	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تُبين النتائج الواردة في الجدول (12) أن بقايا الانحدار الأساسي لكلا الانموذجين يتم توزيعها بشكل طبيعي، نظراً للقيمة الاحتمالية العالية لإحصاءات اختبار Jarque-Bera (أكبر من 5%).

٢- اختبار التعدد الخطي Multicollinearity Test

تمثل هذه الخاصية في نماذج الانحدار الخطي المتعدد حالة غير محبذة بالنسبة للمتغيرات المفسرة بحكم إنها تشكل نوعاً من تكرار المعلومة، ويستحسن تقليل عددها بسحب متغيرات من قائمة المتغيرات المفسرة. بعبارة أخرى، تؤثر المتغيرات المتداخلة سلبياً على بعضها البعض (تزعج بعضها البعض إحصائياً) داخل الانموذج مما يستوجب تبني استراتيجية لإقصاء بعضها من الانموذج.

في هذه الدراسة تم إجراء اختبار عامل تضخم التباين (VIF) للتحقيق في وجود التعدد الخطي بين المتغيرات. ويوضح الجدول (13) نتائج اختبار التداخل الخطي المتعدد:

الجدول (13) نتائج اختبار التعدد الخطي (Multicollinearity Test)

Multicollinearity Test	
المتغيرات	قيمة (VIF)
BS	2.2925
ROA	1.2618
CAR	1.2112
NPLS	1.2296
LG	1.0205
INR-SH	1.0750
INFG	1.5709
GDPG	1.9864

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تفصح نتائج الجدول (13) أن قيم VIF تراوحت بين (1.0205-2.2925) الأمر الذي يشير إلى أن جميع قيم VIF كانت أقل من 10. وبذلك، يمكن القول بأن المتغيرات المفسرة للدراسة تخلو من مشكلة التعدد الخطي.

٣- اختبار الخطية Linearity Test

يفترض انموذج تحليل الانحدار المتعدد وجود علاقة خطية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة. وتصنف العلاقة بأنها خطية إذا كان الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة أكبر من الانحراف المعياري لقيمة البواقي (Residuals). ويوضح الجدول (14) نتائج اختبار الخطية:

الجدول (14) نتائج اختبار الخطية (Linearity Test)

Linearity Test			
الملاحظة	الانحراف المعياري لقيمة البواقي	قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة	الانموذج
خطية	0.087	0.123	انموذج السيولة المصرفية
خطية	0.897	1.943	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تُظهر نتائج الجدول (14) أن قيمة الانحراف المعياري للمتغيرات التابعة وللانموذجين كانت (أكبر من الانحراف المعياري لقيمة البواقي). وبذلك، يمكن القول بأن هنالك علاقة خطية لانموذج السيولة وانموذج الاستثمار المصرفي.

٤- اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation Test

تُعد مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية من أهم مشاكل الانموذج القياسي. ففي حالة كون الانموذج يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي ستكون نتيجة تقدير الانموذج مظلمة ومزيفة وتجافي الحقيقة ولا يمكن الركون إليها في اتخاذ القرار الاقتصادي. وعليه، سيكون الانموذج المقدر لا يمثل العلاقة المدروسة للظاهرة أو المشكلة الاقتصادية.

في هذه الدراسة تم إجراء اختبار بورش بيكان للارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM) للتحقق من خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي ما بين المتبقيات العشوائية. ويوضح الجدول (15) نتائج اختبار الارتباط الذاتي:

الجدول (15) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation Test)

Autocorrelation Test		
F-statistic	Obs.*R-squared	الانموذج
1.099 P(0.357)	22.958 P(0.290)	انموذج السيولة المصرفية
0.938 P(0.563)	30.132 P(0.458)	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تشير المعطيات الواردة في الجدول (15) إلى أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي قد بلغت (0.357) و (0.563) على التوالي، ومن ثمّ فهي أكبر من 5%. وبذلك، يمكن القول بانعدام مشكلة الارتباط الذاتي بين المتبقيات العشوائية وللانموذجين. والذي بدوره يعزز من إمكانية اعتماد نتائج الانموذجين في التنبؤ والتحليل ورسم السياسات.

٥- اختبار ثبات تجانس التباين Heteroscedasticity Test

يُعد ثبات تجانس التباين من الشروط الأساسية للانحدار الخطي المتعدد من أجل الوصول إلى الدقة في تقدير معالم الانموذج. إذ يُفترض أن القيم المتبقية في الانحدار المتعدد هي متجانسة (انتشار متساوٍ أو تباين متساوٍ). وتظهر المرونة غير المتجانسة مع أي زيادة أو نقصان في التباين والذي يفضي إلى مشاكل في الاستدلال الإحصائي.

في هذه الدراسة تم إجراء اختبار تجانس التباين الأبيض (Heteroscedasticity White Test) لاختبار التغيرات. ويوضح الجدول (16) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين:

الجدول (16) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين (Heteroscedasticity Test)

Heteroscedasticity Test		
F-statistic	Obs.*R-squared	الانموذج
1.063 P(0.387)	46.297 P(0.377)	انموذج السيولة المصرفية
0.695 P(0.675)	4.964 P(0.664)	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (16) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي قد بلغت (0.387) و (0.675) على التوالي ومن ثمّ فهي أكبر من 5%. وبذلك، يمكن القول إن انموذجي الدراسة يخلوان من مشكلة تجانس التباين لقيمة البواقي.

ثانياً: علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة The Correlation Between the Study Variables

قبل تقدير انموذج الانحدار المتعدد للدراسة يتحتم دراسة علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة، وعلى وجه الخصوص المتغيرات المستقلة (Independent Variables) بهدف معرفة فيما إذا كان هناك مشكلة التعدد الخطي (Multicollinearity)، إذ يبين هذا الاختبار قوة واتجاه الارتباط بين المتغيرات. فمن خلال قوة الارتباط بين المتغيرات التابعة يمكن الاستدلال فيما إذا كان هناك مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة. فإذا كان معامل الارتباط (يساوي أو أكبر من 0.8) فإن ذلك يشير إلى وجود مشكلة التعدد الخطي. ولتلافي ذلك، ينبغي إسقاط أحد المتغيرات من الدراسة.

في هذه الدراسة تم إجراء اختبار ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لاختبار علاقة الارتباط بين متغيرات الدراسة. ويوضح الجدول (17) والجدول (18) نتائج اختبار علاقات الارتباط بين متغيرات الدراسة لانموذج السيولة المصرفية والاستثمار المصرفي على التوالي:

الجدول (17) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لانموذج السيولة المصرفية

	LIQ	CAR	BS	LG	ROA	NPLS	INR-SH	INF	GDPG
LQ	1								
CAR	0.479	1							
BS	0.667	-0.185	1						
LG	-0.816	-0.160	0.649	1					
ROA	-0.093	0.397	0.130	0.045	1				
NPLS	-0.849	-0.348	0.628	0.799	0.014	1			
INR-SH	0.899	0.313	-0.687	-0.815	-0.088	-0.813	1		
INF	0.056	0.001	0.112	-0.006	0.107	0.002	0.020	1	
GDPG	-0.006	-0.056	0.085	0.029	0.041	0.034	0.021	-0.014	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

إذ إن:

LQ: السيولة المصرفية. BS: حجم المصرف. ROA: العائد على الموجودات. CAR: كفاية رأس المال.
NPLS: القروض المتعثرة. LG: نمو القروض. INR-SH: سعر الفائدة قصير الأجل. INF: معدل التضخم.
GDPG: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

يتضح من الجدول (17) بأن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.8. وبذلك، يمكن القول إن انموذج الدراسة يخلو من مشكلة التعدد الخطي.

الجدول (18) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Matrix) لانموذج الاستثمار

المصرفي

	IB	CAR	LG	NPLS	ROA	INR-SH	INF	BS
IB	1							
CAR	0.057	1						
LG	0.465	-0.160	1					
NPLS	0.455	-0.348	0.799	1				
ROA	0.271	0.397	0.045	0.014	1			
INR-SH	-0.440	0.313	-0.815	-0.813	-0.088	1		
INF	0.129	0.001	-0.006	0.002	0.107	0.020	1	
BS	0.350	-0.185	0.649	0.628	0.130	-0.687	0.112	1

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

إذ إن:

IB: الاستثمار المصرفي. **BS:** حجم المصرف. **ROA:** العائد على الموجودات. **CAR:** كفاية رأس المال. **NPLS:** القروض المتعثرة. **LG:** نمو القروض. **INR-SH:** سعر الفائدة قصير الأجل. **INF:** معدل التضخم. وتجدر الإشارة إلى استبعاد المتغيرات التي ليس لها تأثير معنوي على السيولة (**GDPG**) من انموذج الاستثمار المصرفي.

يتضح من الجدول (18) أعلاه بأن قيمة معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة أقل من 0.8. وبذلك، يمكن القول إن انموذج الدراسة يخلو من مشكلة التعدد الخطي.

ثالثاً: تقدير العلاقة بين محددات السيولة والاستثمار المصرفي

Estimating the Relationship Between the Determinants of Liquidity and Banking Investment

لكي يتسنى التحقق من فرضيات الدراسة ينبغي اختبار وتحليل تلك الفرضيات. لذا، تم قياس أثر المتغيرات المستقلة (نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي) على المتغيرين المعتمدين (نسبة السيولة المصرفية، نسبة الاستثمار المصرفي). وبقصد الحصول على أفضل النتائج جرى استخدام أسلوب الانحدار المتضمن أسلوب الجمع بين بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية أو ما يصطلح عليه في الاقتصاد القياسي (Panel Data). وتصف البيانات المقطعية سلوك الوحدات المقطعية عند مدة زمنية واحدة، في حين تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال مدة زمنية معينة. وعليه، فإن انموذج دمج البيانات هو لدمج البيانات الزمنية مع المقطعية في آن واحد. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (Panel Data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة وتنوعاً، وأقل ارتباطاً بين المتغيرات، وعدداً كبيراً من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملحوظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية.

الانموذج الأساسي للبيانات الجدولية Panel Data

$$Y_{it} = \beta X_{it} + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (1)$$

إذ تمثل:

Y : المتغير التابع. **i** : الوحدة. **t** : الزمن. **X** : المتغيرات المستقلة. ε : مصطلح الخطأ العشوائي في هذه المعادلة إذ تبدو مستقلة لكل من الوحدات i ، والزمن t . β : معاملات المتغيرات التفسيرية.

وتنقسم نماذج Panel Data إلى ثلاثة أنواع رئيسة تتمثل بالآتي:

1- انموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS Model): يعد هذا النموذج من أبسط أنواع السلاسل الزمنية المقطعية ويقوم على افتراض ثبات جميع معاملات النموذج $(\alpha, \beta X)$ عبر الزمن (يهمل أي تأثير للزمن).

2- انموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model): يتصف بأن له ميول ثابتة عبر الزمن (βX) ، أما الحد الثابت (α) مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، إذ يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار والتي تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى.

3- انموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model): يلتقي مع انموذج التأثيرات الثابتة من حيث أن الميل ثابت عبر الزمن (βX) ويتقاطع معه بأن الحد الثابت (α) عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافاً إليها الحد العشوائي ε_{it} .

واستخدمت هذه الدراسة اختبار (Hausman) واختبار (Lagrange) لتحديد الانموذج الملائم (انموذج الانحدار التجميعي أو انموذج التأثيرات الثابتة أو انموذج التأثيرات العشوائية).

وتحاول هذه الدراسة بيان تأثير محددات السيولة على السيولة والاستثمار المصرفيين لعينة تضمنت (11) مصرفاً مدرج في سوق العراق للأوراق المالية خلال المدة (2006-2020) واستخدمت الانموذج القياسي الاتي:

$$LQ_{it} = \alpha_i + \beta_1 BS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 CAR_{it} + \beta_4 NPLS_{it} + \beta_5 LG_{it} + \beta_6 INR - SH_t + \beta_7 INF_t + \beta_8 GDPG_t + \varepsilon_{it} \dots (2)$$

$$IB_{it} = \alpha_i + \beta_1 BS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 CAR_{it} + \beta_4 NPLS_{it} + \beta_5 LG_{it} + \beta_6 INR - SH_t + \beta_7 INF_t + \varepsilon_{it} \dots (3)$$

إذ إن:

LQ: السيولة المصرفية. **IB**: الاستثمار المصرفي. **BS**: حجم المصرف. **ROA**: العائد على الموجودات.
CAR: كفاية رأس المال. **NPLS**: القروض المتعثرة. **LG**: نمو القروض. **INR-SH**: سعر الفائدة قصير الأجل. **INF**: معدل التضخم. **GDPG**: نمو الناتج المحلي الإجمالي.

في حين تشير الرموز **i**: المصرف. **t**: الزمن. **αi**: التأثير الفردي الذي يمكن فصله إلى التأثير الفردي لكل مصرف. **β1, β2, β3, β4, β5, β6, β7, β8**: معاملات المتغيرات العشوائية. ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

رابعاً: نتائج تحليل الانحدار المتعدد Results of Multiple Regression Analysis

قبل الشروع في تبيان علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ينبغي أولاً المفاضلة بين انموذج الانحدار التجميعي (PRM) وانموذج التأثيرات الثابتة (FEM) وانموذج التأثيرات العشوائية (REM) لاختيار الانموذج الأفضل الذي يتلاءم مع طبيعة بيانات الدراسة. وللتحقيق ذلك، تمت الاستعانة باختبار Lagrange واختبار Hausman وعلى النحو الآتي:

أ-اختبار (Lagrange Test)

يهدف اختيار الانموذج الملائم لتمثيل العلاقة المدروسة يلزم المفاضلة بين انموذج الانحدار التجميعي من جهة وانموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية من جهة أخرى، وبحسب الفرضيات الآتية:

H0: انموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model) هو الملائم.

H1: انموذج التأثير الثابت أو العشوائي (Fixed or Random Effect Model) هو الملائم.

فإذا كانت قيمة p-Both أقل من 5% فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1). ومن ثمَّ فإن F-REM هو الانموذج المناسب . بينما، إذا كانت قيمة p-value أكبر من 5% فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H0). ومن ثمَّ فإن PRM هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (19) نتائج اختبار Lagrange لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي:

الجدول (19) نتائج اختبار (Lagrange Test)

Lagrange Multiplier Test				
Breusch-Pagan				
الانموذج المناسب	Both	Time	Cross-section	الانموذج
انموذج التأثير الثابت أو العشوائي Fixed or Random Effect Model	44.206 P(0.000)	0.126 p(-0.722)	44.079 P(0.000)	انموذج السيولة المصرفية
انموذج التأثير الثابت أو العشوائي Fixed or Random Effect Model	394.4444 P(0.0000)	3.499170 p(0.0614)	390.9452 p(0.0000)	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (19) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي قد بلغت (0.000) و (0.0000) على التوالي ومن ثمَّ فهي أقل من 5%. وعليه، رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1). وبذلك، يكون انموذج التأثير الثابت أو العشوائي (Fixed or Random Effect Model) هو الانموذج الملائم لتقدير انموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي.

ب-اختبار (Hausman Test)

بناء على نتائج اختبار Lagrange الواردة في الجدول (19) سيتم المفاضلة بين انموذج التأثيرات الثابتة وانموذج التأثيرات العشوائية وفقاً للفرضيات الآتية:

H0: انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الملائم.

H1: انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) هو الملائم.

فإذا كانت قيمة p-value أقل من 5% فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1). وبذلك، يكون FEM هو الانموذج المناسب. بينما، إذا كانت قيمة p-value أكبر من 5% فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H0). ومن ثمَّ فإن REM هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (20) نتائج اختبار هوسمان لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي:

الجدول (20) نتائج اختبار (Hausman Test)

Hausman Test				
الانموذج المناسب	Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	الانموذج
انموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model	0.0000	8	71.1445	انموذج السيولة المصرفية
انموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model	0.0030	7	21.6167	انموذج الاستثمار المصرفي

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (20) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لانموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي قد بلغت (0.0000) و (0.0030) على التوالي ومن ثمَّ فهي أقل من 5%. وعليه، رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1). وبذلك، يكون انموذج التأثير الثابت (**Fixed Effect Model**) هو الانموذج الملائم لتقدير انموذج السيولة المصرفية وانموذج الاستثمار المصرفي.

1- الانحدار الخطي المتعدد لانموذج السيولة المصرفية

يعرض الجدول (21) نتيجة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام تحليل البيانات الجدولية ذات التأثير الثابت (Fixed Effect) لتأثير محددات السيولة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

الجدول (21) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لانموذج السيولة المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS	1.102	0.580	1.900	0.059
CAR	17.385	2.904	5.987	0.000
NPLS	-0.091	0.023	-3.952	0.000
ROA	-0.345	0.132	-2.611	0.010
INR-SH	5.721	0.648	8.829	0.000
LG	-1.264	0.313	-4.034	0.000
INF	1.342	0.748	1.795	0.075
GDPG	-0.626	0.679	-0.923	0.357
C	23.618	7.196	3.282	0.001
R-squared	0.904			
F-statistic	180.0			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

معادلة الانحدار المتعدد لانموذج السيولة المصرفية وفقاً لنتائج الجدول (21) هي كما يلي:

$$LQ = 23.618 + 1.102(BS) + 17.385(CAR) - 0.091(NPLS) - 0.345(ROA) + 5.721(INR-SH) - 1.264(LG) + 1.342(INF) - 0.626(GDPG)$$

تُظهر نتائج الجدول (21) أن Prob F معنوية، والتي تبين المعنوية الإجمالية للانموذج. كذلك، يوضح R-squared للانموذج أن (90.4%) من التغيرات التي تطرأ على السيولة يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى لم يشملها الانموذج.

أيضاً يلاحظ من الجدول (21) أن حجم المصرف (BS)، كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة السداد (NPLS)، العائد على الموجودات (ROA)، سعر الفائدة قصير الأجل (INR-SH)، نمو القروض (LG)،

ومعدل التضخم (INF) قد أظهرت تأثيراً معنوي عند نسبة (10%)، بينما، كانت نسبة معنوية نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) أكبر من (10%) ومن ثم لم تظهر تأثيراً مهماً في السيولة المصرفية.

وتشير العلامة الموجبة لقيمة بيتا بالنسبة لحجم المصرف، كفاية رأس المال، سعر الفائدة قصير الأجل، ومعدل التضخم إلى أن زيادة هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة بمقدار (1.102) وحدة، (17.385) وحدة، (5.721) وحدة، (1.342) وحدة على التوالي. في حين تدل العلامة السالبة لقيمة بيتا بالنسبة للقروض المتعثرة، العائد على الموجودات، نمو القروض، نمو الناتج المحلي الإجمالي على أن الزيادة في هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة ستعكس على تدني مستوى السيولة بمقدار (-0.091) وحدة، (-0.345) وحدة، (-1.264) وحدة، (-0.626) وحدة على التوالي.

2- الانحدار الخطي المتعدد لانموذج الاستثمار المصرفي

يعرض الجدول (22) نتيجة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام تحليل البيانات الجدولية ذات التأثير الثابت (Fixed Effect) لتأثير محددات السيولة في الاستثمار المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة.

الجدول (22) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لانموذج الاستثمار المصرفي

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS	-0.054	0.133	-0.404	0.687
CAR	1.153	0.665	1.733	0.085
LG	0.098	0.072	1.360	0.176
NPLS	0.012	0.005	2.217	0.028
ROA	0.073	0.030	2.413	0.017
INR-SH	-0.123	0.147	-0.835	0.405
INF	0.297	0.172	1.724	0.087
C	9.143	1.586	5.765	0.000
R-squared	0.326			
F-statistic	10.65			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

معادلة الانحدار المتعدد لانموذج الاستثمار المصرفي وفقاً لنتائج الجدول (22) هي كما يلي:

$$IB = 9.143 - 0.054 (BS) + 1.153 (CAR) + 0.098(LG) + 0.012 (NPLS) + 0.073 (ROA) - 0.123 (INR-SH) + 0.297 (INF)$$

تُظهر نتائج الجدول (22) أن Prob F معنوية، والتي تبين المعنوية الإجمالية للانموذج. كذلك، يوضح R-squared للانموذج أن (32.6%) من التغيرات التي تطرأ على الاستثمار المصرفي يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى لم يشملها الانموذج.

أيضاً يلاحظ من الجدول (22) أن نسبة كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة السداد (NPLS)، العائد على الموجودات (ROA)، ومعدل التضخم (INF) أظهرت تأثيراً معنوي عند نسبة (10%)، بينما، كانت نسبة معنوية حجم المصرف (BS)، نمو القروض (LG)، وسعر الفائدة قصير الأجل (INR-SH) أكبر من (10%) ومن ثم لم تظهر تأثيراً مهماً في الاستثمار المصرفي. وتجدر الإشارة إلى استبعاد المتغيرات التي لم تُظهر تأثيراً معنوياً على السيولة (GDPG) من انموذج الاستثمار المصرفي.

وتشير العلامة الموجبة لقيمة بيتا بالنسبة لكفاية رأس المال، نمو القروض، القروض المتعثرة، العائد على الموجودات، ومعدل التضخم إلى أن زيادة هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى نمو الاستثمار المصرفي بمقدار (1.153) وحدة، (0.098) وحدة، (0.012) وحدة، (0.073) وحدة، (0.297) على التوالي. في حين تدل العلامة السالبة لقيمة بيتا بالنسبة لحجم المصرف، وسعر الفائدة قصير الأجل على أن الزيادة في هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة ستعكس على انكماش نسبة الاستثمار المصرفي بمقدار (-0.054) وحدة، (-0.123) وحدة على التوالي.

Discussions of the Findings and Hypotheses Test

خامساً: مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

١- محددات السيولة المصرفية وتأثيرها في السيولة المصرفية

أ-حجم المصرف والسيولة

أ- تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة أن حجم المصرف يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.102) وبدلالة معنوية (0.059) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى وجهة النظر التي فحواها إنَّ نمو حجم المصرف يفضي إلى زيادة فروعه المصرفية الأمر الذي يقتضي الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة. إذ تجنح المصارف التي تروم التوسع في أنشطتها إلى تأمين مركز السيولة بغية تقليل مستوى المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها والعكس بالعكس. ومن هذا المنطلق، فإن حجم المصرف كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

ب-القروض المتعثرة والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة أن القروض المتعثرة تؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.091) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى وجهة النظر التي فحواها إنَّ نمو القروض المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المستثمرين والمودعين الذين قد يشعرون إلى التهافت على المصارف مما يفضي إلى حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.

ج-نمو القروض والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة إنَّ نمو القروض يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-1.264) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية الثالثة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى وجهة النظر التي فحواها إنَّ القروض والسلف تشكل موجودات المصرف الرئيسية التي يجني من خلالها الأرباح ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان كان له تأثير سلبي على سيولة المصارف.

د-كفاية رأس المال والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة إنَّ كفاية رأس المال تؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (17.385) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية الرابعة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى فرضية (امتصاص المخاطر) التي فحواها أن نسبة رأس المال المرتفعة تولد إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن تعاضم كفاية رأس المال كان لها تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

هـ-الربحية والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة أن العائد على الموجودات يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.345) وبدلالة معنوية (0.010) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية الخامسة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى وجهة النظر التي فحواها إنَّ القروض والسلف التي يمنحها المصرف تحتل مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل التي يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات الصدد، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يربحها المصرف. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة رغبة الإدارة في توليد الأرباح كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.

و-نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية إذ بلغت قيمة Prob (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة متسقة مع الفرضية الرئيسية السادسة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

إنَّ النتيجة أعلاه لا تجافي الواقع الفعلي للعراق من حيث ضعف الصناعة وتراجع المشاريع الإنتاجية والاتكال على الاستيراد في سد الاحتياجات وتدني مستوى الاستثمار في مجمل مرفقات الواقع العراقي. ومن هذا المنطلق، لم تتأثر سيولة المصارف تأثيراً ملحوظاً لا سلباً ولا إيجاباً بالناتج المحلي الإجمالي.

ز-معدل التضخم والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة أن التضخم يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.342) وبدلالة معنوية (0.075) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسية السابعة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى نظرية (عدم تناسق المعلومات) التي فحواها أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها مفضلةً الإبقاء عليها خالية من المخاطر، وهو ما ينعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن معدل التضخم كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

ح-سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة

تُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (21) من هذه الدراسة أن سعر الفائدة قصير الأجل يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (5.721) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الثامنة التي تنص على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى وجهة النظر التي فحواها إنَّ ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة لديها. ومن هذا المنطلق، فإن سعر الفائدة قصير الأجل كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

٢- المحددات المؤثرة إحصائياً في السيولة المصرفية وتأثيرها في الاستثمار المصرفي

تنص الفرضية الرئيسية التاسعة على عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية للسيولة المصرفية في الاستثمار المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة. وعند تمحيص نتائج جدول تحليل الانحدار (22) يمكن استنتاج النقاط الآتية:

أُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لحجم المصرف في الاستثمار المصرفي إذ بلغت قيمة Prob (0.687) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى الواقع الأمني والسياسي المضطرب للعراق، الذي القى بظلاله على عدم تنوع المحفظة الاستثمارية للمصارف الكبيرة أو الصغيرة واقتصارها على أنواع معينة من الاستثمارات متدنية المخاطر. ومن هذا المنطلق، لم يؤثر حجم الموجودات التي تحوزها المصارف لا سلباً ولا إيجاباً في الاستثمار المصرفي.

بُتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة أن القروض المتعثرة تؤثر معنوياً وإيجابياً في الاستثمار المصرفي بقيمة (0.012) وبدلالة معنوية (0.028) عند مستوى معنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى تخصيص المصارف عينة الدراسة نسبة عالية من (مخصص القروض المشكوك في تحصيلها) والتي من المرجح عدم سدادها من قبل المقترضين إذا ما ارتأت التوسع في الاستثمارات المصرفية. ومن هذا المنطلق، فإن القروض المتعثرة كان لها تأثير إيجابي على الاستثمار المصرفي.

جُتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو القروض في الاستثمار المصرفي إذ بلغت قيمة Prob (0.176) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى اتباع المصارف العراقية سياسة انتمائية متحفظة قائمة على وضع معايير وشروط مسماة يشترط توفرها عند منح الائتمان للمقترض. ومن هذا المنطلق، تتصاعد أو تتناقص القروض بوتيرة بطيئة لم ينجم عنها تغيراً ملموساً في الاستثمار المصرفي.

دُتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة أن كفاية رأس المال تؤثر معنوياً وإيجابياً في الاستثمار المصرفي بقيمة (1.153) وبدلالة معنوية (0.085) عند مستوى معنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن زيادة الموارد المالية المتاحة يضاعف من قدرة المصارف على منح القروض وأداء خدماته الاستثمارية. ومن هذا المنطلق، فإن كفاية رأس المال كان لها تأثير إيجابي على الاستثمار المصرفي.

هُتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة أن الربحية تؤثر معنوياً وإيجابياً في الاستثمار المصرفي بقيمة (0.073) وبدلالة معنوية (0.017) عند مستوى معنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن نمو العائد على الموجودات يُشجع المصارف إلى الدفع باتجاه أحرار المزيد من الاستثمارات لتحقيق أهداف شتى منها ما يرتبط بالإدارة وأخرى بالمساهمين. ومن هذا المنطلق، فإن العائد على الموجودات كان له تأثير إيجابي على الاستثمار المصرفي.

وتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة أن التضخم يؤثر معنوياً وإيجابياً في الاستثمار المصرفي بقيمة (0.297) وبدلالة معنوية (0.087) عند مستوى معنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن التضخم يفضي إلى أن تتخذ الحكومة إجراءات من شأنها تقليل تداعياته السلبية على المجتمع، ومنها قيامها بإصدار سندات بأسعار فائدة عالية بقصد سحب السيولة النقدية من المصارف، الأمر الذي يغري الأخيرة باستثمار أموالها في تلك السندات لتحقيق الأرباح ولكونها خالية المخاطر. ومن هذا المنطلق، فإن معدل التضخم كان له تأثير إيجابي على الاستثمار المصرفي.

وتُظهر نتائج تحليل الانحدار في الجدول (22) من هذه الدراسة عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في الاستثمار المصرفي إذ بلغت قيمة Prob (0.405) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%).

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى الاستقرار النسبي لسعر الفائدة قصيرة الأجل في العراق خلال مدة الدراسة. ومن هذا المنطلق، لم يسفر سعر الفائدة قصير الأجل عن تغيرات ملحوظة في مستوى الاستثمار المصرفي.

الفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

المبحث الثاني

التوصيات



المبحث الأول

الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات استناداً إلى نتائج التحليل المالي والقياسي بهدف تقديم التوصيات اللازمة لدعم وتعزيز العمل في القطاع المصرفي. والآتي أهم ما توصلت إليه الدراسة من استنتاجات:

- ١- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متفاوتة فيما بينها في تحقيق نسبة الرصيد النقدي (السيولة). ويمكن أن يعزى التفاوت في مستويات السيولة إلى الاختلاف في فلسفة إدارة رأس المال ومدى قدرة المصرف على مواجهة مخاطر السيولة. كذلك، تحتفظ بعض المصارف بسيولة نقدية أقل لاتباعها سياسة مجازفة، والعكس لمصارف أخرى ترتأي الإبقاء على مستويات عالية من السيولة في مسعى منها لاتباع سياسة متحفظة.
- ٢- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت قد تخطت المعايير الدولية المتمثلة في لجنة بازل فضلاً عن متطلبات البنك المركزي العراقي في بلوغ معدلات كفاية رأس المال لكافة المصارف دون استثناء. ويمكن تعليل ذلك بأن المصارف التجارية عينة الدراسة تتفادى المجازفة في ممارسة نشاطاتها بحكم الواقع الأمني والسياسي والاقتصادي المضطرب للعراق. ومن جهة أخرى، أن التزام المصارف التجارية بالمعايير المذكورة أنفاً يعني ضمان توفير الحماية لأموال المودعين أثناء ممارسة المصرف لأنشطته، وهذا مؤشر يمكن الاستفادة منه لخلق نوع من الاطمئنان لدى المودعين يفضي إلى جذب المزيد من الودائع تخلق فرص استثمارية جديدة للمصرف.
- ٣- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة نالت معدل قروض متعثرة منخفض إلى حدٍ ما باستثناء المصرف التجاري العراقي والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف آشور الدولي. ويمكن أن يعزى ذلك إلى نجاعة السياسات الائتمانية المرتبطة بمنح القروض، وكفاءة جهاز الرقابة الداخلي للمصارف. ومن جهة أخرى، قد ينسب تدني معدلات التعثر بالسداد إلى انحسار منح التسهيلات الائتمانية من لدن المصارف التجارية عينة الدراسة.
- ٤- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متقاربة فيما بينها في تحقيق نسبة نمو القروض باستثناء مصرفي المتحد والمنصور الاستثماريين اللذين انفردا في أحراز معدلات مرتفعة من النسبة آفة الذكر. ويمكن أن يعزى ذلك إلى عدم تنوع الأنشطة الاستثمارية بين المصارف وتركيزها على قطاعات ذات مخاطر متدنية مراعاة للوضع العام.
- ٥- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متباينة فيما بينها في أحراز معدل العائد على الموجودات (ROA)، إلا إنها كانت إيجابية ومتدنية في ذات الوقت لكافة المصارف. ويمكن أن يعزى ذلك إلى تقصير إدارة المصارف في استغلال الموارد المالية المتاحة بشكل كفوء وتوجهها نحو فرص استثمارية ينجم عنها تحقيق أرباح عالية.
- ٦- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متنافسة فيما بينها إلى حدٍ ما في حيازتها للموجودات التي تستحوذ عليها. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن النمو والتوسع كان بمعدلات متقاربة بالنسبة للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ٧- أظهرت نتائج التحليل المالي إن المصارف عينة الدراسة كانت متفاوتة فيما بينها في تحقيق نسبة الاستثمار المصرفي غير إنها بالمجمل كانت منخفضة. ويمكن أن يعزى الانخفاض في معدلات الاستثمار إلى البيئة العراقية

التي تتسم بكونها ذات مخاطر مرتفعة. كذلك، تحفظ المصارف على استغلال أرصدة مالية فائضة على الحاجة أفضى إلى تدني نسب الاستثمار وجني الأرباح (ROA) كما سلف ذكره.

٨- أظهرت نتائج التحليل المالي إن أسعار الفائدة قصيرة الأجل كانت متذبذبة إلى مستقرة خلال المدة (2006-2020). ويمكن أن يعزى ذلك إلى استقرار البنك المركزي في تعاملاته مع المصارف فيما يتصل بتحديد سعر الفائدة قصير الأجل.

٩- أظهرت نتائج التحليل المالي أن معدلات التضخم كانت متذبذبة إلى مستقرة إلى حدٍ ما خلال المدة (2006-2020). ويمكن أن يعزى ذلك إلى الأطوار المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي من حيث انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والركون إلى الاستيراد لسد النقص من الاحتياجات.

١٠- أظهرت نتائج التحليل المالي أن الناتج المحلي الإجمالي (GDP) تآرجح ما بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى خلال المدة (2006-2020). ويمكن أن يعزى التذبذب إلى قيام موازنة الدولة على عنصر النفط المنعقد بألية العرض والطلب العالمي. فضلاً عن افتقار العراق بيئة استثمارية من شأنها جذب رؤوس الأموال بغية النهوض بالواقع الصناعي العراقي.

١١- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف والتي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم) والتي تفسر ما نسبته (90.4%) من التغيرات الحاصلة في سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة. والجدير بالذكر أن كفاية رأس المال (CAR) كان الأكثر تأثيراً في السيولة المصرفية قياساً بالمتغيرات الأخرى التي أثبتت تأثيرها في السيولة المصرفية.

١٢- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال نموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن الاستثمار المصرفي يتأثر بمحددات السيولة التي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، معدل العائد على الموجودات، معدل التضخم) والتي تفسر ما نسبته (32.6%) من التغيرات الحاصلة في الاستثمار المصرفي للمصارف التجارية عينة الدراسة. والجدير بالذكر أن كفاية رأس المال (CAR) كان الأكثر تأثيراً في الاستثمار المصرفي قياساً بالمتغيرات الأخرى التي أثبتت تأثيرها في الاستثمار المصرفي.

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات المتقدم ذكرها توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات، أبرزها:

- ١- يتحتم على إدارة المصارف مراعاة العلاقة بين السيولة والاستثمار المصرفيين لما ينطويان عليه من أهمية بالغة قد تقضي إلى انتكاسة المصرف في حال تم معاملتهما بشكل غير مخطط ومدروس.
- ٢- تحديد النسبة للمثلى للسيولة استناداً إلى دراسات علمية مختصة بالشكل الذي يفرض إلى استغلال أمثل للموارد المالية في الفرص الاستثمارية المتاحة وتجنب تركها معطلة. وفي ذات الوقت، تأمين الكم المناسب من السيولة لتلبية الطلبات المتوقعة من الزبائن بغية تفادي مخاطر العجز في السيولة.
- ٣- تقادي الأفرط بالاحتفاظ بكفاية رأس المال الفائض عن الحاجة مع مراعاة المخاطر المحدقة بالمصرف. إذ ينبغي على إدارة المصارف استثمار فائض (CAR) في مجالات استثمارية متدنية المخاطر تجني بواسطتها أرباح تسهم في تعظيم ثروة المالكين ورفع القيمة الاقتصادية للمصرف.
- ٤- ضرورة ضغط القروض المتعثرة إلى أدنى مستوى نظراً لتأثيرها السلبي على سيولة المصارف. الأمر الذي يقوض من قدرتها في منح الائتمان وتوسيع الاستثمارات. ومن هذا المنطلق، فإنها تشكل عائقاً أمام نمو وتطور واستمرارية المصرف.
- ٥- الارتقاء بسياسات الاستثمار وانتهاز الفرص المتاحة بشكل ينعكس في زيادة العائد على الموجودات (ROA) المتذبذب والمتدهور مثلما أثبتت الدراسة عبر الاستعانة بخبراء مصرفيين من ذوي الشأن في هذا الاختصاص.
- ٦- تكثيف منح القروض عبر استراتيجية تنويع القروض التي تأخذ بنظر الاهتمام العائد والمخاطرة للاستثمار. ومن جهة أخرى، يتسنى للمصارف عبر الاستراتيجية المذكورة أنفاً ممارسة دورها الحيوي في الاقتصاد بوصفها قناة لتمويل المشاريع الإنتاجية التي من شأنها الارتقاء بالواقع الاقتصادي والاجتماعي العراقي الذي يشهد تدهوراً في مختلف القطاعات.
- ٧- ضرورة استحداث نظام معلومات فعال يسهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة والاستثمار المصرفيين ومتابعتها بشكل دوري بقصد التنبؤ بتداعياتها السلبية للحد منها، وإمكانية استثمار الإيجابية.
- ٨- حلحلة بعض القوانين التي تحوّل دون ولوج المصارف في أنشطة استثمارية تم حصرها بموجب قوانين البنك المركزي العراقي، لفسح المجال أمام المصارف لممارسة دورها التنموي في الاقتصاد.
- ٩- ينبغي على المصارف الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل بشكل تدريجي لتحسين نسبة تغطية السيولة أو لتمويل المزيد من القروض على المدى الطويل.
- ١٠- تقدم هذه الدراسة دليلاً عملياً بين يدي السلطات النقدية للوقوف على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة قصير الأجل، نمو الناتج المحلي الإجمالي) على السيولة والاستثمار المصرفيين. ومن ثمّ مراعاة البنك المركزي لأداء المصارف إذا ما شرع في تطبيق السياسة النقدية التي تستهدف أحد متغيرات الاقتصاد الكلي (العوامل الخارجية) ممّن أظهرت تأثيراً على السيولة والاستثمار المصرفيين.

قائمة المصادر



أولاً: المصادر العربية

القرآن الكريم

أ- الكتب:

- ١- أبو احمد، رضا صاحب وقדوري، فائق مشعل. (2005). إدارة المصارف. دار ابن الأثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل.
- ٢- أبو احمد، رضا صاحب. (2002). إدارة المصارف - مدخل تحليلي كمي معاصر. الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.
- ٣- ارشيد، عبد المعطي وجودة، محفوظ. (1999). إدارة الائتمان. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ٤- جلدة، سامر. (2009). البنوك التجارية والتسويق المصرفي. دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٥- جميل، هيل عجمي. (2003). أثر الاحتياطي النقدي الإلزامي على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة 1980-2001. مركز الأردن للدراسات، عمان، الأردن.
- ٦- الجنابي، هيل عجمي وأرسلان، رمزي ياسين. (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٧- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2000). إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر. دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ٨- الحسيني، فلاح حسن والدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2008). إدارة البنوك - مدخل كمي واستراتيجي معاصر. الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ٩- الحناوي، محمد صالح ومصطفى، نهال فريد والعبد، جلال إبراهيم. (2007). تقييم الأسهم والسندات - مدخل الهندسة المالية. المكتب الجامعي الحديث.
- ١٠- الحناوي، محمد صالح وعبد السلام، السيد عبد الفتاح. (2000). المؤسسات المالية - البورصة والبنوك التجارية. الدار الجامعية طبع - نشر - توزيع، الإسكندرية، مصر.
- ١١- حنفي، عبد الغفار ورياض، رسمية. (2001). الأسواق والمؤسسات المالية. الدار الجامعية الإسكندرية، مصر.
- ١٢- خلف، فليح حسن. (2006). الأسواق المالية والنقدية. الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، أربد، الأردن.
- ١٣- الدوري، مؤيد عبد الرحمن. (2003). إدارة البنوك. دار وائل للنشر، الأردن.
- ١٤- الرفاعي، غالب عوض وبلعربي، عبد الحفيظ. (2002). اقتصاديات النقود والبنوك. الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- ١٥- رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد. (1995). إدارة البنوك. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ١٦- رمضان، زياد سليم وجودة، محفوظ احمد. (2003). **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٧- رمضان، زياد سليم. (1996). **أساسيات في الإدارة المالية**. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٨- رمضان، زياد سليم. (1997). **إدارة الأعمال المصرفية**. الطبعة السادسة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ١٩- رمضان، زياد. (1998). **مبادئ الاستثمار- المالي والحقيقي**. الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- ٢٠- رمضان، زياد. (2007). **مبادئ الاستثمار- المالي والحقيقي**. الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢١- الزبيدي، حمزة محمود. (2002). **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل المالي**. مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- ٢٢- الزعبي، هيثم محمد. (2000). **الإدارة والتحليل المالي**. الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٢٣- السريتي، محمد احمد وغزلان، محمد عزت. (2010). **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**. الطبعة الأولى، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- ٢٤- سلطان، محمد سعيد. (1993). **إدارة البنوك**. الدار الجامعية، المكتبة الإدارية، الإسكندرية، مصر.
- ٢٥- السنهوري، محمد مصطفى. (2013). **إدارة البنوك التجارية**. الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- ٢٦- شبيب، دريد كامل. (2009). **إدارة المحافظ الاستثمارية**. الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن.
- ٢٧- الشماع، خليل محمد حسن. (1992). **الإدارة المالية**. الطبعة الرابعة، مطبعة الخلود، بغداد.
- ٢٨- الشماع، خليل محمد حسن. (1995). **إدارة المصارف**. الطبعة الثانية، مطبعة الزهراء، بغداد.
- ٢٩- الشمري، صادق راشد. (2012). **إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العملية**. الطبعة الثالثة، مطبعة الكتاب، بغداد.
- ٣٠- العارضي، جليل كاظم مدلول. (2013). **الإدارة المالية المتقدمة - مفاهيم نظرية وتطبيقية عملية**. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣١- العامري، محمد علي. (2010). **الإدارة المالية المتقدمة**. الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٣٢- عبد الحميد، عبد المطلب. (2002). **البنوك الشاملة وعملياتها وإدارتها**. الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
- ٣٣- عبد الخالق، محمد. (2010). **الإدارة المالية والمصرفية**. الطبعة الأولى، إصدار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- ٣٤- العصار، رشاد وعبد الواحد، سعيد. (1991). **إدارة المصارف**. دار الهلال للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

- ٣٥- عقل، مفلح محمد. (2006). **وجهة نظر مصرفية**. الطبعة الأولى، مكتبة المجمع العربي، عمان، الأردن.
- ٣٦- عقل، مفلح محمد. (2000). **وجهات نظر مصرفية**. الجزء الأول والثاني، عمان، الأردن.
- ٣٧- العلاق، بشير عباس. (1998). **إدارة المصارف**. جامعة التحدي، ليبيا.
- ٣٨- العلاق، بشير عباس. (2001). **إدارة المصارف - مدخل وظيفي**. الأردن.
- ٣٩- عوض الله، زينب حسن. (1996). **العلاقات الاقتصادية الدولية**. مطبعة الأمل، بيروت، لبنان.
- ٤٠- فرج، شعبان. (2014). **دروس في مقاييس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر**. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة.
- ٤١- مطر، محمد. (2009). **إدارة الاستثمارات - الإطار النظري والتطبيقات العملية**. الطبعة الخامسة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- ٤٢- معروف، هوشيار (2009). **استثمارات والأسواق المالية**. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- ٤٣- هندي، منير إبراهيم. (2000). **إدارة البنوك التجارية - مدخل اتخاذ القرارات**. الطبعة الثالثة، الإسكندرية، مصر.
- ٤٤- هندي، منير إبراهيم. (2004). **الإدارة المالية - مدخل تحليلي معاصر**. المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- ٤٥- هندي، منير. (2011). **إدارة المنشآت المالي وأسواق المال**. الإسكندرية، مصر.
- ٤٦- الوطيان، محمد. (1990). **المدخل إلى أساسيات الاستثمار**. الطبعة الأولى، مكتبة فلاح، الكويت.

ب- الرسائل والاطاريح:

- ٤٧- أبو رحمة، سيرين سميج. (2009). **السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطر**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٤٨- إحلاسه، نصر رمضان. (2013). **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**. رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- ٤٩- الأسدي، خولة طالب جبار. (2009). **إدارة السيولة في ضوء الكلفة الفرصية للحسابات الموقوفة**. أطروحة دكتوراه، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
- ٥٠- الأسدي، عبد الحسين جاسم محمد. (2005). **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة**. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- ٥١- الحسيني، همام عبد الوهاب هادي. (2010). **أثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي**. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- ٥٢- الخفاجي، أسماء هادي نعمة. (2018). **أثر تغيرات أسعار الفائدة في الاستثمار المصرفي عبر آلية جذب الودائع**. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

- ٥٣- الموسوي، أمير علي خليل. (2010). تنمية الموارد المالية وأثرها في محفظة الائتمان المصرفي. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- ٥٤- سيف الإسلام، بن سعدون. (2019). أثر السيولة على الربحية في البنوك التجارية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، الجزائر.
- ٥٥- طوطاح، توفيق ازريقي. (2002). أثر المخاطر في القرارات الاستثمارية. رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية.
- ٥٦- عاشور، ناجية. (2014). دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، الجزائر.
- ٥٧- نيلة، لياري. (2005). تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية. رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر.

ج- البحوث والدوريات:

- ٥٨- اتحاد المصارف الكويتية. (2007/8/24). إدارة السيولة. بحوث ودراسات، مجلة المصارف، العدد 3، الكويت.
- ٥٩- الذبحاوي، حسن كريم والموسوي، نورة عواد. (2017). إدارة السيولة المصرفية وعلاقتها بالائتمان المصرفي. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (14)، العدد (4)، جامعة الكوفة.
- ٦٠- الرضا، عقبه. (2005). دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وألية تفعيله. مجلة تشرين للبحوث العلمية، المجلد (2)، العدد (27)، جامعة تشرين.
- ٦١- الصائغ، محمد جبار وأبو أحمد، رضا صاحب. (2006). دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف التجارية الأردنية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (3)، العدد (11)، جامعة كربلاء.
- ٦٢- الكور، عز الدين مصطفى. (2010). أثر السيولة على كفاءة التكلفة والأداء - دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية. بحث مقدم إلى مؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، طرابلس، ليبيا.
- ٦٣- فارس، علي احمد ومحمد، عبد الحسين والسويفي، حيدر عبد الله. (2020). الاستثمار المصرفي وأثره في القيمة السوقية للمصرف. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد (16)، العدد (64)، جامعة كربلاء.
- ٦٤- نور، محمود إبراهيم. (2001). سعر الفائدة دائرة في النشاط المصرفي - دراسة تطبيقية في البنك العربي. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (8)، العدد (28)، جامعة بغداد.

د- القوانين والتقارير السنوية:

- ٦٥- قانون رقم (94) الصادر عن البنك المركزي العراقي لسنة 2004.
- ٦٦- التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2020).
- ٦٧- التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية عينة الدراسة للسنوات (2006-2020).
- ٦٨- النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للسنوات (2006-2020).

ثانياً: المصادر الأجنبية

A: Books

- 69- Amenc, N., & Le soured, V. (2003). **Portfolio Theory and Performance Analysis:** John Wiley son SL td.
- 70- Archer, H. S., Choate. G M., & Racette George. (1983). **Financial management:** 2th ed., N.Y. john Wiled and Sons.
- 71- Berk, J., DeMarzo, P., & Harford, J. (2012). **Fundamentals of Corporate Finance:** 2th ed.
- 72- Besley, S., & Brigham, F. (2000). **Essentials of Managerial Finance:** 12th ed Harcourt, Inc, USA.
- 73- Besley, S., & Brigham, F. (2006). **Principles of Finance:** 2th ed, Thomson Learning, Inc, United States of America.
- 74- Bodie, Z., Kane, A., & Marcus, J. (2008). **Essentials of Investment:** 7th ed, McGraw-Hill, Singapore.
- 75- Brigham, E. F. & Houston, J. F. (2009). **Fundamentals of Financial Management:** 12th ed. South-Western.
- 76- Brigham, E. F., & Ehrhardt, M.C. (2014). **Financial Management: Theory & Practice :**14th ed, South-Western, Cengage Learning.
- 77- Brigham, E., & Houston, J. (2017). **Fundamentals of Financial Management:** 9th ed, Cengage Learning, USA.
- 78- Casu, B., Claudia G., & Philip M. (2006). **Introduction to Banking, England:** Pearson Education Limited.
- 79- Choudhry, M. (2007). **Bank Asset and Liability Management; Strategy, Trading, Analysis:** John Wiley and Sons.
- 80- Christy, G. A., & Clendenin, J. C. (1978). **Introduction to Investments:** 7th ed McGraw – Hill New York U.S.A.
- 81- David, K., Richard, P., & David, R. (2000). **Financial Institutions Markets and Money:**7th ed, Harcourt college, publisher, USA.
- 82- Duttweiler, R. (2009). **Management Liquidity in Banks:** John Wiley & sons.
- 83- Ehrhardt, M. C. & Brigham, E. F.(2011). **Financial Management: Theory and Practice:** 13th ed, South-Western, Cengage Learning, USA.

- 84- Elton, E., Gruber, M., Brown, S., & Goetzmann, W. (2014). **Modern Portfolio Theory and Investment Analysis**: 9th ed, John Wiley & Sons Inc, USA.
- 85- Faerber, E. (2007). **All About Stocks**: 2th ed, Mc Graw-Hill, USA.
- 86- Gangadhar V., & Babu Ramesh. (2006). **Investment Management Including Portfolio Management & Security Analysis**: Printed in India.
- 87- Garman, E., & Fogue, R. (2000). **Personal Finance**: 7th ed, Houghton Mifflin Company.
- 88- Gitman, L. (2009). **Principles of Managerial Finance**: 12th ed, Printed in U.S.A
- 89- Gitman, L. J. (1997). **Principles of Managerial Finance**: Addison Wesley.
- 90- Gitman, L. J., Joehnk, M. D., & Billingsley, R. S. (2014). **PFIN**:2th ed, South- Western, Cengage Learning.
- 91- Gitmen, L.L. (2000). **Principles of Managerial Finance**: 9th ed, USA.
- 92- Haan, J., Oosterloo, S., & Schoenmaker, D. (2009). **European Financial Markets and Institutions**: Cambridge University Press, Inc.
- 93- Hearth, D., & Zaima, J. (2002). **Contemporary Investments Security & Portfolio Analysis**: 3th ed.
- 94- Hempel, G. H., & Simonson, D. G.(1999). **Bank Management: Text & Cases**: 5th ed, New York, John Wiley & Sons, Ice.
- 95- Hempel, G. H., Simonson, D. G., & Coleman, A. B.(1998). **Bank Management: Text & Cases**: 4th Ed, New York, John Wiley & Sons, Ice.
- 96- Hempel, G.H., Simouson, D. G., & Coleman, A. B.(1994). **Bank Management**: 4th ed, John Wiley & Son's, Inc.
- 97- Hirt, G. A. & Block, S. B. (2003). **Fundament of Investment Management** :7th ed, McGraw-Hill, U.S.A.
- 98- Hmann, M., & Nikolaou, K.(2009). **Funding Liquidity Risk Definition and Measurement**.
- 99- Howells, P., & BaiIn, K. (2007). **Financial Markets and Institutions**: 5th ed, Pearson.
- 100- Howells, p., & Bain, K.(2000). **Financial Markets and Institutions**: 3th ed, prentice Hall.
- 101- James, L., & Smith, P. (2006). **Overdraft Loans: Survey Finds Growing Problem for Consumers**.
- 102- Jones, C. P. (2000). **Investments Analysis & Management**: 7th ed, John Wiley.

- 103- Jordan, D.B., & Miller, W T. (2009). **Fundamentals of investments**: 5th ed, kentucky and Saint Louis' university.
- 104- Keegan, M. (2004). **The Orange Book: Management of Risk - Principles and Concepts**: Hm Treasury.
- 105- Kidweel, D., Peterson, R., & Blackweel. D.(2003). **Financial institution, Markets & Money**.
- 106- Koch, T. W., & Macdonald, S. S.(2000). **Banking Management**: 4th ed, The Dryden Press Harcourt College Publishers.
- 107- Leamer, E. E. (2009). **Macroeconomic Patterns and Stories**: A Guide for MBAs, Springer.
- 108- Lumby, S., & C. Jones. (2011). **Corporate Finance Theory and Practice**. London: South - Western.
- 109- Machiraju.H. R. (2008). **Modern Commercial Banking**: 2th ed, New Age International (P) Lt.
- 110- Madura, J. (2014). **Financial Markets and Institutions**: Book Only, Cengage learning.
- 111- Majumdar, N.C.(2010). **Fundamentals of Modern Banking**: New Central Agency (p) ltd, London.
- 112- Mantri, J. K.(2008). **Research Methodology on Data Envelopment Analysis DEA**: University-Publishers Boca Raton, Florida, USA.
- 113- Melaney, E. J. (2000). **Business Financial Theory & Practice**: 5th ed, Prentice Hall – London.
- 114- Mishkin, F. S. (2004). **The Economics of Money, Banking and Financial Institutions**: 7th ed, The Addison-Wesley Series in Economics
- 115- Mitsuru, K. (2011). **Macroeconomic Approach to a Firm's Capital Structure**: South-Western.
- 116- Natale, R. (2000). **Fast Stocks, Fast Money, how to Take Money Investing in New Issues and Small – Company Stock**: 2th ed, Mc Graw-Hill, USA.
- 117- Noor, M. I., & Al-Nami, A. T. (2003). **Financial and Banking Studies in English**: Dar al Massira, Amman, Jordan.
- 118- paramasivan, T., & Subramanian, C. (2009). **Financial Management**: New Age International (P) Lt.
- 119- Peter, F. C. (2003). **Elements of Financial Risk Management**: Academic Press, California, USA.

- 120- Pilbeam, K (2005). **Finance and Financial Markets**: 2th ed, Palgrave Macmillan, New York.
- 121- Quiry, P., Dallochio, M., Fur, Y., & Salvi, A. (2009). **Corporate Finance Theory and Practice**: 2th ed, John Wiley and Sons INC, United States of America.
- 122- Reed, E. & Gill, E.(1989). **The commercial banking**: 4th ed, Prentic- HallInc, U.S.A.
- 123- Reilly, F. K. & Brown, K. C. (2006). **Investment Analysis and Portfolio Management** :8th ed, Thomson South – Westerm.
- 124- Roes, P. S. & Hudgins, S. C. (2005). **Bank Management & Financial Services** :6th ed, McGraw-Hill.
- 125- Rose, P. S., & Hudgins, S. C. (2013). **Bank Management & Financial Services**: 9th ed, MC Graw-Hill, Irwin.
- 126- Rose, P.(1999). **Commercial Bank Management**: 4th ed, MC Graw-Hill, Irwin.
- 127- Rose, P., & Marquis, M. (2008). **Money and Capital Markets Financial Instruments in A Global Marketplace**: 10th ed, The McGraw– Hill, Irwin.
- 128- Rose, P., Kolari, J., & Fraser, D.(1993). **Financial Institutions**:4th ed, Boston: Homewood.
- 129- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. F.(2002). **Corporate Finance**: 6th ed, copyright by Mc Graw - Hill companies Inc, USA.
- 130- Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J.(2010). **Corporate Finance**: 9th ed, McGraw-Hill, New York.
- 131- Runlett, J.(1977). **Money and Banking, an introduction to analysis and policy**: 3th ed, Santa Barbara, Jones Wiley and Son.
- 132- Saunders, A.(1997). **Financial Institution Management**: 2th ed, McGraw-Hill, USA.
- 133- Saunders, A.(2000). **Financial institutions management A Modern perspective**: McGraw-Hill, Irwin, New York.
- 134- Saunders, A & Cornett, M. (2007). **Financial Institutions Management: A Risk Management Approach**: 5th ed, McGraw-Hill, New York.
- 135- Saunders, A., & Cornett, M. (2000). **Financial Institutions Management - A Risk Management Approach**: 6th ed, McGraw-Hill, USA.
- 136- Saunders, A., & Cornett, M. (2011). **Financial Markets and Institutions**:5th ed, The McGraw-Hill, USA.
- 137- Saunders, A., & Cornett, M. (2018). **Financial Markets and Institutions**: 7th ed, McGraw-Hill, New York, U.S.A.

- 138- Saunders, A., & Marcia, M. (2012). **Financial Markets & Institutions: 5th ed**, McGraw-Hill Inc, Singapore.
- 139- Schoutens, W., & Cariboni, J. (2009). **Levy Processes in Credit Risk**: Registered office John Wiley & Sons Ltd, The Atrium, Southern Gate, Chichester, West Sussex, United Kingdom.
- 140- Shapiro, A., & Sarin, A. (2009). **Foundations of Multinational, Financial Management: 6th ed**, John Wiley and Sons INC, United States of America.
- 141- Tang, L., Cai, F., & Ouyang, Y. (2018). **Applying a Nonparametric Random Forest Algorithm to Assess the Credit Risk of the Energy Industry in china**: Technological forecasting & social change.
- 142- Thomas, L., & Loyd, B. (2006). **Money, Banking and Financial Markets**: By South-Western of Thomson Corporation.
- 143- VanHorne, J. C., & Wachowicz, J. M. (2005). **Fundamentals of Financial Management: 12th ed**. Parson Education, Prentice Hall.
- 144- Vasudeven, H. (2007). **Introductory Macroeconomics**: National Council of Educational Research and Training.
- 145- Wnger, B., & Frasca, R. (1995). **Investments: Introduction to Analysis and Planning: 3th ed**, Englewood Cliffs, Prentice Hall.
- 146- Wood, J., & Oliver, G.(1978). **Commercial banking practice & policy**: D. Van Nostrand Company, New York, U.S.A.

B: Journals and Periodicals

- 147- Adebisi, J. F., & Matthew, O. B. (2015). **The impact of non-performing loans on firm profitability: A focus on the Nigerian banking industry**. American Research Journal of Business and Management, 1(4), 1-7.
- 148- Al-abadallat, A. Z. (2016). **Factors Affecting Credit Risk: An Empirical Study of the Jordanian Commercial Banks**. European Scientific Journal, 12(34), 307-308.
- 149- Alger, G., & Alger, I. (1999). **Liquid assets in banks: Theory and practice**. Boston College, Working Papers in Economics,1-39.
- 150- Al-Harbi, A. (2017). **Determinants of Banks liquidity: Evidence from OIC Countries**. Journal of Economic and Administrative Sciences, 33(2), 164–177.

- 151- Al-Mansour, A., & Ongena, S. (2018). **Bank Loan Announcements and Religious Investors: Empirical Evidence from Saudi Arabia.** *Journal of Empirical Finance*, Volume 47, 78-89.
- 152- Al-Tamimi, K. A., & Obeidat, S. F. (2013). **Determinants of Capital Adequacy in Commercial Banks of Jordan an Empirical Study.** *International Journal of Academic Research in Economics and management sciences*, 2(4), 44-58.
- 153- Assfaw, A. M. (2019). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Banks Liquidity: Empirical Investigation from Ethiopian Private Commercial Banks.** *5(2)*, 123–145.
- 154- Basel Committee of Banking Supervision. (2008). **Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision.** September.
- 155- Basel Committee of Banking Supervision.(2000). **Sound practices for managing liquidity in banking organizations.** February.
- 156- Basel Committee on Banking Supervision.(1996). **Amendment to the Capital Accord to Incorporate Market Risks,** January.
- 157- Basu, K. (2011). **Understanding Inflation and Controlling it.** *Economic and Political Weekly*, 46(41), 1-53.
- 158- Berger, A. N., & Bouwman, C. H. S. (2009). **Bank Liquidity Creation. Review of Financial Studies.** 22, 3779–3837.
- 159- Bhowmik, P. K., & Sarker, N. (2021). **Loan Growth and Bank Risk: Empirical Evidence from SAARC Countries.** *Heliyon*, 7(5), 1-10.
- 160- Bloem, A. M., & Gorter, C. N. (2001). **The Treatment of Nonperforming Loans in Macroeconomic Statistics.** *International Monetary Fund, Working Papers*, Issue (209), 3-17.
- 161- Campello, M., Giambona, E., Graham, J. R., & Harvey, C. R.(2011). **Liquidity Management and Corporate Investment during a Financial Crisis.** *The Review of Financial Studies*, 24(6), 1944-1979.
- 162- Carrizosa, R., & Ryan, S. G. (2017). **Borrower Private Information Covenants and Loan Contract Monitoring.** *Journal of Accounting and Economics*, 64(2-3), 313-339.
- 163- Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2000). **A Theory of Bank Capital.** *the Journal of Finance.* 55(6), 2431-2465.
- 164- Economic Affairs Series. (1999). **THE DETERMINATION OF INTEREST RATES.** *WORKING PAPER, ECON 116*, November, 168-283.

- 165- Trenca, I., Petria, N., & Corovei, E. A. (2015). **Impact of Macroeconomic Variables Upon the Banking System Liquidity**. *Procedia Economics and Finance*, Volume 32, 1170-1177.
- 166- Ehrmann, M., & Worms, A. (2001). **Interbank Lending and Monetary Policy Transmission-Evidence for Germany**. working paper, European Central Bank, No. 73.
- 167- El-Chaarani, H. (2019). **Determinants of Bank Liquidity in the Middle East region**. *International Review of Management and Marketing*, 9(2),64-75.
- 168- Engle, R. F., & Manganelli, S. (2001). **Value at Risk Models in Finance**. Working Paper, European Central Bank, No. 75.
- 169- Gavin, M., & Hausmann, R. (1998). **The Roots of Banking Crises: The Macroeconomic Context**. January 27, 1-20.
- 170- Handorf, W. C. (2014). **The Cost of Bank Liquidity**. *Journal of Banking Regulation*, 15(1), 1-13.
- 171- Haneef, S., Riaz, T., Ramzan, M., Rana, M. A., Hafiz, M. I., & Karim, Y. (2012). **Impact of Risk Management on Non-Performing Loans and Profitability of Banking Sector of Pakistan**. *International Journal of Business and Social Science*, 3(7),307-315.
- 172- Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). **Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry**. *Journal of banking & finance*, 31(7), 2127-2149.
- 173- Jaffray, P.(2005). **Bond Ladder strategy**. Co. 6/05 ,PC-05-0819.
- 174- Jamshid, B. (2020). **Commercial Banks Investment Strategy in the Financial Markets**. *International Journal of Economics, Commerce and Management United Kingdom* ISSN 2348 0386 ,8(1),370-381.
- 175- Jaradat, M. A., & Al-Hosban, S. A. (2014). **Relationship and Causality between Interest Rate and Inflation Rate Case of Jordan**. *Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business*, 6(4), 54-65.
- 176- Khasawneh, A. S., & Obeidat, Z. M. (2016), **The Impact of Capital Risk on the Financial Performance of the Jordanian Islamic Banks According to Basel (2) during the Period (2007-2013)**. *International Journal of Advanced Research*. 4(2), 182-193.

- 177- Kuhn, R. L. (1988). **How to Work with Your Investment Bankers**. Journal of Business Strategy, 9 (4),58-60.
- 178- Laeven, L., Ratnovski, L., & Tong, H. (2015). **Bank Size, Capital, and Systemic Risk: Some International Evidence**. Journal of Banking & Finance.
- 179- Laeven, M. L., Ratnovski, M. L., & Tong, M. H. (2014). **Bank Size and Systemic risk**. Research Department International Monetary Fund, No. 14/4.
- 180- Laštůvková, J. (2016). **Liquidity forms and Bank Size**. Journal of the Mendelian University of Agriculture and Forestry in Brno, 64(6), 1999-2006.
- 181- Leykun, F.(2016). **Determinants of commercial banks' liquidity risk: Evidence from Ethiopia**. Research Journal of Finance and Accounting, 7(15), 47-61.
- 182- Lotto, J., & Mwemezi, J. (2015). **Assessing the Determinants of Bank Liquidity: Experience from Tanzanian Banks**, 24, 76–88.
- 183- Mahmood, H., Khalid, S., Waheed, A., & Arif, M. (2019). **Impact of Macro Specific Factor and Bank Specific Factor on Bank Liquidity using FMOLS Approach**. Emerging Science Journal, 3(3), 168-178.
- 184- Malimi, K. (2017). **The Influence of Capital Adequacy, Profitability, and Loan Growth on Non-Performing Loans a Case of Tanzanian Banking Sector**. International Journal of Economics, Business and Management Studies, 4(1), 38-49.
- 185- Maubi, A. M., & Jagongo, A. (2014). **Corporate Loan Portfolio Diversification and Credit Risk Management Among Commercial Bank in Kenya**. International Journal of Current Business and Social Sciences, 1(2), 81-111.
- 186- Mazreku, I., Morina, F., Misiri, V., Spiteri, J. V., & Grima, S. (2019). **Exploring the Liquidity Risk Factors in the Balkan Region Banking System**. European Research Studies Journal, 22(1), 96–108.
- 187- Mingaleva, Z., Zhumabayeva, M., & Karimbayeva, G. (2014). **The Reasons of Non-Performing Loans and Perspectives of Economic Growth**. Life Science Journal, Volume 11,157-161.
- 188- Nguyen, H. T. V., & VO, D. V. (2021). **Determinants of Liquidity of Commercial Banks: Empirical Evidence from the Vietnamese Stock Exchange**. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 8(4), 699-707.
- 189- Oner, C. (2010). **Back to Basics: what is Inflation?** International Monetary Fund, Finance & Development, December.

- 190- Ozili, P. K. (2019). **Non-Performing Loans and Financial Development: new Evidence**. The Journal of Risk Finance, January.
- 191- Paineira, J. P. (2010). **The Role of Banks in the Korean Financial Crisis of 1997: An Interpretation Based on the Financial Instability Hypothesis**. Research on Money and Finance, Department of Economics, Discussion Paper no 17.
- 192- Reza, G. H. (2006). **Modern Banking and Strategic Portfolio Management**: Journal of Business & Economics Research (JBER), 4(11),85-96.
- 193- Roger, S. (1998). **Core Inflation: Concepts, uses and Measurement**. Reserve Bank of New Zealand Discussion Paper, July, G98/9.
- 194- Serwadda, I. (2018). **Impact of Credit Risk Management Systems on the Financial Performance of Commercial Banks in Uganda**. Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis,66(6),1627-1635.
- 195- Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). **An Empirical Analysis of Macroeconomic and Bank-Specific Factors Affecting Liquidity of Indian Banks**. Future Business Journal, 2(1), 40-53.
- 196- Vento, G. A., & La Ganga, P. (2009). **Bank Liquidity Risk Management and Supervision: Which Lessons from Recent Market Turmoil**. Journal of Money, Investment and Banking, 10(10), 78-125.
- 197- Wang, Q. (2012). **The Choice between Publicly Issued and Privately Placed Preferred Stocks**. Managerial Finance, 38 (7), 689 – 701.
- 198- Westgaard, S., & Wijst, N. (2001). **Default Probabilities in a Corporate Bank Portfolio: A Logistic Model Approach**. European journal of Operational Research, 135(2), 338-349.
- 199- Xie, W. (2016). **The Empirical Study on the Relationship between Bank Liquidity Creation and Capital—Based on Empirical Data from 2004 to 2014 in Chinese Banks**. Modern Economy, 7(04), 426–433.
- 200- Yitayaw, M. K. (2021). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Banks Liquidity in Ethiopia: Panel data Approach**. Cogent Business & Management, 8(1), 1-18.

C: Thesis

- 201- Agyepong, B. (2015). **An Assessment of Credit Risk Management Practices of Agricultural Development Bank Limited.** (Master Thesis). University of Science and Technology in Partial.
- 202- Al-Bayati, M. T. (2017). **the Role of Electronic Accounting Information System in the Development of Credit Risk Management: a Field Study on the Iraqi Banking Sector.** (Master Thesis). Suez Canal University, Egypt.
- 203- Al-etabi, D. S. (2017). **the Role of Risk Management in Improving the Performance of Islamic Banks: Applied Research in a Sample of Islamic Banks in Iraq.** (Research Higher Diploma Equivalent to Master in Banks). University of Baghdad, Iraq.
- 204- Audo, P. N. (2014). **The Relationship between Inflation Rates and Liquidity of Commercial Banks in Kenya.** (Master Thesis). University of Nairobi.
- 205- Aweke, R. (2019). **Factors Affecting Liquidity in Selected Private Commercial Banks in Ethiopia.** (Doctoral dissertation). Mary's University.
- 206- Ayekusi, B. (2015). **Credit Referencing Bureaus Bank Credit Risk and profitability: Evidence from Ghana.** (Master Thesis). university of Ghana.
- 207- Bayz, H. (2018). **Determinants of Liquidity of the US Banks: Evidence with the Framework of 2008 Financial Crisis.** (Master Thesis). Near East University.
- 208- Claeys, G.(2015). **Three Essays on Liquidity Risk.** (Doctoral dissertation). European University Institute.
- 209- Engida, B. (2015). **Determinants of Banks Liquidity and their Impact on Profitability: Evidence from Eight Commercial Banks in Ethiopia.** (Doctoral Dissertation). Addis Ababa University.
- 210- Gabgub, A. I. (2009). **Analysis of Non-Performing Loans in The Libyan State-Owned Commercial Banks: Perception Analysis of the Reasons and Potential Methods for Treatment.** (Doctoral Dissertation). Durham University.
- 211- Gezu, S. B. (2020). **Determinants of Liquidity on Selected Private Commercial Banks in Ethiopia.** (Master Thesis). University of Gondar.
- 212- Malede, M. (2014). **Determinants of Commercial Banks Lending: Evidence from Ethiopian Commercial Banks.** European Journal of Business and Management, 6(20), 109-117.

- 213- Marozva, G. (2017). **An Empirical Study of Liquidity Risk Embedded in Banks' Asset Liability Mismatches.** (Doctoral Dissertation). University of South Africa.
- 214- Melese, N. (2015). **Determinants of Banks Liquidity: Empirical Evidence on Ethiopian Commercial Banks.** (Master Thesis). Addis Ababa University.
- 215- Mosnova, A.(2014). **Liquidity risk under Basel III in the EU: A Study on Selected Commercial Banks in in the EU sample.** (Master Thesis). Charles University in Prague.
- 216- Nzula, C. M. (2016). **Effects of Short Term Interest Rates On Liquidity of Commercial Banks in Kenya.** (Doctoral Dissertation). University of Nairobi.
- 217- Oludhe, J. (2011). **The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya.** (Master Thesis). University of Nairobi.
- 218- Yan, M.(2013). **An Assessment of UK Banking Liquidity Regulation and Supervision.** (Doctoral Dissertation). Loughborough University.
- 219- Yifru, S.(2016). **Impact of Liquidity on Profitability of Private Commercial Banks –the Case of NIB International Bank SC.** (Doctoral Dissertation). Mary's University.

Abstract

The vital function of commercial banks in the national economy is manifested through the exercise of the role of financial intermediation based on transferring funds from surplus units to deficit units. From this point of view, any defect in the sources of funding will reflect on the availability of funds in the bank as well as the economy, given that making decisions aimed at seizing the available investment opportunities depends on the amount of liquidity available at the bank.

This study aims at diagnosing the two factors (internal and external) that affect banking liquidity, and then showing the impact of those affecting banking investment. In order to achieve the goal, a sample of (11) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2006-2020) was selected. To prove the hypotheses of the study, the determinants of liquidity (as independent variables) were measured by the following financial ratios: capital adequacy ratio, non-performing loans ratio, loan growth rate, rate of return on assets, bank size, short-term interest rate, inflation rate, (GDPG) rate. Whereas, bank liquidity and investment (as dependent variables) were measured by the monetary fund ratio and investment banking ratio, respectively. The study used a set of tests and analyzes using financial and statistical programs (Eviews, Microsoft Excel) to prove the hypotheses and to achieve the goal of the study.

The study resulted in a number of conclusions, and perhaps the most prominent of them is that the study sample banks have reservations about unutilized surplus financial balances, which indicates poor planning in the exploitation of resources and orientation towards investments. The study concluded with a number of recommendations, perhaps the most important of which is determining the optimal ratio of liquidity based on specialized scientific studies in a way that leads to an optimal exploitation of financial resources in the available investment opportunities and avoiding leaving them idle. Also, the need to develop an effective information system that contributes to monitoring and studying the internal and external factors of the bank that have proven their impact on bankers' liquidity and investment, and following them up on a regular basis.

Key Words: Determinants of Liquidity, Investment Banking, Liquidity Risk.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration and Economics
Financial and Banking Sciences Department
Graduate Studies



Determinants of Bank Liquidity and their Impact on Bank Investment

Econometric Analytical Study for a Sample of Iraqi Commercial Banks
during the period (2006-2020)

A Thesis Submitted to

**The Council of College of Administration and Economics- University
of Kerbala**

in partial Fulfillment for the Requirements of the Degree of Master in
Banking and Financial Sciences

A Thesis Submitted by

Zain Al Abideen Abbas Hassan

Under The Supervision:

Asst.Prof.Dr. Hamid Mohsin Jadah

1444 AH

2022 AD